ILC.109/DG/APP

منظمة العمل الدولية

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

تقرير المدير العام
ملحق

مؤتمر العمل الدولي
الدورة ١٠٩، ٢٠٢١

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٩، ٢٠٢١

تقريـر المديـر العـام

ملحـق

وضـع عمـال الأراضـي العربيـة المحتلـة

مكتـب العمـل الدولـي، جنيـف

ISBN 978-92-2-132590-1 (print)
ISBN 978-92-2-132591-8 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠٢٠

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ترد المعلومات بشأن منشورات مكتب العمل الدولي والمنتجات الرقمية على الموقع التالي: www.ilo.org/publns.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع CONFREP-ILC109(2021)-DG-APPENDIX-[ROBEI-200407-1]-Ar.docx
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

تمهيد

أوفدت مرة أخرى هذا العام، عملاً بالولاية التي منحني إياها مؤتمر العمل الدولي، بعثة لإعداد تقرير عن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وزارت البعثة الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل. وبسبب جائحة كوفيد-١٩، تعيّن اختصار مدة البعثة لكن استمر انعقاد الاجتماعات المجدولة عن طريق الروابط المرئية والمسموعة. وسبقت البعثة اجتماعات في القاهرة مع جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية وفي دمشق مع الهيئات المكونة في الجمهورية العربية السورية.

وأجرت البعثة مناقشات معمقة، شخصياً أو عن بعد، مع ممثلين عن السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وممثلين عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، وكذلك مع أشخاص من قطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية. وقدم الجميع معلومات استُرشد بها في إعداد هذا التقرير.

وإنني ممتنٌ لما أبداه جميع محاوري البعثة من تعاون، وهو ما يؤكد مرة جديدة الدعم واسع النطاق للقيم التي تنادي بها منظمة العمل الدولية والنشاط المستمر الذي تضطلع به مع جميع هيئاتها المكونة. وكما جرت عليه العادة، اضطلعت البعثة بعملها، يحدوها في ذلك هدف التوصل إلى تقييم شامل ودقيق ومحايد للوضع الراهن للعمال في الأراضي العربية المحتلة.

ومنذ أربعة عقود مضت، اعتمد مؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيه ١٩٨٠ قراراً يستمد تقريري ولايته منه. وأعرب القرار عن القلق بشأن إقامة مستوطنات في الأراضي العربية المحتلة - وهي مستوطنات كانت آنذاك ولا تزال اليوم غير قانونية بموجب القانون الدولي - وبشأن تأثيرها على العمال. وفي ذلك الوقت، كان حوالي ٠٠٠ ١٠٠ إسرائيلي قد استوطنوا الأراضي المحتلة. وقد زاد العدد منذ ذلك الحين بأكثر من ستة أضعاف. وما فتئ التوسع الاستيطاني مستمراً بلا هوادة ولا يزال عمال الأراضي العربية المحتلة يعانون الأمرّين.

ولقد بات العالم معتاداً على رؤية الشرق الأوسط بمثابة بؤرة صراع. ومع ذلك، ينبغي ألاّ ننظر إلى الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أنه مجرد صراع آخر في منطقة غارقة في التقلبات والصراعات، بل هو في صميم عدم الاستقرار الذي تعيشه المنطقة، وهو بذلك يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وإذا ظل هذا الصراع دون تسوية، فإنه سيبقى أحد المحركات التي تغذي انعدام الاستقرار وانعدام الأمن للعمال.

ووفرّت اتفاقات أوسلو، التي ستحتفل قريباً بالذكرى الثلاثين لإرسائها، وجهة واضحة لا لبس فيها: الحل القائم على أساس دولتين. وهذا الهدف لا يقل صلاحية الآن عما كان عليه في عام ١٩٩٣. وبغية تحقيقه لابد من التحلي بالعزم والتصميم، ولا بد كذلك من إشراك المجتمع العالمي في إطار متعدد الأطراف. فالتفرد من طرف واحد يحتمل أن يبعثر الآمال بتحقيق السلام ويديم عمر الاحتلال والظلم ويقوّض فرص العمل اللائق.

ولا تزال صورة سوق العمل الفلسطيني قاتمة. فالبطالة متفشية والحماية متهاوية. وبسبب تضييق خناق الاحتلال على هذا السوق، فإنه لا يستطيع تلبية احتياجات الفلسطينيين ولا تطلعاتهم. وغالباً ما تكون النساء والشباب أسوأ حالاً. ولا تبلغ بطالة النساء في أي بلد آخر النسبة التي تبلغها هنا. ونصف الفلسطينيين دون سن العشرين. فإذا استبعد الشباب من سوق العمل، كما هي الحال أكثر فأكثر، سوف يزيد الإحباط وتتسع بؤرة التطرف.

ولا يوجد جزء آخر من الأرض الفلسطينية يعاني من الكرب مثل معاناة غزة. فبعد ١٣ عاماً من الحصار المؤدي إلى الشلل، تعتمد هذه المنطقة المحصورة على الدعم الإنساني للبقاء على قيد الحياة؛ والوظائف فيها نادرة ومتفرقة والأمل مفقود في معظم الأحيان. ولو كان بإمكان العمال المغادرة، لغادر الكثيرون منهم على وجه الاحتمال. ومع ذلك، يمكن أن تزدهر غزة إذا أتيحت لها الفرصة. فالعديد من العمال ماهرون ويتمتعون بروح تنظيم المشاريع. والمشاكل التي تعاني منها غزة تستلزم حلاً سياسياً: بادئ ذي بدء، لا بد من رفع الحصار وينبغي أيضاً إرساء المصالحة بين الفلسطينيين، وهي مصالحة لا يمكن بدونها معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية معالجة سليمة.

ويأمل العديد من الفلسطينيين، بمن فيهم بعض العمال من غزة، في الحصول على وظيفة في إسرائيل باعتبار ذلك حلاً لوضعهم الوظيفي. وما فتئت السلطات الإسرائيلية توفر الوظائف أكثر فأكثر، خاصة في قطاع البناء المزدهر. ولكن ما يؤسف له أنّ التصدي للممارسات التعسفية المرتبطة بهذه الوظائف لا يزال غير كافٍ. وتمتلك إسرائيل ما يلزم من الوسائل الكفيلة بجعل عمل الفلسطينيين في إسرائيل عملاً لائقاً، بل يتعين عليها أن تعزز الإرادة السياسية للقيام بذلك.

ومجمل القول، يتطلب العمل اللائق حواراً اجتماعياً وتعاوناً ثلاثياً. ويمكن، بل ينبغي بذل المزيد من الجهود، لتطوير تنسيق العمل الثلاثي عبر الجدار الفاصل. ومنظمة العمل الدولية على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة. وكما بينته أزمة فيروس كوفيد-١٩، لا يمكن معالجة العديد من قضايا العمل معالجة فعالة إلا من خلال التنسيق والتعاون. ويواجه عالم العمل الفلسطيني وعالم العمل الإسرائيلي المخاطر الكارثية نفسها التي يحتمل أن تتأتى عن هذه الجائحة. وقد حان الوقت الآن، أكثر من أي وقت مضى، لتجاوز الاختلافات والسعي إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إرساء العدالة الاجتماعية والسلام للجميع.

أيار/ مايو ٢٠٢٠

غـاي رايـدر
المديــر العــام

المحتويات

الصفحة

تمهيد iii

مقدمة ١

١- العمال يتحركون على غير هدى في خضم انعدام اليقين المتزايد ٣

٢- سوق عمل مقيدة تصارع من أجل تحقيق إمكاناتها ٩

٣- حقوق العمال في ظل الاحتلال المطول ٢٣

٤- الإدارة السديدة وبناء المؤسسات في سياق يتزايد هشاشة ٣٢

٥- الجولان السوري المحتل المنفصل عن جذوره ٤١

ملاحظات ختامية ٤٣

مرفق - قائمة محاوري البعثة ٤٥

مقدمة

١. يعرض هذا التقرير الذي أعدّه المدير العام، النتائج التي توصلت إليها بعثة مكتب العمل الدولي السنوية إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة والمكلفة بتقييم وضع عمال هذه الأراضي. وجرت البعثة عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠). وعلى غرار السنوات الماضية، تناولت البعثة وضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة) والجولان السوري المحتل.[١]

٢. واسترشد ممثلو المدير العام بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وبإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وبإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وبإعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل. كما استرشدوا بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي وبالمبادئ الواردة في معايير العمل الدولية المعنية وبالمبادئ الصادرة عن هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

٣. ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثة أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عادتهم، المعايير ذات الصلة بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب). واسترشدت البعثة بالقرارات المعنية، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا سيما قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ورقم ٤٩٧ (١٩٨١) ورقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ورقم ١٥١٥ (٢٠٠٣) ورقم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ورقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ورقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولم تغب عن ذهنها أيضاً فتوى محكمة العدل الدولية، الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ [٢].

٤. وقد عهد المدير العام برئاسة البعثة إلى السيد فرانك هاغمن (Frank Hagemann)، نائب المدير الإقليمي في المكتب الإقليمي للدول العربية، ومدير فريق الدعم التقني للعمل اللائق من أجل الدول العربية. وضم فريق البعثة: السيد ستيفن كابسوس (Steven Kapsos)، رئيس وحدة إعداد البيانات وتحليلها في إدارة الإحصاءات؛ السيدة كاترين لاندويت (Katerine Landuyt)، أخصائية هجرة اليد العاملة في إدارة ظروف العمل والمساواة؛ السيد كونستانتينوس باباداكيس (Konstantinos Papadakis)، كبير الأخصائيين في الحوار الاجتماعي والإدارة السديدة في إدارة الهيكل الثلاثي والإدارة السديدة؛ السيدة ليزا تورتيل (Lisa Tortell)، أخصائية الشؤون القانونية في إدارة معايير العمل الدولية. وقام السيد منير قليبو، ممثل منظمة العمل الدولية في القدس، والسيدة رشا الشرفا، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية منظمة العمل الدولية في القدس، بجميع التحضيرات لهذه البعثة

[١] كما أشير إليه في التقارير السابقة، أعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل وولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". ومن الجدير التذكير بأن إسرائيل ضمت الجولان إليها من طرف واحد في سنة ١٩٨١ وبأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

[٢] محكمة العدل الدولية، "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، في *تقارير الأحكام والفتاوى والأوامر*، فتوى بتاريخ ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

التي شاركا فيها أيضاً. وقام السيد طارق الحق (Tariq Haq)، كبير الأخصائيين في سياسة العمالة في فريق الدعم التقني للعمل اللائق من أجل الدول العربية، مقام مستشار تقني.

٥. وزارت البعثة إسرائيل والأراضي العربية المحتلة في الفترة من ١ إلى ٦ آذار/ مارس ٢٠٢٠. وفي حين كان من المقرر مبدئياً أن تمتد البعثة من ١ إلى ١٢ آذار/ مارس، كان لا بد من تقليصها بسبب القيود التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية لاحتواء انتشار فيروس كوفيد-١٩. ونتيجة لذلك، حلت المؤتمرات المرئية والمكالمات الصوتية التي أجريت من ٩ إلى ١٢ آذار/ مارس ٢٠٢٠، محل الاجتماعات التي تعذر عقدها شخصياً.

٦. وأجرى ممثلو المدير العام العديد من المناقشات مع محاورين إسرائيليين وفلسطينيين، فضلاً عن محاورين من الجولان السوري المحتل.[٣] والتقوا بممثلين من شتى الوزارات والمؤسسات في السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والشركاء الاجتماعيين الفلسطينيين والإسرائيليين والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث وقادة قطاعات الأعمال. وتشاورت البعثة كذلك مع ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٧. وأجرى رئيس البعثة أيضاً مشاورات مع الحكومة السورية وممثلين عن أصحاب العمل والعمال في دمشق في ١٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٠، ومع منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٠.

٨. ويعرب المدير العام مرة أخرى بسرور عن امتنانه لأن ممثليه قد لقوا تعاوناً كاملاً من جميع الأطراف، العربية والإسرائيلية على حد سواء، في الحصول على المعلومات التي يستند إليها هذا التقرير. ويرحب مع الشكر بالإسهامات الكتابية التي تلقتها البعثة.

٩. ويراعي هذا التقرير مراعاة تامة المعلومات الخطية والشفهية التي حصلت عليها البعثة في عين المكان، علاوة على البيانات والدراسات والتقارير المعنية. وحظيت المعلومات التي استقيت من المقابلات مع مختلف محاوري البعثة، بفحص شامل وجرى قدر الإمكان التحقق منها ومن غيرها من المعلومات المتاحة. ولدى دراسة وضع العمال الفلسطينيين والعمال العرب الآخرين، تحلى أعضاء البعثة في عملهم بالحياد والموضوعية.

[٣] ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بمحاوري البعثة.

١- العمال يتحركون على غير هدى في خضم انعدام اليقين المتزايد

وصول عملية السلام إلى طريق مسدود

١٠. إن إنجازات أوسلو على المحك. وتكاد لا تكون هناك فترة زمنية واجهت فيها اتفاقات أوسلو وعملية السلام المصاحبة لها تحديات كتلك التي واجهتها في العام المنصرم.

١١. وقد تدهورت العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في غياب حوار سياسي يهدف إلى التوصل إلى تسوية النزاع من خلال حل الدولتين. ولم تعد هناك أي مفاوضات ذات مغزى. وفي الوقت نفسه، شدد الاحتلال قبضته. وباتت القدس الشرقية معزولة عن باقي الضفة الغربية من خلال الجدار الفاصل[٤]. وتسارع النشاط الاستيطاني. وأصبح العنف وتزايد التطرف في كلا الجانبين يشكلان جزءاً من الواقع اليومي. وتزايد خطر ضم المزيد من الأراضي؛ وأوضحت البيانات السياسية بشأن بسط السيادة الإسرائيلية على وادي الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية شائعة بصورة متزايدة[٥].

١٢. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠، أُعلن عن المقترح الذي طالما تحدثت عنه الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني[٦]. وفي حين رحب كبار ممثلي الحكومة الإسرائيلية بالمقترح، رفضه الجانب الفلسطيني بشدة[٧]. وأكدت جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي أن المقترح لا يلبي الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته[٨]. وفي ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٠، أُعلن عن تشكيل لجنة مشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة لإعداد خرائط تفصيلية عن المناطق المعنية في الضفة الغربية[٩].

١٣. وسبق الإعلان عن المقترح حلقة عمل دولية نظمتها الولايات المتحدة في البحرين في حزيران/ يونيه ٢٠١٩، ركزت على الجوانب الاقتصادية للمقترح المستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، غيّرت حكومة الولايات المتحدة السياسة التي كانت قد اتبعتها منذ أمد طويل بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، معلنة أنها لم تعد تنظر إليها باعتبارها تتعارض مع القانون الدولي. وردّ الفلسطينيون بقطع العلاقات مع إسرائيل. وكان الرئيس عباس قد أعلن بالفعل في تموز/ يوليه ٢٠١٩ أنه سيوقف العمل بالاتفاقات

---

[٤] اكتمل بناء ثلثي الجدار الفاصل تقريباً، ويوجد ٨٥ في المائة من هذا الجدار داخل الضفة الغربية. وسيبلغ طول الجدار الفاصل عند الانتهاء من بنائه ٧١٠ كلم. وقد دعت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ بشأن الجدار الفاصل إلى وقف نشاط البناء وتفكيكه على الفور وجبر جميع الأضرار الناتجة عنه. وأيد الفتوى القرار اللاحق الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ES-10/15، المؤرخ في ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

[٥] شكلت الحكومة الإسرائيلية لجنة مشتركة بين الوزارات للتداول وتقديم المشورة بشأن ضم المزيد من الأراضي. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠.

[٦] انظر:

White House, *Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People,* January 2020.

[٧] انظر:

Palestinian News and Information Agency (WAFA*), "President Abbas: We will start measures to change the function of the Palestinian Authority", 28 January 202*0.

[٨] انظر:

UN Special Coordinator for the Middle East Process (UNSCO), Remarks at the Security Council Open Briefing on the Middle East, 11 February 2020.

[٩] انظر:

UN, "Annexation Threat, Continuing Exchanges of Fire Undermine Chances for Peace between Israel, Palestinians, Special Coordinator warns Security Council", press release, 24 February 2020; UNSCO, Security Council Briefing on the Situation in the Middle East, 24 February 2020.

الموقعة مع إسرائيل، وأشار رئيس الوزراء اشتية إلى أن التصنيف الوارد في اتفاقات أوسلو للمناطق ألف وباء وجيم[١٠] لم يعد صالحاً بسبب الانتهاكات المزعومة لهذه الاتفاقات من قبل إسرائيل[١١].

١٤. وعلى حد ما أعاد تأكيده الأمين العام للأمم المتحدة، فإن سياسة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة تحددها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ويكمن في صلبها المبدأ القائل إنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والعادل إلا من خلال تحقيق رؤية قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتكون القدس عاصمة لهما[١٢].

الوحدة الفلسطينية المتعذرة

١٥. هناك انقسام ما فتئ متزايداً بين الضفة الغربية وغزة. وما انفك هذان الشطران، بعد ما يقرب من ١٣ عاماً من الحصار الخانق لغزة، يتباعدان أكثر فأكثر اقتصادياً وسياسياً. وتستأثر الضفة الغربية الآن بنسبة ٨٢ في المائة من الاقتصاد الفلسطيني وما يقرب من ٩٠ في المائة من الإيرادات الضريبية[١٣]. وقد استعصى تحقيق المصالحة بين فتح وحماس، وهي السلطة الفعلية في غزة. ولم ينفّذ سوى القليل مما نص عليه اتفاق تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ - الذي تم التوصل إليه برعاية مصرية ووقعه الفصيلان. وتواصلت الجهود المصرية الرامية إلى تعزيز الحوار وتحقيق الوحدة في نهاية المطاف بين الجانبين، مثلما تواصلت جهود أطراف ثالثة أخرى. ووُضعت خطط لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية بحلول عام ٢٠١٨، إلا أنها لم تُجر في مواعيدها. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، أعلن الرئيس عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة عن نيته في المضي نحو الانتخابات، لكن لم يُعلن عن موعد إجرائها بعد.

تعميق الاحتلال

١٦. دخل احتلال الأرض الفلسطينية الآن عامه الثالث والخمسين. وقد أقامت إسرائيل على مدى عقود، شبكة من المستوطنات ونظاماً متعدد المستويات من القيود المادية والإدارية. والمستوطنات المقامة في الأرض المحتلة هي غير قانونية بموجب القانون الدولي. وقد سبق أن أعرب قرار منظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٠، المعتمد في الدورة السادسة والستين لمؤتمر العمل الدولي، عما ينتاب الهيئات المكونة من "قلق عميق ... إزاء تكثيف سياسة الاستيطان الإسرائيلي". وشجب بشدة إقامة المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، ودعا السلطات الإسرائيلية إلى الكف فوراً عن ذلك. وفي عام ٢٠١٦، كرر قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ الإعراب عن الشواغل السابقة ودعا إسرائيل إلى أن "توقف على الفور وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية". ويجدر التذكير في هذا السياق بأنه منذ ٤٠ عاماً عندما اعتُمد قرار منظمة العمل الدولية، كان هناك أكثر بقليل من ١٠٠ ٠٠٠ مستوطن في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. واليوم، هناك حوالي ٦٥٠ ٠٠٠ مستوطن يتوزعون على ٢٥٠ مستوطنة تقريباً.

١٧. وتؤدي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وظيفة اقتصادية مهمة، ويستضيف العديد منها أنشطة تجارية كبيرة تعود بالفائدة على الاقتصاد الإسرائيلي. وفي آذار/ مارس ٢٠١٦، كلف قرار صادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإنشاء قاعدة بيانات للمنشآت المشاركة في أنشطة محددة في المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي شباط/ فبراير ٢٠٢٠، نُشرت قائمة تضم ١١٢ كياناً من هذه الكيانات[١٤].

---

[١٠] تنقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق تقع ضمن ولايات قضائية مختلفة، وهي: المناطق ألف وباء وجيم، التي يحددها اتفاق أوسلو الثاني. وتشمل المنطقة ألف المراكز الحضرية وتضم ١٨ في المائة من الضفة الغربية. وتخضع المنطقة ألف للسيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية. وتغطي المنطقة باء المدن الصغيرة والأراضي القريبة من المناطق الحضرية وتخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية والسيطرة المدنية الفلسطينية. وتمثل المنطقة جيم ٦١ في المائة من الضفة الغربية وتخضع للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية.

[١١] انظر:
OCHA, *Humanitarian Bulletin: Occupied Palestinian Territory*, September 2019; UNSCO, *Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 26 September 2019.

[١٢] انظر: UNSCO, Remarks at the Security Council Open Briefing on the Middle East, 11 February 2020.

[١٣] انظر: UNSCO, *Report to the Ad Hoc Liaison Committee,* New York, 26 September 2019.

[١٤] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تصدر تقريراً عن الأنشطة التجارية المتعلقة بالمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٠.

١٨. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت عمليات هدم المباني الفلسطينية ومصادرتها، لا سيما في المنطقة جيم. كما زادت أعمال الطرد طوال عام ٢٠١٩، مثلها مثل العنف المرتبط بالمستوطنين. وشكلت القدس الشرقية والخليل، على وجه الخصوص، بؤر التوتر الملتهبة بين المستوطنين والفلسطينيين.

١٩. وحُددت القيود المفروضة على حركة التنقل والعبور والتجارة باعتبارها العوائق الرئيسية التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة[١٥]. وقد قدّر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التكلفة المالية للاحتلال التي تكبدها الشعب الفلسطيني خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧ بمبلغ ٤٧,٧ مليار دولار أمريكي. ويمثل ذلك قرابة ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني السنوي. وجاء في تقرير الأونكتاد أنه لو خُصص هذا المبلغ للاقتصاد الفلسطيني، عوضاً عن ذلك، من خلال سياسات مالية توسعية لكان من الممكن أن يؤدي إلى خلق آلاف الوظائف الإضافية[١٦].

الركود الاقتصادي

٢٠. كانت المالية العامة للسلطة الفلسطينية طوال معظم عام ٢٠١٩، تتخبط في أزمة عميقة بسبب رفض القبول بما هو أقل من كامل مدفوعات الجمارك والتخليص من إسرائيل. وقد احتجزت إسرائيل مبلغاً كبيراً، استناداً إلى تشريع أقره الكنيست في عام ٢٠١٨ يقتضي خفض مدفوعات التحويلات بما يعادل المبالغ المدفوعة للمستفيدين من الصندوق الذي خصصته السلطة الفلسطينية لأسر الشهداء. ونتيجة لذلك، خُفضت أجور القطاع العام في الضفة الغربية وأرجئت المصروفات الرئيسية. ومرّ الاستهلاك الحكومي بفترة عصيبة. واستمر الخلاف حتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ وأسفر في البداية عن خسارة ثلثي الإيرادات. وأدى اعتماد ميزانية للطوارئ بالاستناد إلى زيادة الاقتراض، إلى التخفيف من الآثار الناجمة عن ذلك إلى حد ما. وفي أعقاب الاتفاقات المبرمة بين الطرفين في آب/ أغسطس وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، حولت إسرائيل ٥٦٨ مليون دولار أمريكي و٤٢٥ مليون دولار أمريكي على التوالي، إلى السلطة الفلسطينية كمدفوعات بأثر رجعي. غير أن المشوار لا يزال طويلاً لحل هذه المسألة، وقد تؤثر في المالية العامة والاقتصاد وأداء سوق العمل أيضاً في عام ٢٠٢٠، إذ قررت الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ حجز ٤٣ مليون دولار أمريكي من إيرادات التخليص الجمركي تمشياً مع تبريراتها السابقة[١٧].

٢١. وفي ظل هذه الظروف التي تزيد من القيود التي فرضها الاحتلال على قطاع الأعمال والتجارة، فإنه ليس من المستغرب أن يواجه الاقتصاد صعوبة في تحقيق النتائج. وقد ظلّ النمو في عام ٢٠١٩ عند مستويات عام ٢٠١٨، أي بنسبة ١,٠ في المائة، وهي أقل من أن تحفز العمالة على نحو كبير وأبطأ من أن تفضي إلى تجنب انخفاض مستويات دخل الفرد[١٨].

تحدي توفير الوظائف

٢٢. كان أداء سوق العمل الفلسطينية ضعيفاً على مدى عقود. وبسبب رزوحه تحت وطأة الاحتلال وقيوده التي لا تحصى المفروضة على سبل الوصول إلى الموارد والتنقل والتجارة، فهو يتسم بتدني مستويات المشاركة في القوى العاملة وارتفاع معدلات البطالة وانتشار نقص استخدام اليد العاملة. وتعاني النساء والشباب من الحرمان على نحو خاص. وفي غزة، ما فتئ معدل البطالة في صفوف المجموعتين يقترب ببطء ولكن بثبات من مستوى شمول الجميع.

---

[١٥] انظر:

World Bank, *West Bank and Gaza: Jobs in West Bank and Gaza – Enhancing Job Opportunities for Palestinians*, June 2019.

[١٦] الأونكتاد، *التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: تكاليف مالية تراكمية*، ٢٠١٩، ٤٢-٤٣.

[١٧] انظر:

Noa Landau, “Israel Approves Withholding Additional $43 Million from Palestinian Authority’s Budget”, in *Haaretz*, 29 December 2019; UN Under-Secretary-General for Political and Peacebuilding Affairs, Briefing to the Security Council on the Situation in the Middle East, 21 January 2020.

[١٨] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع ٢٠١٩)*، التقرير الصحفي، آذار/ مارس ٢٠٢٠.

٢٣. وقد ظل فلسطيني واحد من أصل أربعة فلسطينيين نشطين اقتصادياً بدون عمل في عام ٢٠١٩[١٩]. ومما يثير القلق بوجه خاص الأعداد الكبيرة من الشباب الفلسطينيين غير الملتحقين بالمدرسة أو التدريب أو العمل: ٤٠ في المائة من النساء و٢٧ في المائة من الرجال. ومن باب المقارنة على الصعيد العالمي، تعتبر الأرض الفلسطينية المحتلة من بين فئة العشرة في المائة الدنيا لهذا المؤشر[٢٠].

٢٤. وفي غزة، تتسم سوق العمل ووضع العمالة بالقتامة الشديدة. ومعدل البطالة مستمر في التزايد وقد بلغ الآن ٤٥ في المائة؛ وقرابة ثلثي النساء والشباب النشطين اقتصادياً يبحثون عن عمل. ومما يثير أشد الجزع أن جميع الشابات اللاتي يشاركن في سوق العمل في غزة تقريباً - تسع شابات من كل عشر شابات - عاطلات عن العمل.

٢٥. وفي حين أن للاحتلال والعوائق المتصلة به أعظم الأثر في النتائج الإجمالية لسوق العمل، فإن ثمة العديد من العوامل الأخرى التي تفاقم من هذا الوضع الكارثي. ويقع في صميمها قطاع عام متضخم غير قادر على استيعاب المزيد من الوافدين وقطاع خاص غير فعال إلى حد كبير يتسم بانخفاض الإنتاجية وتجزؤ الإنتاج ودرجات عالية من السمة غير المنظمة. ويزاول أكثر من نصف إجمالي العمال الفلسطينيين شكلاً من أشكال العمالة غير المنظمة. ويعتمد العديد من الوظائف على التمويل من الجهات المانحة الخارجية.

الأمل في الحصول على عمل أفضل في إسرائيل

٢٦. لا يزال العديد من الفلسطينيين في الضفة الغربية يتطلعون إلى العمل في إسرائيل. وعلى غرار السنوات الماضية، ارتفع عدد العمال الفلسطينيين مرة أخرى عندما أتاحت السلطات الإسرائيلية المزيد من التراخيص. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يعمل الآن قرابة ١٣٣ ٠٠٠ فلسطيني في إسرائيل والمستوطنات، وهو ما يزيد بنسبة ٥ في المائة تقريباً عن العام الماضي[٢١]. ويَعبُر معظمهم يومياً إلى إسرائيل. ويعمل معظمهم في قطاع البناء. وحسب التقديرات، فإن حوالي ٢٦ ٠٠٠ عامل ليس بحوزتهم وثائق، كما أن التقارير تفيد بأن ٢٣ ٠٠٠ عامل يعملون في المستوطنات. وكثيراً ما تُعاني المجموعتان معاً من ظروف هشة وأوجه قصور في مجال الحماية. بالإضافة إلى ذلك، صدر قرابة ٧ ٠٠٠ ترخيص تجاري (يشار إليها أحياناً باسم تراخيص التجّار) لسكان غزة، وهو عدد أكبر من الأعداد الصادرة في السنوات السابقة. وأُحيطت البعثة علماً بأن نسبة كبيرة منهم يزاولون أعمالاً مدفوعة الأجر، سواء كبديل أو إلى جانب النشاط التجاري الذي يمارسونه.

٢٧. وقد ارتبط عمل الفلسطينيين في إسرائيل بمواطن عجز كبيرة في العمل اللائق. وهي تشمل: "١" ظروف طول الانتظار والاكتظاظ عند المعابر؛ "٢" نظام تراخيص تعسفي يمارس في إطاره السماسرة وأصحاب العمل سلطة غير شرعية على العامل؛ "٣" الافتقار إلى الحماية الاجتماعية الشاملة، إلى جانب دفع الأجور نقداً فقط، حيث تكون في كثير من الأحيان مصحوبة بوثائق غير دقيقة؛ "٤" ظروف عمل غير ملائمة في الأغلب في مواقع البناء التي ترتفع فيها معدلات الوفيات والحوادث نسبياً نتيجة انعدام كفاية الامتثال والإنفاذ للوائح السلامة والصحة.

٢٨. وقد باتت هذه المسائل والممارسات السيئة سالفة الذكر معروفة وجرى تحليلها ومناقشتها على مدى سنوات في وسائل الإعلام الإسرائيلية وفي الدوائر السياسية[٢٢]. غير أنه في حالات كثيرة يظل اتخاذ إجراءات شاملة وحاسمة، بعيد المنال فيما يبدو. وبقدر ما تكون هناك إصلاحات، فإن التقدم يكون متبايناً وناقصاً. وعلى سبيل المثال، في حين أصبح المرور عند بعض نقاط العبور مرناً وأقل تعقيداً، لا تزال التراخيص مرتبطة بصاحب عمل واحد ويواصل السماسرة نشاطهم على حساب عشرات الآلاف من العمال الذين يدفعون رسوماً كبيرة مقابل خدمة غير لازمة لو كان النظام يعمل على نحو سليم. وأحاطت البعثة علماً بتدابير الإصلاح التي أعلنت عنها السلطات الإسرائيلية في هذا المجال والتي وصلت حالياً إلى مراحل مختلفة من التخطيط والتجريب. وهي تشمل، فيما تشمل، تطوير تبادل العمالة عبر شبكة الإنترنت، الذي من شأنه أن يسمح لأصحاب العمل والعمال بالتواصل مع بعضهم البعض من دون سماسرة.

٢٩. وبُذلت جهودٌ أيضاً لتحسين السلامة والصحة في مواقع البناء الإسرائيلية من خلال التدريب وتحسين حماية العمال وتعزيز تفتيش العمل والمعاقبة على عدم الامتثال للوائح أشد العقاب. ومن غير المؤكد أن يكون لهذه التدابير أي تأثير. وفي عام ٢٠١٩، ظلت الحوادث والوفيات في مواقع البناء منتشرة للغاية.

---

[١٩] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، " نتائج مسح القوى العاملة للعام ٢٠١٩"، ١٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٠.

[٢٠] المصدر: ILOSTAT.

[٢١] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "نتائج مسح القوى العاملة للعام ٢٠١٩".

[٢٢] بنك إسرائيل، *التجارة غير القانونية بتراخيص العمل للعمّال الفلسطينيين في إسرائيل*، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩.

٣٠. وتجدر الإشارة إلى أن سياسات دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل قد تغيرت تغيراً كبيراً في سياق تفشي كوفيد-١٩ في آذار/ مارس ٢٠٢٠. وقد طلبت السلطات الإسرائيلية في البداية من العمال البقاء في إسرائيل لمدة شهرين بدلاً من العبور يومياً، وطُلب من أصحاب العمل في الصناعات الرئيسية التي تعتمد على العمال الفلسطينيين توفير أماكن الإقامة للعمال. وبناءً على ذلك، وفي سياق الإغلاق المحكم بشكل متزايد، أُغلق العديد من مواقع العمل ودُعي العمال الفلسطينيون إلى العودة إلى الضفة الغربية.

تزايد تردي الأوضاع في غزة من حيث الظروف المعيشية وظروف العمل

٣١. تتخبط غزة التي تعيش الآن عامها الثالث عشر تحت الحصار الشديد براً وجواً وبحراً، في أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية مزمنة، تفاقمها النزاعات المتكررة مع إسرائيل وغياب المصالحة داخل البيت الفلسطيني. ويعيش قرابة ٤٠ في المائة من الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة في غزة؛ ويعتبر ٧٣ في المائة من سكان غزة لاجئين مسجلين، ويعيش٤١ في المائة منهم في المخيمات. وفي عام ٢٠١٩، خُففت جزئياً بعض القيود المفروضة، من قبيل عدم كفاية إمدادات الكهرباء ومعالجة المياه، من خلال حزمة من التدخلات الاقتصادية والإنسانية المدعومة من الجهات المانحة. كما سمحت إسرائيل بتوسيع جزء من منطقة صيد الأسماك إلى ١٥ ميلاً بحرياً، وهو الترخيص الأوسع نطاقاً منذ بدء الحصار.

٣٢. ومع ذلك، فإن أياً من هذه الإجراءات ليس فعالاً بما يكفي لرفع مستوى المعيشة إلى حد يتجاوز عتبة الأزمة. وبالتالي، فإن رفع الحصار وحده كفيل بتحسين الآفاق الاجتماعية والاقتصادية لسكان غزة تحسيناً كبيراً.

٣٣. وتُبين المؤشرات الأساسية الرئيسية مدى استمرار البؤس، حيث يصنف أكثر من نصف الأفراد في غزة على أنهم فقراء،[٢٣] وما يقرب من ثلاثة أرباعهم على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي[٢٤]. وقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على نحو مطرد وبلغ ٤١٧ ١ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠١٩، وهو ما يمثل مجرد ٦٠ في المائة مما كان عليه قبل الحصار.

٣٤. وتُعاني غزة من ندرة فرص العمل نتيجة تردي الظروف المعيشية. وبالنظر إلى أن قرابة نصف القوى العاملة عاطل عن العمل، فإنه من غير المستغرب أن يشتد الاعتماد على المساعدات الإنسانية. ويحاول الشباب والمتعلمون المغادرة مهما كانت الصعوبات والتكاليف. وهناك هجرة متزايدة للأدمغة، لا سيما في صفوف العاملين في القطاع الطبي. وبالنسبة إلى أولئك الذين يبقون في غزة، باتت برامج النقد مقابل العمل المهمة في طور التشغيل الآن، مما يتيح لسوق العمل انتعاشاً خفيفاً. وفي نهاية عام ٢٠١٩، أستُحدث ما يقرب من ٠٠٠ ٣٧ وظيفة مؤقتة من خلال هذه الإجراءات الممولة من الجهات المانحة[٢٥]. وكما نوقش آنفاً، يُعتقد أيضاً أن المزيد من عمال غزة يمكنهم حالياً الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية من خلال التراخيص التجارية. غير أنه مع ظهور جائحة كوفيد-١٩ في آذار/ مارس ٢٠٢٠ وإغلاق معبر إيريز، فقد ضاعت هذه الفرص على نحو مفاجئ.

تحديات إدارة العمل

٣٥. في نيسان/ أبريل ٢٠١٩، شكلت السلطة الفلسطينية حكومة جديدة. وشدد رئيس الوزراء محمد اشتية على التنمية الاقتصادية بالاستناد إلى نهج المجموعات الإقليمية وتحسين تقديم الخدمات العامة وتقليل الاعتماد على إسرائيل. وقد أُحرز تقدم كبير في عدد من المسائل السياسية والتشغيلية فيما يتعلق بعالم العمل. وسيجري قريباً وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية وطنية للتشغيل واعتمادها، مما سيتيح إرشادات عامة بشأن كيفية حفز العمل داخل حدود الاحتلال. ويجري حالياً استعراض نظام الحد الأدنى للأجور، كما يجري تعزيز تفتيش العمل.

٣٦. غير أنه في مجالات أخرى ذات أهمية أساسية بالنسبة إلى رفاه العمال، كان هناك نقص في الزخم، غالباً ما كانت تغذيه الخلافات القائمة بين الشركاء الاجتماعيين وعدم كفاية الحوار الاجتماعي. ومنذ سنوات، يدور النقاش بشأن إصلاح قانون العمل ومشروع قانون التنظيم النقابي على السواء. وقد ظل نظام الضمان الاجتماعي لصالح العاملين في القطاع الخاص، وهو إحدى الدعائم المحتملة لحماية العمال، في حالة سكون تام على امتداد معظم العام الماضي، ولا يزال يثير الكثير من الجدل. وهناك حاجة إلى بذل جهود عاجلة للتوصل إلى توافق

[٢٣] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *معالم الفقر في فلسطين، ٢٠١٧*.

[٢٤] وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، *الأراضي الفلسطينية المحتلة: النداء الطارئ ٢٠٢٠*.

[٢٥] انظر: Briefing to the Security Council on the Situation in the Middle East, 21 January 2020.

مجتمعي بشأن كيفية المضي قدماً في هذا المجال الحاسم. وسيكون من المهم أخيراً إنشاء مؤسسة تستوفي إمكاناتها ليس فقط لحفز جاذبية القطاع الخاص بالنسبة إلى الباحثين عن عمل، ولكن في النهاية أيضاً لإدارة صناديق المعاشات التقاعدية والمستحقات التي راكمها العمال الفلسطينيون على مدى عقود في إسرائيل.

٣٧. ومع ذلك، فقد ارتقى الحوار الاجتماعي إلى مستوى التحدي في منتصف آذار/ مارس ٢٠٢٠، وإن اتسم بالفتور في بعض الأحيان، حيث تم التوصل إلى اتفاق ثلاثي بشأن كيفية تخفيف أثر انتشار كوفيد-١٩ في الوظائف ورفاه العمال، لا سيما من خلال ضمان حماية الأجور خلال الأزمة.

سد ثغرة التنسيق

٣٨. تتسم سوق العمل الفلسطينية وسوق العمل الإسرائيلية بالترابط. وفي ظل الظروف الراهنة، تحتاج إسرائيل إلى عمال فلسطينيين ويحتاج الفلسطينيون إلى عمل. ويتطلب هذا حواراً وتنسيقاً بين الجانبين من أجل تحقيق نتائج تفي باحتياجات الطرفين على نحو سليم. ومستويات التنسيق الحالية لا ترقى إلى مستوى هذا المطلب. ولئن أشارت البعثة إلى زيادة التواصل بين الحركات النقابية على جانبي الجدار الفاصل، بتيسير من أطراف ثالثة في كثير من الأحيان، فإن ذلك لم يؤد على نحو منتظم إلى مناقشات ثلاثية أوسع بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن مسائل العمل. وقد كانت ثمة محاولات لتشكيل مجموعات عمل وفرق عاملة ثنائية، لكن ظل التمثيل من الجانبين متفاوتاً وكانت الاجتماعات متقطعة.

٣٩. وهناك من مسائل العمل ما لا يمكن التوصل إلى حل فعال لها إلا من خلال الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بدءاً بإصلاح نظام التراخيص والسماسرة وانتهاءً بالوضع عند المعابر وتحسين السلامة والصحة المهنيتين في مواقع العمل الإسرائيلية. وفي النهاية، سيتعين معالجة مسألة تحويل المعاشات التقاعدية الفلسطينية التي راكمها العمال الفلسطينيون على مر السنين في إسرائيل إلى مؤسسة فلسطينية، كما هو منصوص عليه في بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤، من خلال الحوار والتنسيق إلى جانب الالتزام الذي يراه كلا الجانبين مناسباً.

٢- سوق عمل مقيدة تصارع من أجل تحقيق إمكاناتها

بعض علامات الحياة في سوق عمل تعاني من الكساد

٤٠. يتطلب تقييم سوق العمل الفلسطينية، في البداية، إدراك أن السوق ككل تتكون من ثلاثة أجزاء شديدة التباين، هي: سوق العمل في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وسوق العمل في غزة وأخيراً العمل في إسرائيل والمستوطنات، ويشمل على نحو شبه حصري العمال من الضفة الغربية. ولا تسمح البيانات المتاحة بإجراء تحليل مصنف حسب العاملين في إسرائيل وفي المستوطنات.

٤١. ومن المهم أيضاً الاعتراف بأن ديناميات سوق العمل الجارية تحدث في سياق سوق عمل فلسطينية تعاني من الكساد الشديد والمستمر. والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع تكبح النشاط الاقتصادي والتجارة وتزيد من تكلفة ممارسة الأعمال في الأرض الفلسطينية المحتلة[٢٦]. وهذا بدوره يقيّد بشدة إمكانية استحداث وظائف مستدامة في الضفة الغربية وغزة.

٤٢. وكان أداء سوق العمل ككل، عبر عدد من المؤشرات الرئيسية، أفضل إلى حد ما في عام ٢٠١٩ مما كان عليه في العامين السابقين اللذين سجلا تباطؤاً كبيراً في استحداث فرص العمل. وعلى الأخص، ارتفعت نسبة العمالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٩، مقارنة بمتوسط نمو بلغ ٠,٩ في المائة فقط في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ (الجدول ٢-١).

الجدول ٢-١: المؤشرات الرئيسية لعرض اليد العاملة، ٢٠١٨-٢٠١٩

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٩-٢٠١٨
			التغير بالنسبة المئوية
السكان في سن ١٥ عاماً وما فوق (بالآلاف)	**2 983**	**3 066**	**2.8**
الضفة الغربية	1 848	1 900	2.8
غزة	1 135	1 167	2.8
القوى العاملة (بالآلاف)	**1 296**	**1 357**	**4.7**
الضفة الغربية	849	881	3.8
غزة	447	477	6.5
العمالة (بالآلاف)	**956**	**1 014**	**6.0**
الضفة الغربية	574	619	7.7
غزة	254	261	2.9
إسرائيل والمستوطنات	127	133	4.8

[٢٦] انظر:
World Bank Group, *Prospects for Growth and Jobs in the Palestinian Economy: A General Equilibrium Analysis*, November 2017;
الأونكتاد، *التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني*، ٢ آب/ أغسطس ٢٠١٩.

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٩-٢٠١٨
			التغير بالنقاط المئوية
معدل المشاركة في القوى العاملة (بالنسبة المئوية)	**43.5**	**44.3**	**0.8**
الرجال	68.9	69.8	0.9
النساء	17.3	18.0	0.7
الشباب	30.5	30.3	-0.2
الضفة الغربية	**45.9**	**46.4**	**0.5**
الرجال	73.5	74.4	0.9
النساء	17.4	17.4	0.0
الشباب	32.8	32.3	-0.5
غزة	**39.4**	**40.9**	**1.5**
الرجال	61.3	62.3	1.0
النساء	17.3	19.2	1.9
الشباب	27.1	27.1	0.0
نسبة العمالة إلى السكان (بالنسبة المئوية)	**32.3**	**33.1**	**1.1**
الضفة الغربية	38.0	39.6	1.6
غزة	22.4	22.4	0.0

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع بسبب تدويرها. وتستثني بيانات العمالة في الضفة الغربية العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٨ و٢٠١٩.

٤٣. وسجلت الضفة الغربية أكثر من ثلاثة أرباع صافي نمو العمالة في الضفة الغربية، حيث توسع نطاقها بمقدار ٤٥ ٠٠٠ أو بنسبة ٧,٧ في المائة. وارتفع معدل العمالة في غزة بمقدار ٧ ٠٠٠ أو بنسبة ٢,٩ في المائة. وعلى الرغم من أن ذلك شكل تحسناً مقارنة بالعامين الماضيين، فإن عدد سكان غزة الحاصلين على عمل انخفض بما لا يقل عن قرابة ٢٥ ٠٠٠ في عام ٢٠١٩ بالمقارنة مع عام ٢٠١٦، ونما عدد السكان في سن العمل بمقدار ١٠٠ ٠٠٠ خلال الفترة نفسها. بالإضافة إلى ذلك، بلغ إلى علم البعثة أن برامج النقد مقابل العمل الجديدة الممولة من التنمية كانت هي على الأرجح المسؤولة عن معظم، إن لم يكن عن مجموع، صافي الوظائف المستحدثة في غزة طوال السنة. واستفاد الفلسطينيون العاملون في إسرائيل والمستوطنات من ٦ ٠٠٠ فرصة عمل إضافية. وشكل ذلك زيادة بنحو ١ ٥٠٠ فرصة عمل بالمقارنة مع العام السابق، لكنه لم يمثل سوى نصف العدد المضاف في عام ٢٠١٧. غير أنه تجدر ملاحظة أن عدداً من الجهات المحاورة أبلغت البعثة أنه بالنظر إلى وصمة العار الملصقة بالعمل في المستوطنات، من المرجح أن يكون هناك نقص في الإبلاغ عن إجمالي العمالة في المستوطنات في مسح القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، جرى التشديد على إمكانية أن يؤثر نقص الإبلاغ بشكل غير تناسبي في التقديرات المتعلقة بعمالة النساء في المستوطنات.

٤٤. وارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة بأقل من نقطة مئوية واحدة، مع تسجيل زيادات متواضعة في صفوف النساء والرجال على السواء وانخفاض طفيف في صفوف الشباب. ومع ذلك، يحتل معدل المشاركة في القوى العاملة الفلسطينية، الذي يبلغ ٤٤ في المائة، المرتبة العاشرة الدنيا بين جميع بلدان العالم. وحجم المشاركة في القوى العاملة ضعيف ليس فقط بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ ٦١ في المائة، بل فيما يتعلق أيضاً بالمتوسط في منطقة الدول العربية، الذي بلغ ٥١ في المائة عام ٢٠١٩. ويعود ذلك أساساً إلى عاملين. والعامل الأول هو معدل المشاركة المتدني للغاية في صفوف النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وغزة على السواء. وتبلغ نسبة النساء الفلسطينيات في سن العمل المشاركات في القوى العاملة (إما في العمل أو الباحثات عن عمل) ١٨ في المائة فقط؛ وهناك سبعة بلدان فقط في العالم تسجل نسبة أقل. والعامل الثاني هو انخفاض معدل مشاركة الرجال في غزة، البالغ ٦٢,٣ في المائة.

٤٥. وتُظهر نسبة العمالة إلى السكان، التي تقدم إشارة إلى قدرة الاقتصاد على توليد العمالة، وضعاً أكثر فداحة مما يبدو. ولم يحصل سوى واحد من كل ثلاثة فلسطينيين في سن العمل على وظيفة في عام ٢٠١٩، وهي أدنى نسبة مسجلة على الصعيد العالمي. غير أن الرقم الإجمالي يخفي فوارق كبيرة بين الأوضاع في الضفة الغربية وغزة. وقد شهدت الضفة الغربية ارتفاعاً طفيفاً في نسبة العمالة إلى السكان لديها في عام ٢٠١٩، حيث ارتفعت من ٣٨ في المائة إلى ٣٩,٦ في المائة. وظلت نسبة العمالة إلى السكان في غزة دون تغيير عن السنة الماضية، بنسبة ٢٢,٤ في المائة فقط.

٤٦. ولا تزال إسرائيل تشكل مصدراً مهماً للوظائف والأجور، ولكن لا يمكن لسوق العمل الفلسطينية، بل لا ينبغي لها، أن تعتمد اعتماداً مفرطاً على المكاسب المحتملة من الوظائف في إسرائيل لموازنة سوق العمل المحلية التي لا تستطيع ببساطة توفير وظائف كافية. وفي هذا السياق، من المشجع ملاحظة أن قرابة ٩٠ في المائة من نمو العمالة الفلسطينية في عام ٢٠١٩ حدث داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. ويقدم الشكل ٢-١ تفصيلاً حسب القطاع للنمو الصافي للعمالة في عام ٢٠١٩. ويبين الرسم البياني الموجود على اليسار تغيّر العمالة حسب القطاع، على نحو منفصل بالنسبة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والمستوطنات، في حين يُظهر الرسم البياني الموجود على اليمين تغيرات العمالة في الضفة الغربية (التي تشمل العمال المستخدمين في إسرائيل والمستوطنات) وغزة.

الشكل ٢-١: العمالة الفلسطينية حسب القطاع، التغيرات في عام ٢٠١٩

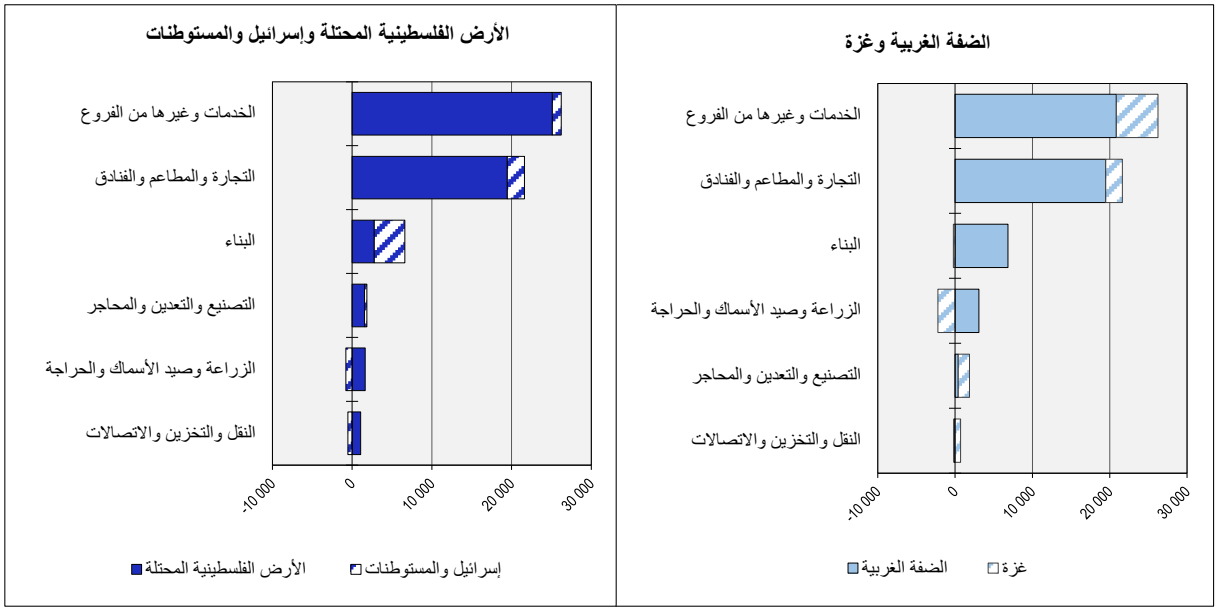

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٨ و٢٠١٩.

٤٧. وتمشياً مع الوضع السائد في عام ٢٠١٨، تَركز النمو الإجمالي للعمالة الفلسطينية في ثلاثة قطاعات - التجارة (بما فيها المطاعم والفنادق) والخدمات والبناء. وشكلت هذه القطاعات ٩٤ في المائة من إجمالي المكاسب في العمالة في عام ٢٠١٩. وأضاف قطاع التصنيع أقل من ٠٠٠ ٢ وظيفة، وشكلت القطاعات المتبقية، بما فيها الزراعة، ٢ في المائة فقط من صافي نمو العمالة خلال العام. وأدت القيود المفروضة على الوصول إلى المدخلات من المواد الخام والأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، مقترنة بالعوائق التي تعترض حركة التنقل والتجارة، إلى انخفاض كبير في إسهام التصنيع والزراعة في الاقتصاد خلال العقدين الأخيرين. ومع ذلك، ينبغي أن تشكل هذه القطاعات "الإنتاجية" بالتحديد الركيزة الأساسية لاقتصاد فلسطيني سليم ومستدام ذاتياً. ومن حيث النمو حسب المنطقة الجغرافية، وعلى الرغم من أن غزة تضم ٣٨ في المائة من الفلسطينيين في سن العمل، إلا أنها شكلت ١٣ في المائة فقط من الزيادة الإجمالية في العمالة في عام ٢٠١٩.

مؤشرات نقص استخدام اليد العاملة تتحسن في الضفة الغربية، إلا أنها تزداد تدهوراً في غزة

٤٨. أظهرت معظم مقاييس نقص استخدام اليد العاملة حدوث تحسّنات متواضعة في عام ٢٠١٩ (الجدول ٢-٢). وعلى الرغم من أن عدد العاطلين ارتفع بمقدار ٠٠٠ ٤ شخص، ليبلغ ٠٠٠ ٣٤٤، فقد أدى الارتفاع المسجل في نمو العمالة إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة نقطة مئوية واحدة، ليبلغ ٢٥,٣ في المائة. ولكن حتى مع هذا التحسن الطفيف، فإن معدل البطالة الفلسطينية يبلغ تقريباً خمسة أضعاف المتوسط العالمي وأكثر من ثلاثة أضعاف المتوسط في منطقة الدول العربية. وتسجل سوق العمل الفلسطينية ثاني أعلى معدل للبطالة في العالم وأعلى معدل في صفوف النساء.

الجدول ٢-٢: المؤشرات الرئيسية لنقص استخدام اليد العاملة، ٢٠١٨-٢٠١٩

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٩-٢٠١٨
			التغير بالنسبة المئوية
البطالة (بالآلاف)	**340**	**344**	**1.1**
الضفة الغربية	147	129	-12.5
غزة	193	215	11.4
القوى العاملة المحتملة (بالآلاف)	**137**	**124**	**-9.1**
الضفة الغربية	9	11	28.7
غزة	128	113	-11.6
النقص الإجمالي في استخدام اليد العاملة - المقياس المركب لنقص استخدام اليد العاملة (LU4) - (بالآلاف)*	**498**	**489**	**-1.9**
الضفة الغربية	168	151	-10.3
غزة	330	338	2.4
			التغير بالنقاط المئوية
معدل البطالة (بالنسبة المئوية)	**26.3**	**25.3**	**-1.0**
الرجال	22.4	21.3	-1.1
النساء	41.9	41.2	-0.7
الشباب	42.2	40.2	-2.0
الضفة الغربية	**17.3**	**14.6**	**-2.7**
الرجال	14.6	12.1	-2.5
النساء	29.3	25.8	-3.5
الشباب	29.5	25.2	-4.3
غزة	**43.2**	**45.2**	**2.0**
الرجال	37.9	39.5	1.6
النساء	62.4	63.7	1.3
الشباب	65.1	67.4	2.3
النقص الإجمالي في استخدام اليد العاملة - LU4 - (بالنسبة المئوية)*	**34.8**	**33.0**	**−1.8**
الرجال	27.8	26.1	−1.7
النساء	57.3	55.1	−2.2
الشباب	50.2	48.1	−2.1
الضفة الغربية	**19.6**	**16.9**	**−2.7**
الرجال	16.8	14.2	−2.6

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٩-٢٠١٨
النساء	31.9	28.7	−3.2
الشباب	32.4	28.1	−4.3
غزة	**57.3**	**57.3**	**0.0**
الرجال	47.0	47.4	0.4
النساء	80.2	79.0	−1.2
الشباب	75.0	76.6	1.6

* يشمل المقياس العاطلين عن العمل والقوى العاملة المحتملة والعاطلين جزئياً المرتبطين بالوقت.
ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع بسبب تدويرها.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٨ و٢٠١٩.

٤٩. والوضع في غزة أسوأ بكثير من هذا المتوسط، إذ ارتفع فيها معدل البطالة بنقطتين مئويتين في عام ٢٠١٩، ليتجاوز نسبة ٤٥ في المائة. وكان الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً) الأسوأ حظاً ضمن الشرائح الديمغرافية. ويواجه شباب غزة معدل بطالة مرتفع ومتزايد يتجاوز ٦٧ في المائة. وارتفع معدل البطالة في صفوف نساء غزة ليصل إلى قرابة ٦٤ في المائة خلال العام. وعند تقاطع هاتين المجموعتين، توجد شابات هنّ الأشد حرماناً إلى حد كبير. وتواجه شابات غزة معدل بطالة لا يمكن تصوره، إذ يتجاوز نسبة ٨٥ في المائة. وقد بلغت نسبة الشابات في غزة اللائي حصلن على وظيفة في عام ٢٠١٩ أقل من ٢ في المائة، بالمقارنة مع قرابة ١٦ في المائة من الشبان.

٥٠. وفي تناقض صارخ مع الاتجاهات السائدة في غزة، انخفض معدل البطالة في الضفة الغربية بنحو ٣ نقاط مئوية ليبلغ ١٤,٦ في المائة. ويمكن أن يعزى قرابة ثلثي هذا الانخفاض إلى ديناميات سوق العمل داخل الضفة الغربية، والباقي إلى الوظائف الإضافية في إسرائيل والمستوطنات. وانخفضت معدلات البطالة في الضفة الغربية ضمن جميع الشرائح الديمغرافية خلال عام ٢٠١٩، رغم أن مختلف هذه الشرائح تواجه، كما هي الحال في غزة، أوضاعاً مختلفة على نحو ملحوظ. ويبلغ احتمال تعرض النساء في الضفة الغربية للبطالة مقدار الضعف بالمقارنة مع الرجال. وعلى الرغم من أن الوضع العام لسوق العمل أقل حدة بكثير منه في غزة، فإن الشابات في الضفة الغربية لا زلن يواجهن معدل بطالة مرتفعاً للغاية تبلغ نسبته ٥٣ في المائة.

٥١. وتعتبر البطالة على نطاق واسع أهم مقياس يُستشهد به لنقص استخدام اليد العاملة، إلا أنها في حد ذاتها لا تقدم سوى فكرة جزئية عن طبيعة ونطاق عرض اليد العاملة غير المستخدمة أو المستخدمة بصورة جزئية[٢٧]. ويستكمل مؤشر القوى العاملة المحتملة معدل البطالة. وهو يشمل الأشخاص غير العاملين وغير المصنفين كعاطلين عن العمل والذين يعبرون عن اهتمامهم بالعمل، لكن الظروف الحالية تحد من فرصهم في البحث عن وظيفة أو من استعدادهم للعمل. ويندرج ضمن هذه القوى العاملة المحتملة العمال المحبطون، وهم: الأشخاص الراغبون في العمل والجاهزون للعمل، أو الذين سعوا مؤخراً إلى الحصول على عمل لكنهم أحجموا عن ذلك بسبب ظروف سوق العمل الصعبة. وقد أبلغ عدد من المحاورين البعثة بأن النساء الفلسطينيات، على وجه الخصوص، ينصرفن في كثير من الأحيان عن البحث عن عمل بسبب نقص الفرص والتهديدات عند نقاط التفتيش والممارسات المسيئة أو التمييزية في أماكن العمل. وتعكس البيانات وضعهن السيء في سوق العمل. وتشكل النساء الفلسطينيات أقل من ١٦ في المائة من إجمالي العاملين، لكنهن يمثلن ٦٣ في المائة من القوى العاملة المحتملة و٥٧ في المائة من العمال المحبطين.

٥٢. وبعد أن سجل إجمالي القوى العاملة المحتملة زيادة حادة بأكثر من ٣٦ ٠٠٠ في عام ٢٠١٨، عاد ليسجل انخفاضاً بأكثر من ١٢ ٠٠٠ في عام ٢٠١٩. وشهدت غزة أيضاً انخفاضاً خلال العام، لكن المنطقة المحصورة لا تزال تضم أكثر من ٩٠ في المائة من القوى العاملة الفلسطينية المحتملة وأكثر من ٩٣ في المائة من العمال المحبطين.

٥٣. وأخيراً، بلغ المقياس المركب لنقص استخدام اليد العاملة، الذي يشمل العاطلين عن العمل والقوى العاملة المحتملة والعاطلين جزئياً المرتبطين بالوقت (أولئك الذين يرغبون في العمل لساعات أطول ويعملون أقل من ٣٥ ساعة أسبوعياً) زهاء ٤٧٩ ٠٠٠ في عام ٢٠١٩، أي بانخفاض قدره ٩ ٠٠٠ بالمقارنة مع العام السابق. ويبلغ

[٢٧] انظر:
ILOSTAT, *Avoiding Unemployment Is Not Enough: An Analysis of Other Forms of Labour Underutilization*, August 2018.

معدل الانتشار الإجمالي لنقص استخدام اليد العاملة، ونسبته ٣٣ في المائة، ضعف متوسط منطقة الدول العربية وقرابة ثلاثة أمثال المتوسط العالمي. ويظل معدل نقص استخدام اليد العاملة في غزة، البالغ ٥٧ في المائة، الأعلى في العالم ولم يسجل أي تغيير بالمقارنة مع العام السابق. والمعدل الإجمالي لنقص استخدام اليد العاملة في صفوف النساء هو ثاني أعلى معدل في العالم، يسببه إلى حد كبير عجز النساء المتعلمات تعليماً عالياً عن إيجاد عمل. ويحمل حوالي ٧٠ في المائة من النساء البالغات العاطلات عن العمل في غزة شهادة في التعليم العالي.

نمو متوسط الأجور في الضفة الغربية واستمرار انخفاض القدرة الشرائية في غزة

٥٤. استمراراً للاتجاه الذي كان سائداً في العام السابق، زاد متوسط الأجور اليومية للمستخدمين بالقيم الاسمية، مدفوعاً على السواء بنمو العمالة في إسرائيل والمستوطنات التي ارتفعت فيها الأجور مرتين ونصف عنها في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبزيادة في الأجور اليومية المكتسبة في الضفة الغربية (الشكل ٢-٢)[٢٨]. وارتفعت الأجور بالقيم الاسمية في الضفة الغربية بنسبة ٦٢ في المائة منذ عام ٢٠٠٧ مقارنة بارتفاع الأسعار الاستهلاكية بنسبة ٣٤ في المائة، أي ما يعادل حوالي ١,٦ في المائة من متوسط النمو السنوي في الأجور الحقيقية. وفي المقابل، انخفضت الأجور بالقيم الاسمية بنسبة ٣ في المائة تقريباً في غزة في عام ٢٠١٩. وبقي متوسط الأجور في غزة بالقيم الاسمية على مستواه في عام ٢٠١٩ تماماً كما كان عليه في عام ٢٠٠٧. ونظراً لارتفاع الأسعار الاستهلاكية في غزة بنسبة ٢٥ في المائة خلال الفترة نفسها، فقدَ المستخدم العادي في غزة ربع قوته الشرائية على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية.

الشكل ٢-٢: متوسط الأجور اليومية حسب الجنس والموقع لعام ٢٠١٩ ونمو الأجور بالقيم الإسمية، ٢٠١٧-٢٠١٨

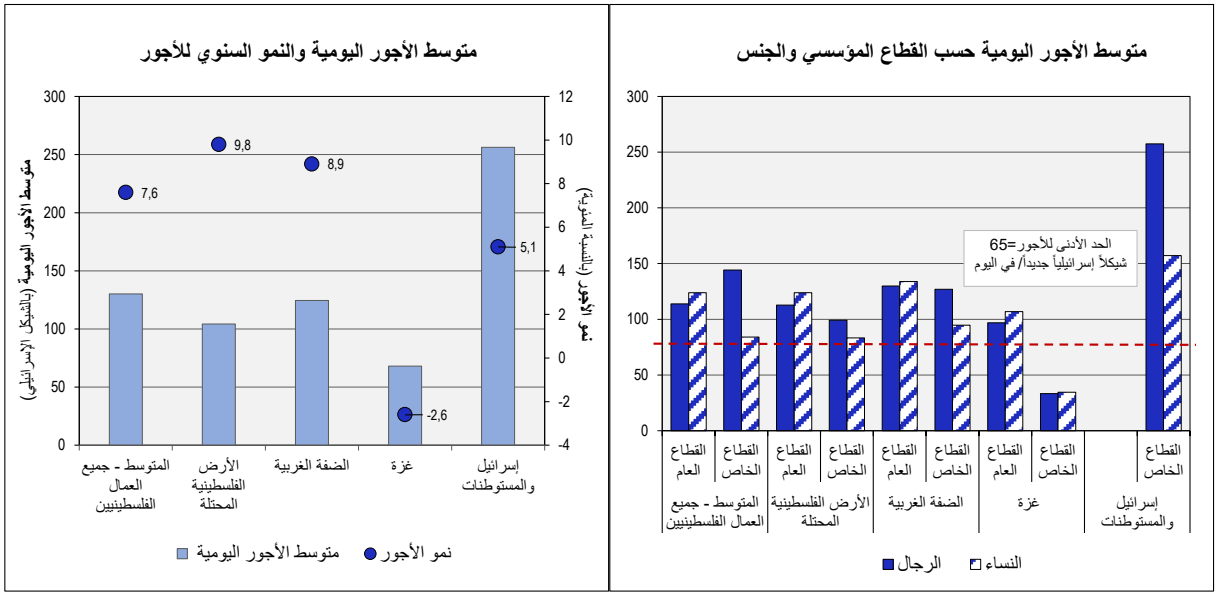

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٨ و٢٠١٩.

٥٥. وبلغت الثغرة الإجمالية في الأجور بين الجنسين في صفوف المستخدمين الفلسطينيين في عام ٢٠١٩ نسبة ٢٣ في المائة، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً عن نسبة ٢٥ في المائة المسجلة في العام السابق. وتُسجل أوسع فجوة للأجور بين الجنسين في صفوف العاملين في القطاع الخاص في الضفة الغربية التي تقل فيها أجور النساء بنسبة ٢٥ في المائة عن أجور الرجال. ومن العوامل الرئيسية الأخرى التي تحرك الثغرة الإجمالية أن الرجال يشكلون

[٢٨] من المهم الإشارة إلى أن التقديرات التي يتيحها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقابل الأجور التي يحصل عليها المستخدمون فقط الذين يمثلون نسبة ٧١ في المائة من إجمالي العمالة الفلسطينية. ويشكل العاملون لحسابهم الخاص والعمال المساهمون في دخل الأسرة الجزء الأكبر من البقية الباقية منها، بنسبة ٢٢ في المائة من إجمالي العمالة، ويستأثر أصحاب العمل بنسبة ٧ في المائة. وهكذا، في حين توفر البيانات المتاحة استشرافات مهمة فيما يتعلق بوضع المستخدمين، فإنها لا تكشف شيئاً عما يحدث لأصحاب العمل من حيث أرباحهم وخسائرهم ودخل العمل لغيرهم من العاملين لحسابهم الخاص.

أكثر من ٩٩ في المائة من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات التي يعتبر فيها متوسط الأجور أعلى بكثير منه في الضفة الغربية وغزة. ولا تزال النساء يتلقين متوسط أجور أعلى في القطاع العام، بفارق وصل إلى ٩ في المائة في عام ٢٠١٩. غير أن السبب في ذلك هو الآثار التركيبية. وتشغل نسبة عليا من النساء العاملات في القطاع العام مهناً مصنفة على أنها عالية المهارات بالمقارنة مع النسبة المقابلة للرجال. ومن بين العمال ذوي المهارات العالية في القطاع العام، يتقاضى الرجال أجراً يفوق أجر النساء بنسبة ٤ في المائة تقريباً، كما أن الفارق في الأجور يرجح كفة الرجال في المهن ذات المهارات المتدنية.

٥٦. ويُعادل الحد الأدنى القانوني الفلسطيني للأجور البالغ ٤٥٠ ١ شيكل إسرائيلي جديد في الشهر قرابة ٦٥ شيكلاً، أو ١٨ دولاراً أمريكياً، في اليوم. وبشكل عام، تلقى ٢٣ في المائة من مجموع المستخدمين الفلسطينيين أقل من هذا الحد الأدنى في عام ٢٠١٩؛ غير أن ثمة اختلافات كبيرة بين الأوضاع في الضفة الغربية وغزة وبين القطاعين العام والخاص وعبر مختلف القطاعات (الجدول ٢-٣). ويتلقى أكثر بكثير من نصف المستخدمين في غزة أقل من الحد الأدنى للأجور، ومن بين المستخدمين في القطاع الخاص، تحصل نسبة مذهلة قدرها ٩٢ في المائة على أقل من الحد الأدنى للأجور. وعلى عكس ذلك، فإن الأرقام المقابلة في الضفة الغربية هي ١٣ في المائة من مجموع المستخدمين و١٧ في المائة من مستخدمي القطاع الخاص.

الجدول ٢-٣: نسبة المستخدمين الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور حسب الموقع والجنس والقطاع المؤسسي والنشاط الاقتصادي، ٢٠١٩

	المجموع	الضفة الغربية	غزة
المجموع	**23**	**13**	**55**
الرجال	22	9	59
النساء	28	26	35
القطاع العام	13	5	22
القطاع الخاص	28	17	92
الزراعة وصيد الأسماك والحراجة	42	16	99
التصنيع والتعدين والمحاجر	28	20	97
البناء	5	3	89
التجارة والمطاعم والفنادق	40	21	97
النقل والتخزين والاتصالات	51	8	90
الخدمات وغيرها من الفروع	19	11	32

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩.

٥٧. وعمال البناء هم الأقل احتمالاً بأن يتلقوا أقل من الحد الأدنى للأجور، حيث لا يتقاضى سوى ٣ في المائة من هؤلاء المستخدمين في الضفة الغربية و٥ في المائة ككل أقل من ٦٥ شيكلاً في اليوم. ويلي ذلك قطاع الخدمات (الذي يشمل عمال القطاع العام)، حيث يتقاضى أقل من ٢٠ في المائة من المستخدمين فيه أقل من الحد الأدنى للأجور. ويتلقى قرابة ٤٠ في المائة من المستخدمين الزراعيين الفلسطينيين وأولئك المستخدمين في قطاعات التجارة والمطاعم والفنادق أقل من الحد الأدنى للأجور.

٥٨. وتُظهر إحصاءات غزة الكساد الشديد الذي تعاني منه سوق العمل. وفي جميع القطاعات باستثناء قطاع الخدمات، الذي يضم في غالبه عمال القطاع العام، تُسجل أدنى حصة من المستخدمين الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور في قطاع البناء، بنسبة مذهلة قدرها ٨٩ في المائة. ويتقاضى كل مستخدم في قطاعات الزراعة والتصنيع والتجارة في غزة أقل من ٦٥ شيكلاً في اليوم.

تصوّر إمكانات غزة

٥٩. لئن استنادنا إلى أي مؤشر، مهما يكن، للاقتصاد أو لسوق العمل، لوجدنا أن اقتصاد غزة ليس باقتصاد فعال. وطوال السنوات الثلاث عشرة الماضية من الحصار المستمر وما يصاحبه من قيود مفروضة على حركة تنقل الأشخاص والسلع، لحق الدمار باقتصاد غزة وفقد مقوماته الصناعية. وتؤثر القيود المفروضة في جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية وتعوق إلى حد كبير قدرة الاقتصاد على استحداث الوظائف وفرص كسب العيش. والأهم من ذلك أن الإجراءات المعقدة والمكلفة والمستنفدة للوقت لعبور الأشخاص والسلع - فضلاً عن القيود المصاحبة لها - تجعل أي تخطيط للأعمال والتجارة والاستثمار أمراً صعباً للغاية[٢٩].

٦٠. وبالنظر إلى تقويض المقومات الصناعية للاقتصاد واعتماد سوق العمل على القطاع العام والوظائف الممولة من المساعدات الإنمائية، فإن القيود المفروضة على حركة تنقل الأشخاص لا تزال تؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً ومباشراً في عمال غزة وعمالها المحتملين. وفي عام ٢٠٠٠، كان قرابة ١٣ في المائة من سكان غزة المستخدمين - أكثر من ٠٠٠ ٢٠ كعدد إجمالي - يعملون في إسرائيل، أساساً في قطاعي البناء والتصنيع وفي المزارع الإسرائيلية[٣٠]. وانخفض عدد سكان غزة العاملين في إسرائيل انخفاضاً حاداً بعد ذلك، وأُغلقت إسرائيل رسمياً بالكامل أمام عمال غزة منذ عام ٢٠٠٦، مما أجبر هؤلاء العمال على التدافع للفوز بالوظائف النادرة في سوق عمل محلية كاسدة. وعلى الرغم من أن حركة تنقل الأشخاص من غزة عبر معبر إيريز الذي تسيطر عليه إسرائيل ظلت محظورة إلى حد كبير في عام ٢٠١٩، شهد العام أكبر عدد من عمليات العبور الفلسطينية منذ ما يزيد على عقد من الزمن. ويُعزى ذلك أساساً إلى زيادة التراخيص التجارية الصادرة عن إسرائيل، التي مكنت بعض العمال من غزة حسبما قيل، من العمل أساساً في قطاع البناء الإسرائيلي. وفي عام ٢٠١٩، غادر غزة ما متوسطه ٥٢٦ شخصاً من حاملي التراخيص يومياً إلى إسرائيل، بالمقارنة مع ٣١٩ في العام السابق. ومن باب المقارنة، كان هناك أكثر من ٠٠٠ ٢٠ حالة مغادرة في اليوم في عام ٢٠٠٠، قبل اندلاع الانتفاضة الثانية[٣١].

٦١. وفيما يتعلق بحركة تنقل السلع في عام ٢٠١٩، غادر غزة ما يقرب من ١٠٠ ٣ شاحنة محملة بالسلع عن طريق معبر كيرم شالوم، بزيادة من ٦٠٠ ٢ شاحنة خلال العام المنصرم. ولا يزال ذلك يشكل جزءاً صغيراً من عدد الشاحنات المحملة التي كانت تغادر غزة قبل اندلاع الانتفاضة الثانية. وانخفض العدد السنوي للشاحنات المحملة بالبضائع المستوردة من إسرائيل في عام ٢٠١٩ إلى قرابة ٠٠٠ ٩٦، متدنياً من ٠٠٠ ١٠١ في عام ٢٠١٨ و٠٠٠ ١١٧ في عام ٢٠١٧[٣٢]. ودخلت غزة ٦٠٠ ٧ شاحنة إضافية محملة بالبضائع المستوردة من مصر عبر معبر رفح. وعلى الرغم من أن هذا العدد أكبر من العدد المسجل في العام السابق، فإن الواردات عبر هذا المعبر لا تمثل سوى قرابة ٧ في المائة من إجمالي الواردات إلى المنطقة المحصورة.

٦٢. ولا تزال البنية التحتية في غزة متهالكة بشدة وغير كافية لدعم الأنشطة الإنتاجية. وتحسنت الإمدادات الكهربائية من متوسط قدره ٦,٦ ساعات فقط في اليوم في عام ٢٠١٨، لكنها مع ذلك لم توفر سوى ١٠ إلى ١٥ ساعة من الكهرباء في اليوم في عام ٢٠١٩، حسب الطلب[٣٣]. وتلقت البعثة معلومات تفيد بأن المنطقة الصناعية الوحيدة في غزة استمرت في العمل بجزء صغير فقط من طاقتها.

٦٣. وفيما يتعلق بالزراعة، لا تزال القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى الأماكن القريبة من الجدار الفاصل وعدم كفاية إمدادات المياه النظيفة والفرص المحدودة للغاية للوصول إلى أسواق التصدير تنوء بثقلها على هذا القطاع المهم تقليدياً. وقد انخفض إجمالي العمالة الزراعية في غزة بأكثر من ١٥ في المائة في عام ٢٠١٩، إلى ما يزيد قليلاً على ٠٠٠ ١٢ عامل. وتجدر الملاحظة أن القطاع الزراعي يشمل صيد الأسماك، وهي صناعة مهمة من حيث الإيرادات المحتملة والأمن الغذائي على السواء. أما هذا الانخفاض الكبير في إجمالي العمالة

[٢٩] تشمل هذه القيود حظر استيراد مجموعة واسعة من السلع "ذات الاستخدام المزدوج" (الآلات والمعدات والمدخلات الأخرى للإنتاج) التي يمكن على وجه الاحتمال أن تُستخدم لأغراض عسكرية. وجرى تحديث القائمة الطويلة بالمواد ذات الاستخدام المزدوج، لكنها لم تُخفف تخفيفاً ملحوظاً في عام ٢٠١٩.

[٣٠] تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التوزيع النسبي للعاملين البالغين ١٥ سنة فأكثر من فلسطين حسب الجنس والنشاط الاقتصادي، ٢٠٠٠-٢٠١٥.

[٣١] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "الحصار المفروض على قطاع غزة: تخفيف القيود، ولكن معظم سكان قطاع غزة لا يزالون "مسجونين" فيه"، من *نشرة الشؤون الإنسانية*، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

[٣٢] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "حصار غزة".

[٣٣] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، *زيادة إمدادات الكهرباء تحسّن إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي في غزة*، ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩.

الزراعية الذي تزامن مع أوسع تخفيف إسرائيلي حتى الآن للقيود المفروضة على منطقة الصيد المسموح بها والتي وصلت إلى ما بين ١٢ و١٥ ميلاً بحرياً خلال العام، فيبرز الوضع المتردي لصناعة صيد الأسماك والقطاع الزراعي على نطاق أوسع.

٦٤. إلى أي مدى تعمل سوق العمل في غزة دون مستوى إمكاناتها؟ للإجابة على هذا السؤال، من المفيد الوقوف أولاً على كيفية مقارنة غزة بالضفة الغربية على صعيد المؤشرات الرئيسية. ولهذا الغرض، يقدم الجدول ٢-٤ مقارنة بين السكان في سن العمل، بما في ذلك المستويات التعليمية ونسب العمالة إلى السكان ومتوسط مستويات أجور المستخدمين في المنطقتين. ومن الناحية الديمغرافية، لا فرق بين عدد الأشخاص في سن العمل في غزة (في سن ١٥ عاماً فما فوق) وعددهم في الضفة الغربية. وتختلف نسبة الشابات والشبان في سن العمل في غزة عن نسبتهم في الضفة الغربية بنحو نقطة مئوية واحدة فقط. ويتمتع سكان غزة بمستويات تعليمية عامة أعلى، كما يتجلى في نسبة السكان الحاصلين على شهادة ثانوية على الأقل.

الجدول ٢-٤: نسبة السكان ونسب العمالة إلى السكان ومتوسط الأجور اليومية حسب الشريحة الديمغرافية في غزة والضفة الغربية، ٢٠١٩

الشريحة الديمغرافية (السن)	**نسبة السكان** (النسبة المئوية)		**السكان الذين استكملوا التعليم المتوسط أو العالي** (بالنسبة المئوية)		**نسبة العمالة إلى السكان** (بالنسبة المئوية)		**متوسط الأجور اليومية** (بالشيكل)	
	غزة	**الضفة الغربية**	**غزة**	**الضفة الغربية**	**غزة**	**الضفة الغربية**	**غزة**	**الضفة الغربية**
الشبان (١٥-٢٤ عاماً)	17.2	16.2	36.1	32.2	15.7	43.0	24	94
الرجال البالغون (٢٥ عاماً فما فوق)	33.1	34.6	49.8	39.9	49.1	75.9	71	140
الشابات (١٥-٢٤ عاماً)	16.6	15.4	49.6	49.5	1.7	4.5	28	76
النساء البالغات (٢٥ عاماً فما فوق)	33.1	33.8	51.5	41.7	9.6	16.7	88	118
الجنسان معاً (١٥ عاماً فما فوق)	100	100	48.0	40.8	22.4	39.6	68	125

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩.

٦٥. غير أنه من ناحية سوق العمل، تعاني غزة من الحرمان الشديد. وليست أمام الشخص العادي ضمن السكان في سن العمل في غزة فرصة تذكر للمشاركة في العمالة بالمقارنة مع نظرائه في الضفة الغربية. وإذا حالفه قدرٌ من الحظ وعثر على عمل، فمن المتوقع أن يحصل على قرابة نصف الأجر اليومي الذي يتقاضاه عامل في الضفة الغربية. وتخضع أسواق العمل للقيود في الضفة الغربية وغزة على السواء، لكن اقتصاد غزة يواجه عبئاً إضافياً يتمثل في الحصار، مما لا يضمن مجالاً يذكر لتوسيع نطاق الإنتاج أو الصادرات. ويرجح هذا العامل على جميع العوامل الأخرى في رسم معالم أوضاع سوق العمل المختلفة مجتمعة في شطري الأرض الفلسطينية المحتلة.

٦٦. وكيف ستبدو سوق العمل في غزة لو كان بإمكان نسب العمالة إلى السكان أن تتواءم مع مستويات الأجور في الضفة الغربية؟ يظهر هذا السيناريو في الجدول ٢-٥. فبالنسبة إلى كل شريحة ديمغرافية، تُطبق نسب العمالة إلى السكان في الضفة الغربية على سكان المجموعة المقابلة في غزة. ويشير الفارق بين المستوى الحالي للعمالة في غزة وهذا المستوى الافتراضي إلى "تراجع معدل العمالة" الحالي في غزة بالمقارنة مع الضفة الغربية.

الجدول ٢-٥: السيناريو: ماذا لو كانت معدلات العمالة والأجور في غزة هي نفسها معدلات العمالة والأجور في الضفة الغربية؟

الشريحة الديمغرافية (السن)	العمالة في غزة (بالآلاف)		الأجور الإجمالية (بملايين الشيكلات)		الثغرة الحالية مع الضفة الغربية (بالنسبة المئوية)	
	الوضع الراهن	السيناريو	الوضع الراهن	السيناريو	العمالة	الأجور
الشبان (١٥-٢٤ عاماً)	32	87	17	183	63	91
الرجال البالغون (٢٥ عاماً فما فوق)	190	293	301	921	35	67
الشابات (١٥-٢٤ عاماً)	3	9	2	15	63	86
النساء البالغات (٢٥ عاماً فما فوق)	37	64	73	171	43	57
الجنسان معاً (١٥ عاماً فما فوق)	261	453	393	1 290	42	70

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩.

٦٧. وبالإضافة إلى تراجع معدل العمالة هذا، يقل متوسط الأجور في غزة بنسبة ٥٦ في المائة عما هو عليه في الضفة الغربية (بمن في ذلك الأشخاص العاملون في إسرائيل والمستوطنات). وكيف سيبدو إجمالي العمالة والأجور في غزة لو أن هذه الأخيرة حققت معدلات العمالة والأجور المسجلة في الضفة الغربية؟ بالنسب المئوية، يقل معدل العمالة في غزة بنسبة ٤٢ في المائة عن الحجم المتوقع لو أن غزة حققت نسب العمالة إلى السكان المسجلة في الضفة الغربية - إنه تراجع معدل العمالة. وتقل الأجور الإجمالية في غزة بنسبة ٧٠ في المائة عن الحجم المتوقع لو سادت فيها معدلات العمالة ومستويات الأجور السائدة في الضفة الغربية - إنه تراجع مستوى الأجور.

٦٨. وما لم يُرفع الحصار المفروض، لن يكون أمام سوق العمل في غزة أي مجال لسد هذه الثغرات الهائلة. وفي الوقت نفسه، ستكتسي زيادة فرص العمل في إسرائيل أهمية أيضاً، بسبب الحاجة الكبيرة غير الملباة إلى الوظائف في غزة، وكذلك لأن الأجور في إسرائيل تعادل قرابة ثمانية مقادير الأجور في القطاع الخاص في غزة. ويُقابل كل ٠٠٠ ١٠ من أهل غزة المسموح لهم بالعمل في إسرائيل إضافة إيرادات قرابة ٠٠٠ ٧٧ عامل في القطاع الخاص في غزة بمتوسط مستويات الأجور الحالية. وبعبارة أخرى، فإن السماح لعشرة آلاف عامل من غزة بالدخول للعمل في إسرائيل سيعادل من منظور الإيرادات، زيادة عدد العاملين في القطاع الخاص في غزة، البالغ حالياً ٠٠٠ ١٥٠ شخص، بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً.

تسليط الضوء على نظام سماسرة تراخيص العمل

٦٩. استرعت منظمة العمل الدولية الانتباه في التقارير السابقة، إلى سوق السمسرة الكبيرة لتراخيص العمل، التي يحصل الفلسطينيون من خلالها على تراخيص للعمل أو البحث عن عمل في إسرائيل مقابل رسوم يدفعونها عن طريق وسطاء. ويضم هؤلاء الوسطاء إسرائيليين يستفيدون من بيع تراخيص العمل وفلسطينيين يربطون نظراءهم في الجانب الإسرائيلي بعمال فلسطينيين محددين مقابل رسم يدفعونه. وعلمت البعثات السابقة أن حوالي نصف مجموع العمال الفلسطينيين المستخدمين بترخيص عمل في إسرائيل حصلوا على هذا الترخيص من خلال سمسار بمتوسط تكلفة شهرية تتراوح بين ٠٠٠ ٢ و٥٠٠ ٢ شيكل. وقدرت منظمة العمل الدولية بدورها، أن "إتاوة السمسار" بلغت بين ٩ و١٥ في المائة من إجمالي الأجور الفلسطينية السنوية المكتسبة في إسرائيل والمستوطنات[٣٤].

٧٠. وفي عام ٢٠١٩، عملت منظمة العمل الدولية مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لإدراج مجموعة من المسائل في مسح القوى العاملة الفلسطينية بهدف إلقاء مزيد من الضوء على ممارسات سماسرة تراخيص العمل وتقديم تفاصيل عن طبيعة المشكلة ونطاقها. وقد أُدرجت هذه المسائل في جميع الفصول الأربعة من مسح عام ٢٠١٩ وتقاسم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البيانات مع منظمة العمل الدولية لغرض التقييم.

[٣٤] مكتب العمل الدولي، *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، التقرير ILC.107/DG/APP، ٢٠١٨.

٧١. ويقدم الشكل ٢-٣ توزيعاً للعمال الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل والمستوطنات (بمن فيهم أولئك الذين يحملون بطاقة هوية إسرائيل أو القدس)، مصنفاً بحسب من يعملون بترخيص ومن ليس لديهم ترخيص. ومن بين العمال الذين يحملون ترخيص عمل، يُبين الشكل توزيع الأشخاص الذين يدفعون رسوماً للسماسرة للحصول على ترخيص عمل وأولئك الذين لا يقومون بذلك. وفيما يتعلق بنطاق سمسرة تراخيص العمل، تؤكد الأرقام المعلومات المقدمة للبعثات السابقة والمستخدمة في تقديرات منظمة العمل الدولية. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يعمل قرابة ٢٦ ٠٠٠ فلسطيني (فلسطيني واحد من كل خمسة فلسطينيين) من الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل والمستوطنات بدون ترخيص عمل. والباقون البالغ عددهم ٩٤ ٠٠٠ (أربعة فلسطينيين من كل خمسة فلسطينيين) مستخدمون بترخيص عمل، وقد أفاد ٤٥ في المائة (٤٢ ٥٠٠) من هؤلاء بأن عليهم دفع رسوم للسماسرة للحصول على تراخيص عمل.

الشكل ٢-٣: العمالة حسب وضع ترخيص العمل والمنشأ (فصلياً)، ٢٠١٩

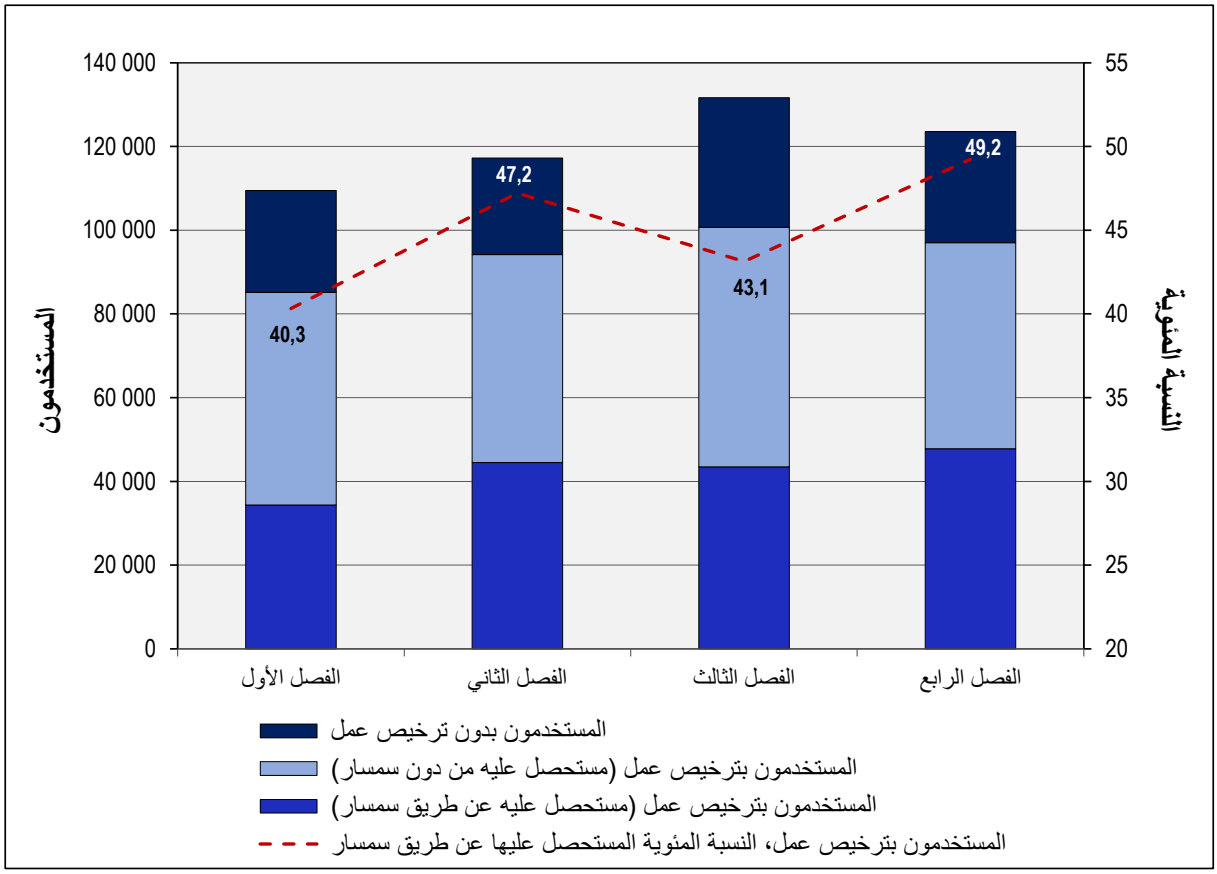

ملاحظة: يستثني الأشخاص الذين يحملون بطاقة هوية إسرائيل أو القدس أو جواز سفر أجنبي.
المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩.

٧٢. وفي الفترة بين الفصلين الأول والرابع من عام ٢٠١٩، ارتفعت نسبة العمال المستخدمين بترخيص عمل مستحصل عليه عن طريق سمسار من ٤٠,٣ في المائة إلى ٤٩,٢ في المائة. وقد عكس ذلك زيادة بلغت أكثر من ١٣ ٠٠٠ عامل مستخدم بترخيص عمل مستحصل عليه عن طريق سمسار. وخلال الفترة نفسها، انخفض عدد العاملين بترخيص عمل مستحصل عليه دون وساطة سمسار بمقدار ١ ٥٠٠، وارتفع عدد العاملين بدون ترخيص عمل بمقدار ٢ ٢٠٠. وتؤكد هذه البيانات أن سوق سمسرة تراخيص العمل شائعة، تمّس قرابة نصف العمال الفلسطينيين الحاملين ترخيص عمل، وتشير إلى أن نطاق هذه السمسرة قد اتسع خلال عام ٢٠١٩. وتتيح بيانات مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إجراء تقييم مفصل لطبيعة نظام سماسرة تراخيص العمل. ويشمل ذلك تحديد سمات العمال الذين يُحتمل أشد الاحتمال أن يحصلوا على ترخيص عمل عن طريق سماسرة وكيف يختلف وضعهم في سوق العمل عن العمال الذين حصلوا على ترخيص عملهم دون سمسار وعن أولئك الذين يعملون بدون ترخيص عمل (الجدول ٢-٦).

الجدول ٢-٦: سمات العمال الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل والمستوطنات

	ترخيص العمل المستحصل عليه من خلال سمسار (n=42,501، ٤٥ في المائة من العمال الحاملين ترخيص عمل)	**ترخيص العمل المستحصل عليه دون سمسار** (n=51,753، ٥٥ في المائة من العمال الحاملين ترخيص عمل)	**العمل دون ترخيص عمل** (n=26,232، ٢١ في المائة من جميع العمال)
متوسط السن	36.6	36.5	33.0
أشهر العمل على نحو مستمر في إسرائيل أو المستوطنات	86.1	83.0	71.9
العاملون في قطاع الزراعة (بالنسبة المئوية)	4.4	3.7	15.7
العاملون في قطاع التصنيع (بالنسبة المئوية)	10.1	13.6	12.7
العاملون في قطاع البناء (بالنسبة المئوية)	75.7	69.3	52.9
العاملون في مجال التجارة بالجملة والتجزئة (بالنسبة المئوية)	5.6	5.8	6.1
مستوى المهارات (ISCO-8) (النسبة المئوية لإجمالي المستخدمين)			
منخفض	33.6	39.5	52.3
متوسط	64.0	58.2	46.6
مرتفع	1.7	2.2	0.9
عمال يتمتعون بإجازة سنوية مدفوعة الأجر (بالنسبة المئوية)	41.2	51.8	1.0
عمال يتمتعون بإجازة مرضية مدفوعة الأجر (بالنسبة المئوية)	11.2	19.6	1.2
حجم المنشأة التي تستخدم العامل			
أقل من عشرة عمال	60.6	37.6	68.0
عشرة إلى ٤٩ مستخدماً	31.0	41.0	26.0
٥٠ مستخدماً فما فوق	8.3	21.4	6.0

n = العدد الإجمالي.
ملاحظة: يستثنى الأشخاص الذين يحملون بطاقة هوية إسرائيل أو القدس أو جواز سفر أجنبي.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩.

٧٣. وتُشبه بعض سمات العمال الذين يحصلون على ترخيص عمل عن طريق سمسار سمات أولئك الذين يحصلون عليه دون وسيط مدفوع الأجر. وهم متشابهون في السن ويعملون في إسرائيل لمدة مماثلة. كما أنهم موزعون بالتساوي إلى حد ما عبر مختلف القطاعات، باستثناء قطاعي البناء والتصنيع. وتتركز التراخيص المستحصل عليها عن طريق سمسار بشكل غير متناسب في قطاع البناء، في حين يستأثر قطاع التصنيع بنسبة أقل منها. كما تتشابه مستويات المهارات إلى حد كبير، مع وجود نسبة أصغر قليلاً من العمال ذوي المهارات المتدنية في صفوف أولئك الذين يلجأون إلى سمسار.

٧٤. ومن الفوارق الرئيسية زيادة احتمال أن يعمل الأشخاص الذين يحصلون على تراخيص عملهم عن طريق سمسار في منشأة صغيرة تستخدم أقل من عشرة عمال. وتكون حظوظهم في العمل في منشآت يزيد عدد مستخدميها على ٥٠ مستخدماً ضئيلة للغاية. وعلى الرغم من أن جميع العمال يعانون من ثغرات كبيرة في الحماية الاجتماعية،

يبدو أنّ العمال الذين يحملون ترخيص عمل مستحصل عليه عن طريق سمسار يكونون محرومين على نحو خاص. وقلما يستفيد هؤلاء العمال من الإجازة السنوية مدفوعة الأجر، لا سيما الإجازة المرضية مدفوعة الأجر، بالمقارنة مع العمال الذين يحصلون على ترخيص عملهم مباشرة من صاحب عملهم.

٧٥. وتوفر البيانات أيضاً أدلة جديدة بشأن الرسوم التي يدفعها العمال الفلسطينيون للحصول على تراخيص عمل، فضلاً عن الإيرادات والأرباح التي تدرها هذه السوق. ويبلغ متوسط الرسم للحصول على ترخيص عمل ٢ ٣٧٠ شيكلاً في الشهر، ويكون هذا المبلغ أعلى بقليل في قطاع البناء (الجدول ٢-٧). وبغية تقدير صافي الإيرادات التي يجنيها السماسرة فإننا نطبق متوسط الاقتطاعات الاجتماعية الإلزامية لكل عامل، المستمد من دراسة أجراها مؤخراً بنك إسرائيل، بالاستناد إلى الاقتطاعات الفعلية التي تجمعها الحكومة الإسرائيلية والعدد الفعلي لتراخيص العمل النشطة، المستمد من مصادر البيانات الإدارية[٣٥].

الجدول ٢-٧: تسليط الضوء إحصائياً على نظام سماسرة تراخيص العمل، ٢٠١٩

	البناء	القطاعات الأخرى	المجموع
عدد العمال المستخدمين بترخيص مستحصل عليه عن طريق سمسار	32 155	10 346	42 501
متوسط الأجور اليومية (بالشيكل)	320	257	305
متوسط الأجور الشهرية (بالشيكل)	6 336	5 089	6 040
متوسط رسوم التراخيص (بالشيكل)	2 439	2 225	2 370
الاقتطاعات (المعاش التقاعدي والإجازة المرضية وما إلى ذلك) (بالشيكل)	1 562	1 508	1 549
الربح المقدّر للسمسار (عن كل ترخيص عمل في الشهر) (بالشيكل)	877	717	821
الربح المقدّر للسمسار (النسبة المئوية من الأجر الشهري)	14%	14%	14%
إجمالي إيرادات تراخيص العمل (بملايين الشيكلات)	941	276	1 217
إجمالي إيرادات تراخيص العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)	261	77	338
إجمالي أرباح السمسار (بملايين الشيكلات)	338	89	427
إجمالي أرباح السمسار (بملايين الدولارات الأمريكية)	94	25	119

ملاحظة: لا يشمل نطاق الإحصاءات سوى العمال الذين حصلوا على ترخيص عملهم عن طريق سمسار.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩؛ وفاق عدنان وحاجي أتكس، "التجارة غير القانونية بتراخيص العمل للعمال الفلسطينيين في إسرائيل: الوضع القائم والخطة الإصلاحية المستقبلية" (بنك إسرائيل، ٢٠١٩).

٧٦. وتُساوي الأرباح المقدرة التي يجنيها السماسرة، الفارق بين متوسط التكلفة الشهرية لترخيص العمل والاقتطاعات الاجتماعية الشهرية. وباستخدام البيانات الإدارية من بنك إسرائيل، يبلغ ذلك ما متوسطه ٨٢١ شيكلاً لكل ترخيص عمل في الشهر، أي ما يعادل ١٤ في المائة من الأجور الشهرية للعمال المتضررين. وتُقدر الإيرادات الإجمالية التي حققها نظام السماسرة في عام ٢٠١٩ بما يعادل ١,٢٢ مليار شيكل، أو ما يقرب من ٣٣٨ مليون دولار أمريكي. وقد بلغت الأرباح المقدرة للسماسرة، بعد خصم الاشتراكات الاجتماعية الإلزامية من هذا المبلغ، ٤٢٧ مليون شيكل أو ١١٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩[٣٦].

٧٧. ومن الأهمية بمكان أن يُنظر إلى ذلك باعتباره تقديراً متحفظاً لأرباح السماسرة. وفي سوق سماسرة تراخيص العمل الإسرائيلية، فإن كل شيكل لا يدفع في الاشتراكات الاجتماعية الإلزامية يُضاف مباشرة إلى أرباح السماسرة، مما يشكل حافزاً على الإبلاغ المنقوص عن أجور العمال وساعات عملهم. وإذا كانت هذه الظاهرة تؤثر بشكل غير متناسب في العمال الذين يحملون ترخيص عمل مستحصل عليه عن طريق سمسار، فمن المرجح

[٣٥] خلصت دراسة بنك إسرائيل لعام ٢٠١٩ التي أجرتها وفاق عدنان وحاجي أتكس "التجارة غير القانونية بتراخيص العمل للعمال الفلسطينيين في إسرائيل: الوضع القائم والخطة الإصلاحية المستقبلية"، إلى أن متوسط الاقتطاعات بلغ ١ ٥١٤ شيكلاً شهرياً في قطاع البناء و١ ٣٨٩ شيكلاً شهرياً في قطاعات أخرى. وبما أن هذه الاقتطاعات تستند إلى البيانات الإدارية لعام ٢٠١٨، فإننا نقوم بتعديلها نحو الأعلى آخذين في الحسبان معدل النمو في الأجور بالقيم الاسمية في عام ٢٠١٩ في هذه القطاعات.

[٣٦] قدرت الدراسة التي أجراها بنك إسرائيل الربح السنوي بنحو ١٢٢ مليون شيكل. غير أن هذه الدراسة اعتبرت أن ٢٠ ٠٠٠ عامل فلسطيني فقط تلقوا ترخيص عملهم من سمسار وأن متوسط تكلفة الترخيص بلغت ٢ ٠٠٠ شيكل في الشهر.

أن يكون الربح الحقيقي عن كل ترخيص عمل أعلى بكثير من التقدير الناتج عن العملية الحالية، التي تفترض أن تكون الاقتطاعات متساوية بالنسبة إلى العمال الحاملين ترخيص عمل مستحصل عليه عن طريق سمسار والعمال الحاملين ترخيص عمل غير مستحصل عليه عن طريق سمسار[٣٧]. كما يُستخلص من بيانات رسوم تراخيص العمل والأجور أن الإيرادات المتأتية من بيع تراخيص العمل أعلى من متوسط الاقتطاعات بالنسبة إلى أصحاب العمل والعمال على السواء. وهذا يعني أنه من المرجح أن تُستخدم الرسوم المدفوعة للسماسرة مقابل الحصول على تراخيص عمل، لا لتغطية الاقتطاعات الاجتماعية الإلزامية للعمال فقط، وإنما لتغطية بعض الاشتراكات الإلزامية المحتملة لأصحاب العمل أيضاً[٣٨].

٧٨. وقد ألقت البيانات الجديدة الضوء بشكل دقيق على سوق سماسرة تراخيص العمل التي تؤثر فيما يقرب من نصف مجموع الفلسطينيين الذين يحملون ترخيصاً للعمل في إسرائيل. وعلى الأخص، تؤكد البيانات أن الأمر يتعلق بنشاط تجاري سري كبير ومتزايد، حيث تقدّر أرباحه السنوية بما لا يقل عن ١١٩ مليون دولار أمريكي، تُجنى على حساب الأجور الفلسطينية. وبالإضافة إلى تغطية الحماية الاجتماعية النسبية المنخفضة للعمال الحاملين ترخيص عمل مستحصل عليه عن طريق سمسار، تبرز صورة الاستغلال - التي يحقق في إطارها السماسرة أرباحاً على حساب العمال اليائسين الذين يضطرون إلى قبول وظائف مقترنة بظروف عمل أسوأ من تلك التي يقبلها أقرانهم.

٧٩. وفي هذا السياق، يجدر التذكير بوثيقة *المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية التشغيلية من أجل التوظيف العادل* لعام ٢٠١٩ لمنظمة العمل الدولية. وتشمل هذه المبادئ، ضمن ما تشمل، ضرورة عدم وقوع رسوم التوظيف أو التكاليف المرتبطة بذلك على عاتق العمال أو طالبي العمل وعدم اتخاذ التوظيف بمثابة وسيلة لخفض معايير العمل أو الأجور أو ظروف العمل.

[٣٧] تقرّ دراسة بنك إسرائيل لعام ٢٠١٩ أيضاً أن هذه المنهجية تعطي تقديراً متحفظاً لأرباح السماسرة.

[٣٨] مركز ماكرو للاقتصاد السياسي، *ظروف عمل العاملين بالأجر من الفلسطينيين في إسرائيل*، شباط/ فبراير ٢٠١٧.

٣- حقوق العمال في ظل الاحتلال المطول

استمرار انتهاكات القانون الدولي: المستوطنات والعنف وإلحاق الضرر بالممتلكات

٨٠. المستوطنات الإسرائيلية مخالفة للقانون الدولي. فهي تؤثر تأثيراً عميقاً ولا لبس فيه على حقوق عمال الأراضي العربية المحتلة. ولطالما واصلت الأمم المتحدة التشديد على الصفة غير القانونية لسياسة الاستيطان الإسرائيلية: ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، صرح الأمين العام للأمم المتحدة أنه يجب وضع حد لتكثيف المستوطنات غير القانونية وهدم المنازل الفلسطينية وانتشار المعاناة في غزة[٣٩].

٨١. ولقد أكدت محكمة العدل الدولية والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة ومجلس الأمن في الأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة، عدم قانونية المستوطنات[٤٠]. كما أكدت محكمة العدل الدولية أن إسرائيل، عند ممارستها للصلاحيات المتاحة لها كقوة محتلة، ملزمة بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها تلك التي تحمي الحق في العمل والتمتع بظروف عمل عادلة ومناسبة (المادتان ٦ و٧)، وبأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل. وكرر قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦) مطالبة إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية.

٨٢. واستمر توسع المستوطنات في عام ٢٠١٩، إذ بلغ عدد الوحدات السكنية التي قدمت السلطات الإسرائيلية خططاً لبنائها أو وافقت عليها أو أعلنت مناقصات بشأنها ما يقارب ١٢ ٤٠٠ وحدة سكنية تلك السنة (انظر الجدول ٣-١)[٤١] وبدأ بناء ١ ٩١٧ وحدة سكنية جديدة (انظر الجدول ٣-٢)[٤٢]. وحسب آخر التقديرات، هناك أكثر من ٢٥٠ مستوطنة، بما في ذلك حوالي ١٢٠ بؤرة استيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ووردت تقارير تفيد بأن هناك ٨٠٠ ٤٢٧ مستوطن يعيشون في الضفة الغربية[٤٣] باستثناء القدس الشرقية. وعلاوة على هؤلاء، تضيف مصادر أخرى ٠٠٠ ٢٢٠ مستوطن آخر على الأقل في القدس الشرقية. ويعيش ما يقارب ٣ في المائة من المستوطنين في وادي الأردن[٤٤].

---

[٣٩] انظر:
UN, "Thinking Middle East Conflict Can Be Managed or Contained 'A Dangerous Illusion', Warns Secretary-General in Observing Day of Solidarity with Palestinian People", press release, 27 November 2019.

[٤٠] محكمة العدل الدولية، "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، في *تقارير الأحكام والفتاوى والأوامر*، الفتوى الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤؛
Conference of High Contracting Parties to the Fourth Geneva Convention, *Declaration*, 5 December 2001;
مجلس الأمن في الأمم المتحدة، *تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦)* والقرار S/2019/938، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩؛
الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ١١/٧٤، *تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية*، الوثيقة A/RES/74/11، ٢٠١٩.

[٤١] *تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦)*، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

[٤٢] انظر: Peace Now, *Settlement Construction Report 2019*.

[٤٣] انظر:
Israeli Central Bureau of Statistics (CBS), Population, By District, Sub-District and Religion, 26 September 2019.

[٤٤] انظر: Peace Now, *Construction in Settlements in the Jordan Valley in 2019*, 18 March 2020.

الجدول ٣-١: الوحدات السكنية التي قدمت خطط لبنائها أو التي تمت الموافقة عليها والمناقصات المعلن عنها

توسع المستوطنات	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
في المنطقة "جيم"			
الوحدات التي قدمت خطط لبنائها أو التي تمت الموافقة عليها	6 800	6 800	10 000
المناقصات المعلن عنها	3 000	3 000	700
في القدس الشرقية			
الوحدات التي قدمت خطط لبنائها	2 300	2 100	1 100
المناقصات المعلن عنها	0	600	600

المصدر: الأمم المتحدة، *تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦)*، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، الفقرة ٤٨.

الجدول ٣-٢: البدء ببناء وحدات سكنية جديدة

بدء البناء في المنطقة "جيم"	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
عدد الوحدات	2 783	2 100	1 917

المصدر: السلام الآن، *تقرير بناء المستوطنات ٢٠١٩*.

٨٣. إن البؤر الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي والقانون الإسرائيلي على السواء. ومن المقدر أنّ ١١ بؤرة استيطانية جديدة قد أنشئت عام ٢٠١٩، أربع بؤر منها في وادي الأردن[٤٥]. وتواصل المحكمة العليا الإسرائيلية تجميد تنفيذ قانون التنظيم الإسرائيلي لعام ٢٠١٧، الذي من شأنه أن يضفي الطابع القانوني بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، إذ ما يزال قرار بشأن قانونيتها معلقاً منذ عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من ذلك، استمر إضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية المبنية دون موافقة رسمية. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، قررت الحكومة الإسرائيلية إضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي على ١٨٢ وحدة سكنية في بؤرة استيطانية في وادي الأردن وجعلها مستوطنة جديدة[٤٦]. وفي أوائل عام ٢٠٢٠، عمدت السلطات الإسرائيلية إلى تنظيم وضع بؤرة استيطانية بأثر رجعي وقدمت خططاً في موقعين آخرين كان وضعهما قد نظم في عام ٢٠١٩[٤٧]. كما سمحت بعمليات تنظيم من أجل تقدّم العمل في ٢ ٢٠٠ وحدة في القدس الشرقية.

٨٤. وقد ترافق توسع المستوطنات في السنة الماضية مع أعلى مستوى من العنف من جانب المستوطنين ضد الفلسطينيين منذ عام ٢٠١٣[٤٨]. وفي عام ٢٠١٩، نفذ المستوطنون الإسرائيليون ٣٤١ هجوماً ضد الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، قتلوا فيها فلسطينيين وجرحوا ١١٥ وخربوا ممتلكات فلسطينية. وفي الفترة نفسها، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ما لا يقل عن ١١٢ هجوماً نفذه فلسطينيون ضد مستوطنين إسرائيليين وغيرهم من المدنيين الإسرائيليين، نجم عنها ثلاث وفيات و٢٦ إصابة وأضرار لحقت بممتلكات إسرائيلية[٤٩]. وهناك أيضاً جانب موسمي، ذلك أنه أثناء موسم قطاف الزيتون عام ٢٠١٩، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ٦٠ حادثة عنف مزعومة من جانب المستوطنين أدت إلى جرح عشرة فلسطينيين وإلحاق الضرر بما يربو على ٢ ٧٠٠ شجرة زيتون وسرقة ما يقارب ١٦٠ طناً من المحصول[٥٠].

[٤٥] انظر: Peace Now, *Settlement Construction Report 2019*.

[٤٦] *تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦)*، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

[٤٧] انظر: Briefing to the Security Council on the Situation in the Middle East, 21 January 2020.

[٤٨] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، *المفوضية السامية تطلع مجلس حقوق الإنسان على آخر المستجدات في مجال حقوق الإنسان وتسلط الضوء على عدد من المخاوف وعلى التقدم المحرز في جميع أنحاء العالم*، ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٢٠.

[٤٩] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "الضحايا: مقتل الآلاف في الحوادث المرتبطة بالصراع" في *نشرة الشؤون الإنسانية*، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، نشرت في ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٠.

[٥٠] انظر:
OCHA, "Record Yield Reported from 2019 Olive Harvest", in *Humanitarian Bulletin*, January–February 2020.

٨٥. وأشارت بيانات جمعتها منظمة بيش دين، وهي منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان، إلى أن ٩١ في المائة من ملفات الشرطة التي فتحت بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٩ ضد إسرائيليين مشتبه بضلوعهم في جرائم ذات دوافع إيديولوجية ضد فلسطينيين في الضفة الغربية قد أغلقت دون توجيه اتهامات[٥١]. وفي غياب الأمن الذي تفرضه سيادة القانون وفي ظل جو عام من إفلات المستوطنين مرتكبي العنف من العقاب، لن يمكن حماية وتعزيز حقوق العمال الفلسطينيين على نحو كامل.

٨٦. وفي الضفة الغربية، ارتفع عدد عمليات الهدم وعدد الأشخاص المشردين في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨ [٥٢]. وبلغ عدد عمليات الهدم في القدس الشرقية أعلى مستوى له منذ عقدين[٥٣]. وقد هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت ٤٤ بناء يملكه فلسطينيون في شباط/ فبراير ٢٠٢٠ في المنطقة "جيم" والقدس الشرقية والمنطقة "ألف"، فشردت ٧٩ شخصاً وألحقت الضرر بسبل عيش ٢٠٠ شخص آخرين أو بسبل حصولهم على الخدمات. وكان سبب جميع عمليات الهدم، ما عدا واحدة منها، هو عدم حيازة تراخيص بناء، وهو أمر يظل حصول الفلسطينيين عليه شبه مستحيل[٥٤]. وقد أدى الجمع بين إصدار أمر عسكري في تموز/ يوليه ٢٠١٩ وإدخال تعديلات على القانون المدني في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، إلى تسريع عمليات الهدم في القدس الشرقية[٥٥]. والعشيرة البدوية في خان الأحمر - أبو الحلو هي إحدى العشائر البالغ عددها ١٨ عشيرة في القدس الشرقية وضواحيها، التي تعتبرها وكالات الأمم المتحدة عرضة بصفة خاصة لخطر الطرد القسري. وكما أشير إليه سابقاً، فإن عمليات الهدم المنفذة في سياق نظام التخطيط القائم على التمييز هي غير قانونية وتؤدي إلى حالات طرد قسري. وفي القدس الشرقية، كان ٨٧٧ فلسطينياً عرضة للطرد القسري بحلول نهاية عام ٢٠١٩[٥٦].

حقوق العمال في الضفة الغربية: التجزؤ وانعدام الاستقرار والتهديد المتربص

٨٧. في سياق تواصل انتهاكات القانون الدولي وتوسع المستوطنات، باتت ممارسة حقوق العمال ممارسة كاملة وحرة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، صعبة أكثر فأكثر بسبب التجزؤ وانعدام الاستقرار والشعور بتهديد متربص. وأثناء السنة التي تلت تقرير المدير العام الأخير، ظلت سبل وصول الفلسطينيين إلى الأرض والموارد مقيدة باللوائح والممارسة على السواء. ويشكل توسع المستوطنات والجدار الفاصل ونقاط التفتيش، عقبات مادية أمام ممارسة العمال حقوقهم وقدرتهم على العمل. أما العقبات البيروقراطية، على غرار سياسات تقسيم المناطق واشتراطات التراخيص والخطر المتربص المتمثل بالعنف ضد الأشخاص والممتلكات، فتلقي بظلالها على الوصول إلى الأرض والموارد.

٨٨. وأصدق مثال على ذلك قطاف الزيتون عام ٢٠١٩: فقد قدّرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن ناتج زيت الزيتون بلغ ٢٧ ٠٠٠ طن، بما في ذلك نحو ٤ ٢٠٠ طن في غزة، مما يمثل زيادة بنحو ٨٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٨[٥٧]. بيد أن الحقائق على أرض الواقع كانت مختلفة فيما بين المزارعين في أرجاء الضفة الغربية، مبيّنة التجزؤ وانعدام الاستقرار في صفوف القوة العاملة الفلسطينية. وكما جرى في السنوات السابقة، لم يسمح للعديد من المزارعين الفلسطينيين بالدخول إلى أراضيهم إلا بعد الحصول على تراخيص دخول أو عن طريق "تنسيق شفوي مسبق" يسمح للأفراد بالدخول في أوقات محددة فقط عبر بوابات زراعية ونقاط تفتيش تديرها القوات المسلحة الإسرائيلية. وفي شمال الضفة الغربية، حُددت ٧٤ بوابة و٥ نقاط تفتيش من أجل الدخول إلى الأراضي الزراعية في عام ٢٠١٩، وقد فتحت معظمها أثناء موسم الزيتون فقط. ومن بين طلبات التراخيص البالغ عددها ١٨ ٠٠٠ طلب، أتت الموافقة على ٥٦ في المائة منها فقط. ومن باب المقارنة، يبدو أن الدخول عبر البوابات الزراعية في محافظات رام الله والقدس وبيت لحم كان أقل تقييداً في عام ٢٠١٩. فعلى سبيل المثال، مُنح

---

[٥١] بيش دين، *ورقة معطيات، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩: إنفاذ القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية*، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠.

[٥٢] انظر: OCHA, *West Bank Demolitions and Displacement: An Overview*, December 2019.

[٥٣] انظر: OCHA, *West Bank Demolitions and Displacement: An Overview*, February 2020

[٥٤] انظر: OCHA, *West Bank Demolitions and Displacement,* February 2020

[٥٥] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، *المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل*، الوثيقة A/HRC/43/67، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠، الفقرة ٣٢.

[٥٦] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، *المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة*، الفقرتان ٣٥ و٤٤.

[٥٧] انظر: OCHA, "Record Yield Reported from 2019 Olive Harvest".

جميع المزارعين البالغ عددهم ١ ٥٠٠ مزارع الذين تقدموا بطلب تراخيص أو أجروا تنسيقاً مسبقاً من أجل عبور البوابات الزراعية البالغة ١٢ بوابة في رام الله أثناء ساعات السماح، وجميعها بوابات موسمية، الإذن بالدخول إلى أراضيهم[٥٨].

٨٩. ولقد تواصل الأثر التمييزي الذي تخلّفه قوانين وسياسات التخطيط وتقسيم المناطق على الفلسطينيين، بما في ذلك العشائر البدوية، في الضفة الغربية. والدليل على ذلك أنّ أقل من ١ في المائة من الأراضي في المنطقة "جيم"، التي تغطي ما يزيد على ٦٠ في المائة من الضفة الغربية، و١٣ في المائة من الأراضي في القدس الشرقية قد خصصت من أجل بناء البنية التحتية للفلسطينيين[٥٩]. وكما كانت عليه الحال في الماضي، أخبر المحاورون الفلسطينيون البعثة أن احتمال العمل في الأراضي الزراعية الخصبة في وادي الأردن مهدد بالتخطيط وتقييد التراخيص ومصادرة الأدوات والمعدات الزراعية والعنف من قبل المستوطنين وغيرهم. إضافة إلى ذلك، يكاد يكون من المستحيل الحصول على ترخيص بناء في المنطقة "جيم" والقدس الشرقية. أما الهيكليات المبنية بصورة غير قانونية، سواء كانت منازل للسكن أم كانت من أجل التجارة أو الزراعة، فهي في معظم الأحيان عرضة للهدم أو التهديد به. وتؤثر هذه السياسات حتماً على قدرة الفلسطينيين على العمل وممارسة حقوقهم كعمال.

٩٠. وقد اشتدت العقبات البيروقراطية في السنة الماضية، بما في ذلك اشتراطات التراخيص، أمام الدخول إلى الأراضي الواقعة في منطقة التماس[٦٠]. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، نشرت نسخة منقحة من الإجراءات والتعليمات تسمح بدخول المزارعين إلى منطقة التماس لعدد محدود فقط من الأيام سنوياً، تحدّد حسب نوع المحصول المزروع وتطبق للمرة الأولى حصص دخول على أصحاب الأراضي. وبدأ أصحاب الأراضي الذين يزرعون أشجار الزيتون باستلام تراخيص تحدد فترة دخولهم إلى أراضيهم بمدة ٤٠ يوماً في السنة[٦١]. وخلال عام ٢٠١٩، ساعدت منظمة إسرائيلية غير حكومية تسمى "هموكيد" ٢٤٣ فلسطينياً في تقديم الطعن في رفض منح تراخيص منطقة التماس وفي الاعتراض على القيود الجديدة المفروضة على الدخول، وأشارت إلى "تدهور شديد" في سبل دخول الفلسطينيين وزيادة كبيرة في طلبات المساعدة[٦٢]. وتضمن ذلك ٢٠ عريضة قدمت إلى محكمة محافظة القدس ومحكمة العدل العليا عام ٢٠١٩ نيابة عن أصحاب الأراضي الذين رفضت طلباتهم من أجل الحصول على تراخيص الدخول إلى منطقة التماس بحجة أن قطع أرضهم بالغة الصغر من أجل الزراعة[٦٣]. وقد علمت البعثة أن المزارعين الفلسطينيين يمتنعون أحياناً عن الاستثمار في زراعة أو استصلاح أراضيهم إذ قد يمنع الدخول إلى منطقة التماس في أي وقت، مما يعني أنه لا يمكنهم الجزم بقدرتهم على حصاد ما زرعوه.

٩١. أما حركة تنقل الفلسطينيين في الخليل، وهي إحدى نقاط المواجهة الساخنة المستمرة بين المستوطنين والفلسطينيين، فقد ظلت مقيدة في عام ٢٠١٩. وفي الوقت ذاته، تدهورت الأوضاع المعيشية نتيجة زيادة المضايقات من جانب المستوطنين والاشتباكات مع القوات الإسرائيلية، فأثرت بصورة خاصة على أطفال المدارس[٦٤]. وتزامن ذلك مع مغادرة ٦٥ مراقباً دولياً منطقة التواجد المؤقت في الخليل، عقب قرار إسرائيل في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩ بعدم تجديد ولايتهم[٦٥]. وتأثرت المنطقة المصنفة "H2" بصورة خاصة، حيث تحكم إسرائيل سيطرتها المباشرة وحيث يعيش ٣٣ ٠٠٠ فلسطيني وبضع مئات من المستوطنين. وتفصل هذه المنطقة عن بقية المدينة زهاء ١٢٠ حاجزاً من الحواجز المادية، بما في ذلك ٢١ نقطة تفتيش ذات قوات دائمة، تقيّد دخول

---

[٥٨] انظر: OCHA, "Record Yield Reported from 2019 Olive Harvest".

[٥٩] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، *الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لإسرائيل*، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، الفقرة ٥٠.

[٦٠] "منطقة التماس" هي المنطقة الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر (خط الهدنة بين إسرائيل والضفة الغربية منذ عام ١٩٤٨)، والمصنفة منطقة مغلقة.

[٦١] انظر:
Center for the Defence of the Individual (HaMoked), *Massive Dispossession with no Security Pretext: Israel Sweepingly Prevents West Bank Farmers from Accessing their Lands behind the Separation Wall*, 25 November 2019; Hagar Shezaf, "Israel Limits West Bank Farmers' Access to Lands Near Green Line", in *Haaretz*, 24 November 2019.

[٦٢] انظر: HaMoked, *HaMoked Annual Activity Report for 2019*, p. 1.

[٦٣] انظر: HaMoked, *HaMoked Annual Activity Report for 2019*, p. 1.

[٦٤] انظر:
OCHA, "Dignity Denied: Life in the Settlement Area of Hebron City", in *Humanitarian Bulletin*, January–February 2020; *Implementation of Security Council resolution 2334 (2016)*, 12 December 2019.

[٦٥] انظر: OCHA, "Dignity Denied".

الناس والبضائع إلى المنطقة. وقد حد الخوف من التعرض للتحرش عند نقاط التفتيش بصورة خاصة من سبل حصول النساء اللاتي يعشن في المنطقة المغلقة على فرص عمل[٦٦].

٩٢. وقد تضاءلت الحركة التجارية في المنطقة "H2" في الخليل لتصبح عبارة عن عدة محلات بقالة وورشات عمل تقليدية[٦٧]. وفي مقابلات أجراها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، صرح مواطنون مقيمون أنّ وضع الدخول المتقلب غالباً ما يثني أصحاب العمل في المنطقة "H1" في المدينة وغيرها من المناطق عن توظيف العمال القاطنين في المناطق الممنوعة والخاضعة للقيود، بحيث أصبح من الصعب على المستخدمين الحفاظ على وظائفهم[٦٨].

٩٣. والأثر العملي المترتب على استمرار التجزؤ وانعدام اليقين والخوف الناتج عن توسع المستوطنات وعمليات الهدم والتهجير، قد أضر بالعمال في القدس الشرقية على وجه الخصوص. وقد علمت البعثة بتزايد الضغوط على البلدات الفلسطينية في القدس الشرقية في العام الماضي، وعلى وجه الخصوص تلك الواقعة ضمن بلدية القدس لكن خارج الجدار الفاصل[٦٩]. واستمر العنف في القدس الشرقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين المقدسيين، في جو مشحون للغاية.

٩٤. ويعمل عدد متزايد من الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية. واستناداً إلى المصدر، فقد عمل في المستوطنات ما بين ٠٠٠ ٢٣ و٠٠٠ ٣٤ من الفلسطينيين رجالاً ونساءً في عام ٢٠١٩[٧٠]. وشدد العديد من المحاورين الفلسطينيين على أن القبول بهذا العمل كان ملاذاً أخيراً بالنسبة إلى الفلسطينيين، وخصوصاً النساء الفلسطينيات، وأن العمل في المستوطنات جرّ معه وصمة اجتماعية. وتتفاوت الأرقام، لكنّ البعثة تلقت معلومات تفيد بأن نحو ٥٠٠ ٢ امرأة في وادي الأردن تعملن في المستوطنات في الزراعة والعمل المنزلي بصورة رئيسية.

٩٥. وتتواصل التحديات أمام إنفاذ حقوق العمال في المستوطنات. وقد أبلغت البعثة بأن انتهاكات حقوق العمال الفلسطينيين استمرت في المستوطنات في عام ٢٠١٩، وعلى وجه الخصوص عدم تطبيق الحد الأدنى للأجور ومتطلبات السلامة والصحة المهنيتين، إضافة إلى التحرش والعنف من قبل المشرفين وعناصر قوات الأمن الإسرائيلية. وتشير البعثة إلى أن وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية الإسرائيلية فتحت ملفّين أثناء عام ٢٠١٩ في أعقاب شكاوى قدمها عمال فلسطينيون بشأن انتهاك تشريع الحد الأدنى للأجور في المصانع الواقعة في المستوطنات. واتخذت محكمة العمل قراراً في قضية أخرى تضم عشرة عمال فلسطينيين، أقرت فيه بانتهاك الحد الأدنى للأجور. وغرمت المحكمة في تلك القضية الشركة وإثنين من مدرائها. وبلغ إجمالي التعويض المقدم إلى العمال الفلسطينيين المعنيين ٠٠٠ ١٩٠ شيكل[٧١]. بيد أنه من النادر بصورة عامة أن يعير النظام القضائي أو مفتشية العمل انتباهاً إلى انتهاكات العمل في المستوطنات.

حقوق العمال في غزة: ندرة الفرص في بيئة متقلبة

٩٦. ما فتئ الحصار الدائم وتصاعد أعمال العنف المتكررة والوضع السياسي المتقلب، تخلّف أثراً سلبياً على حقوق العمال الفلسطينيين في غزة. وفي عام ٢٠١٩، قتل ١٠٨ فلسطيني وجرح ٨٩٨ ١١ شخص جراء العنف المصاحب للاحتلال والنزاع؛ وفي عام ٢٠١٨، سجلت ٢٦٠ حالة وفاة و١٧٧ ٢٥ إصابة في صفوف الفلسطينيين. وجرح عشرة إسرائيليين في أعمال عنف متعلقة بغزة عام ٢٠١٩؛ وفي عام ٢٠١٨، جرح خمسة إسرائيليين

---

[٦٦] انظر: OCHA, “Dignity Denied”.

[٦٧] بتسيلم، *تحت غطاء الأمن: السياسة الإسرائيلية في مدينة الخليل كوسيلة لنقل سكانها الفلسطينيين قسراً*، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، الصفحة ١٧.

[٦٨] انظر:
OCHA, *The Humanitarian Situation in the H2 Area of Hebron City: Findings of Needs Assessment*, April 2019, p. 13.

[٦٩] مجموعة الأزمة الدولية، *عكس اتجاه تعميق الضم الإسرائيلي للقدس الشرقية*، ١٢ حزيران/ يونيه ٢٠١٩.

[٧٠] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "نتائج مسح القوى العاملة ٢٠١٩"؛ منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، معلومات خطية متلقاة في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٢٠.

[٧١] انظر:
Ministry of Labour, Social Affairs and Social Services, “Supplementary Information and Updates on Palestinian Workers in Israel”, 23 March 2020 (unpublished).

وقتل إسرائيلي واحد[٧٢]. وكانت المظاهرات في محيط السياج الحدودي، التي تواصلت خلال عام ٢٠١٩[٧٣]، قد توقفت في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، مما أسهم في الحد من العنف في غزة وضواحيها في بداية عام ٢٠٢٠[٧٤]. بيد أن الوضع لا يزال غير مستقر. وتلقي الأوضاع الإنسانية المتردية في غزة بثقلها أكثر فأكثر على كاهل النساء، اللاتي يتوجب عليهن في غالب الأحيان إعالة أسرهن عندما يخسر الرجال وظائفهم ويناضلن من أجل كسب دخل[٧٥].

٩٧. وعلى الرغم من تخفيف الحصار بعض الشيء خلال عام ٢٠١٩، إلا أن حركة تنقل الناس والبضائع من غزة وإليها ظلت مقيدة بشدة[٧٦]. وإذ يستمر إغلاق سوق العمل الإسرائيلي رسمياً في وجه سكان غزة، أُبلغت البعثة بتزايد عدد الفلسطينيين الذين يعبرون على ما يبدو معبر إيريز من أجل العمل بصفة عمال يوميين في إسرائيل، باستخدام تراخيص تجارية ظاهرياً. أما العواقب الحتمية للعمل في إسرائيل باستخدام تراخيص تجارية فهي انعدام الاعتراف بهم كعمال وما ينشأ عن ذلك من غياب الحقوق، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، وخطر التعرض إلى ظروف عمل سيئة.

٩٨. ولطالما كانت الزراعة وصيد السمك ركيزتي الاقتصاد في غزة، لكن ١٣ عاماً من الحصار والحروب المتعاقبة قد أهلكت هذين القطاعين. وما فتئت القيود المفروضة على العبور تقوّض إعادة إحيائهما تقويضاً بالغاً.

٩٩. وقد ارتفع إجمالي غلة الصيادين في غزة بين كانون الثاني/ يناير وآب/ أغسطس ٢٠١٩ بمقدار ٣٤ في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٨. بيد أن الإيرادات ازدادت بمقدار يقل عن ١٠ في المائة مقارنة مع الفترة الموازية من عام ٢٠١٨[٧٧]. وفي الوقت الراهن، توسع نطاق صيد الأسماك المحدد لقطاع الصيد في غزة ليصبح ١٥ ميلاً بحرياً من الشاطئ على طول الأجزاء الشمالية والوسطى من شاطئ غزة[٧٨]. إلا أن الوضع يبقى غير مستقر: إذ تغيرت حدود صيد الأسماك ١٤ مرة ما بين نيسان/ أبريل وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، بما في ذلك إغلاق بحري تام في ثلاث مناسبات رداً على تصاعد أعمال العنف[٧٩]. ويظل الصيادون معرضين لخطر إطلاق النار عليهم من قبل القوات الإسرائيلية التي تطبق قيود العبور، كما صودر ١٩ قارب وشباك الصيد أو لحق بها الضرر أثناء تطبيق حدود الصيد. وفي عام ٢٠١٩، أعادت السلطات الإسرائيلية ٦٦ قارباً سبق أن صادرتها، على الرغم من أن بعضها كان متضرراً للغاية أو دون محركات عند إعادتها[٨٠].

١٠٠. وتقع معظم أراضي غزة القابلة للزراعة في المنطقة العازلة على طول السياج الحدودي. وقد أبلغ المحاورون الفلسطينيون البعثة أن المصاعب ما تزال قائمة فيما يتعلق بزراعة هذه المناطق. كما تواصلت التوغلات المتقطعة والمباغتة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية حتى حينما كانت القيود مرفوعة عن الأنشطة الزراعية، مما أضر بالجدوى الاقتصادية لتلك الأراضي.

---

[٧٢] انظر: OCHA, Database on casualties, accessed on 9 April 2020.

[٧٣] *تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦)*، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، الفقرة ١٦. شارك آلاف الفلسطينيين في مظاهرات أسبوعية، بدأت في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٨، مطالبين بفك الحصار وبحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الأرض التي خسروها عام ١٩٤٨.

[٧٤] انظر: Briefing to the Security Council on the Situation in the Middle East, 21 January 2020.

[٧٥] انظر: Briefing to the Security Council on the Situation in the Middle East, 24 February 2020.

[٧٦] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "حصار غزة".

[٧٧] انظر:
OCHA, "Gaza's Fisheries: Record Expansion of Fishing Limit and Relative Increase in Fish Catch; Shooting and Detention Incidents at Sea Continue", in *Humanitarian Bulletin*, October 2019.

[٧٨] انظر:
OCHA, "Gaza's Fisheries"; Briefing to the Security Council on the Situation in the Middle East, 24 February 2020.

[٧٩] انظر: OCHA, "Gaza's Fisheries".

[٨٠] انظر: OCHA, "Gaza's Fisheries".

توفير العمل اللائق للفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية

١٠١. يتزايد عدد الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، الذين يعملون في سوق العمل الإسرائيلية. وكرر عدد من المحاورين ذكر العوائق الهيكلية التي يواجهها هؤلاء العمال. وهي تتضمن محدودية فرص وآفاق العمل والقيود المفروضة على التنقل وضعف الوعي بالحقوق، ويزيد الطين بلة نظام التراخيص الذي يلزم العمال الفلسطينيين بالعمل لدى صاحب عمل محدد، إضافة إلى الأجور المدفوعة نقداً والإبلاغ الوهمي عن تقديم إعانات اجتماعية. وحفنة من الفلسطينيين هم من لديهم عقود عمل خطية أو شفوية، سواء كان لديهم تراخيص عمل أم لا، وأكثر بقليل من ٤٠ في المائة منهم يتلقون إيصالات قبض أجورهم[٨١].

١٠٢. وتتواصل الاختناقات المرورية عند المعابر الرئيسية، وخصوصاً في قلقيلية وطول كرم، إذ لا يزال يتوجب على العمال الاستيقاظ مبكراً من أجل الوصول إلى عملهم دون تأخير. بيد أنه بلغ البعثة معلومات عن إدخال تحسينات ملحوظة على مدة إجراءات التحقق في معبرين من المعابر الرئيسية السبعة: إذ باتت الرقمنة الآن تسمح للعمال الذين يحملون بطاقات مغناطيسية بالعبور من معبري بيت لحم وقلنديا في أقل من ٣٠ دقيقة، وفقاً لما ذكرت التقارير. ومع ذلك، لا يزال العديد من العمال الفلسطينيين يواجهون عقبات فيما يتعلق بالتصريح الأمني الإلزامي الذي قد يؤدي إلى احتجاز التراخيص في حال عدم الحصول عليه. وقد علمت البعثة بوجود تطبيق جديد على الهواتف النقالة، اعتمده منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، يتيح للعمال التأكد مما إذا كان ترخيصهم قد سحب لأسباب أمنية ويمكّنهم من إرسال طلب إلى الإدارة المدنية، مرة واحدة في السنة، من أجل إزالة اسمهم من "القائمة السوداء". وتواصل المنظمات الإسرائيلية غير الحكومية مساعدة العمال الفلسطينيين المدرجين في القائمة السوداء من أجل الحصول على تراخيص الدخول إلى إسرائيل أو استعادة تراخيص دخولهم عن طريق التواصل مع مكاتب الاتصال والتنسيق الإسرائيلية المحلية أو تقديم التماسات لدى المحاكم الإسرائيلية[٨٢].

١٠٣. ويقدّر أن هناك ٢٦ ٠٠٠ فلسطيني يعملون في إسرائيل والمستوطنات دون تراخيص، في منشآت صغيرة بصورة رئيسية. ويجعلهم وضعهم شديدي التعرض للاستغلال والإساءة ولمخاطر جسيمة تتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين. ومن غير المستغرب ارتفاع نسبة العمالة غير المنظمة في صفوف الفلسطينيين دون مستندات، وانعدام الحماية الاجتماعية انعداماً تاماً.

١٠٤. وتهدف الإصلاحات المعلن عنها منذ مدة طويلة والتي بدأ إعدادها منذ عام ٢٠١٦ والمزمع إدخالها على نظام التراخيص، إلى معالجة السلطة غير المتناسبة لأصحاب العمل والوسطاء على العمال الفلسطينيين وإلى إلغاء ممارسات الوسيط في نهاية المطاف وتحسين احترام حقوق العمال. لكن تنفيذ الإصلاحات يسير سيراً بطيئاً. وقد أبلغت البعثة بأن توزيع التراخيص، وفقاً للنظام الجديد المقترح، سيستند إلى معايير اقتصادية[٨٣] ولن يعود العمال الفلسطينيون مقيدين بالعمل لدى صاحب عمل إسرائيلي واحد محدد مسبقاً. ومن شأن منصة مطابقة الوظائف على شبكة الانترنت، التي صممها منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، أن تتيح لأصحاب العمل توظيف العمال الفلسطينيين مباشرة، عقب حصولهم على التصريح الأمني وخوض فترات التدريب والتسجيل في المنصة. كما سيمنح العمال مدة زمنية محددة من أجل العثور على وظيفة جديدة في إسرائيل[٨٤]. وبعد تجربة ناجحة على نطاق صغير في منطقة عطاروت الصناعية، كان من المزمع نشر المنصة الإلكترونية في قطاع البناء. لكن تأجلت هذه الخطط بسبب عدم وجود حكومة إسرائيلية جديدة ذات ميزانية معتمدة وبسبب تدابير تهدف إلى احتواء تفشي جائحة كوفيد-١٩.

---

[٨١] انظر:
Histadrut, “Report of the Inter-Ministerial Team regarding Palestinian Workers Lawfully Employed in Israel”, letter from the Chairman dated 19 June 2019; Palestinian Authority, “Israeli Violations Report for 2019”; Palestine General Federation of Trade Unions (PGFTU), presentation by the General Secretary on the situation of Palestinian workers, 3 March 2020; PCBS, microdata tabulations, 2020.

[٨٢] انظر: MachsomWatch, “Invisible Prisoners”, 12 February 2020.

[٨٣] انظر: Wifag Adnan and Haggay Etkes، "التجارة غير القانونية بتراخيص العمل للعمال الفلسطينيين في إسرائيل: الوضع القائم والخطة الإصلاحية المستقبلية" (بنك إسرائيل، ٢٠١٩).

[٨٤] انظر: Adnan and Etkes.

١٠٥. وفي حين أن إصلاح التراخيص المقترح من شأنه أن يحد على نحو كبير من التجارة في التراخيص[٨٥]، إلا أن هناك مخاوف ألاّ يعالج الإصلاح كما ينبغي العقبات الهيكلية التي يواجهها العمال الفلسطينيون في سوق العمل الإسرائيلية، بما في ذلك إلزام العامل بصاحب العمل المحدد على الترخيص[٨٦]. وقد يتطلب ذلك تعاوناً منتظماً بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل تمشياً مع بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤ بشأن العلاقات الاقتصادية[٨٧]. وفي الوقت الراهن، يكاد يكون هذا التعاون معدوماً على ما يبدو. فلا المنصة الإلكترونية ولا التدريب السابق للعمل على الصحة والسلامة والمهارات، الذي خطّط له العديد من المؤسسات الإسرائيلية، يضمان النظراء من الفلسطينيين. وعلى الجانب الفلسطيني، اتخذ قرار في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ بتجريم المقاولين الفلسطينيين المتاجرين في تراخيص العمل[٨٨].

١٠٦. وفي عام ٢٠١٩ لاحظت البعثة بعض الخطوات الإيجابية المتخذة من أجل معالجة الوتيرة العالية من حوادث السلامة والصحة في قطاع البناء الإسرائيلي ضمن إطار اتفاق ثلاثي موقع في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨. وعند تنفيذ الاتفاق، زادت وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية الإسرائيلية من عدد زيارات التفتيش (نحو ٨٠٠٠ زيارة في عام ٢٠١٩ بالمقارنة مع ٢١٥ ٧ زيارة في عام ٢٠١٨) وأمرت بإغلاق ٦٣٥ ١ موقع بناء، بالمقارنة مع ١٨٧ موقعاً في عام ٢٠١٨[٨٩].

١٠٧. وكانت غالبية الحوادث قد وقعت في قطاع البناء. ووفقاً لوزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية، فقد توفي ١٧ فلسطينياً نتيجة حوادث في مواقع البناء في عام ٢٠١٩؛[٩٠] وسجلت وزارة العمل الفلسطينية وقوع ٢٨ حادثاً مميتاً في مواقع عمل إسرائيلية في عام ٢٠١٩، لكنها لم تصنفها حسب القطاع[٩١].

١٠٨. واتخذ عدد من المؤسسات الإسرائيلية خطوات من أجل تحسين الوعي بمعايير الصحة والسلامة بين العمال الفلسطينيين، على سبيل المثال عن طريق خط ساخن وطني ووحدات تدريب متنقلة توفر تدريباً بشأن السلامة والصحة المهنيتين عند المعابر وزيارات ميدانية وتوزيع معلومات ومعدات السلامة[٩٢]. كما كثف الاتحاد العام للعمل في إسرائيل (الهستدروت) تقديم مساعدته إلى العمال الفلسطينيين، فعدّل دستوره بحيث بات يحق للعمال الفلسطينيين الآن بعضوية كاملة في الاتحاد[٩٣]. وقد عالجت لجنة المظالم المنشأة بموجب الاتفاق الجماعي بشأن قطاع البناء، ما يربو على ١٠٠٠ حالة تظلم في عام ٢٠١٩.

---

[٨٥] انظر: Adnan and Etkes.

[٨٦] رسالة من رئيس الهستدروت إلى حكومة إسرائيل بتاريخ ١٩ حزيران/ يونيه ٢٠١٩،
"Re: Report of the Inter-Ministerial Team Regarding Palestinian Workers Lawfully Employed in Israel".

[٨٧] اتفاقية غزة - أريحا، المرفق الرابع، بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي تمثل للشعب الفلسطيني، باريس ١٩٩٤. ينص البروتوكول على أنه يجب تنظيم توظيف واستخدام العمال الفلسطينيين في إسرائيل عن طريق إدارة الاستخدام الإسرائيلية ووفقاً للقانون الإسرائيلي. يوضح البروتوكول أن "الجانب الفلسطيني له الحق في تنظيم استخدام العمال الفلسطينيين في إسرائيل من خلال إدارة الاستخدام الفلسطينية، وستعمل إدارة الاستخدام الإسرائيلية على التعاون والتنسيق في هذا الصدد" (المادة السابعة، الفقرة ١).

[٨٨] مجلس الوزراء الفلسطيني، القرار رقم (٨) لعام ٢٠١٩ بشأن تعديل تنظيم مكاتب العمل الخاصة، ترجمة غير رسمية، ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩؛
Al-Monitor, "PA Seeks to Protect Rights of Palestinians Working in Israel", 30 October 2019.

[٨٩] انظر:
Ministry of Labour, Social Affairs and Social Services, "Supplementary Information and Updates on Palestinian Workers in Israel".

[٩٠] انظر:
Ministry of Labour, Social Affairs and Social Services, "Supplementary Information and Updates on Palestinian Workers in Israel".

[٩١] السلطة الفلسطينية، "تقرير عن الانتهاكات الإسرائيلية لعام ٢٠١٩".

[٩٢] انظر:
Ministry of Labour, Social Affairs and Social Services, "Supplementary Information and Updates on Palestinian Workers in Israel"; Israeli Institute for Occupational Safety and Hygiene, "Overview for the ILO Mission: 2019"; Histadrut, "Meeting with ILO Annual Mission on Situation of Palestinian Workers", 12 March 2020, presentation.

[٩٣] عرض قدمه الهستدروت في ١٢ آذار/ مارس ٢٠٢٠.

١٠٩. وازدادت بشكل خاص حدة المخاوف المتعلقة بالفجوات الآخذة في الاتساع في حماية العمال الفلسطينيين. ووضعت لجنة مشتركة بين الوزارات (أنشئت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦) توصيات في أيار/ مايو في السنة الماضية، من أجل إلغاء وظيفة الوساطة في دائرة الأجور في سلطة السكان والهجرة ومنافذ الحدود فيما يتعلق بدفع الإعانات الاجتماعية.[٩٤] وفي المقابل، سيتلقى العمال الفلسطينيون، مثلهم مثل العمال الإسرائيليين، إعاناتهم على غرار مدفوعات الأجور المستمرة ومدفوعات بدل الإجازات السنوية والمرضية غير المستغلة، مباشرة من صاحب العمل المحدد على ترخيص عملهم؛ وستسدد اشتراكات التقاعد مباشرة في صندوق التقاعد.

١١٠. وسبق أن أشارت البعثة السنة الماضية إلى أن دائرة الأجور قد توقّفت اعتباراً من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩ عن جمع اشتراكات أصحاب العمل بشأن الإجازات المرضية، وبدلاً عن ذلك جرى تحويلها إلى صندوق تديره الحكومة ويمكن للعمال الفلسطينيين تقديم طلب إليه في حال مرضهم. لكن أفادت تقارير بأن هذا الصندوق بالكاد يستخدم[٩٥]. وقد أيدت ذلك البيانات الصادرة عام ٢٠١٩ عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤكدة أن عدداً قليلاً جداً من العمال الفلسطينيين تلقى إعانات اجتماعية تتعلق بالإجازة المرضية[٩٦]. ويشير ذلك إلى وجود فجوات كبيرة في الحماية، على الرغم من تمتع العمال الفلسطينيين والإسرائيليين بحقوق متكافئة بموجب قانون العمل الإسرائيلي. ومن المرجح أن يطول بقاء هذه الفجوات ما لم تعالج العقبات الهيكلية أمام العمال الفلسطينيين وتوضع آلية مراقبة وإنفاذ متينة.

[٩٤] انظر:
Tali Heruti-Sover, "Israel Seeks to Increase Enforcement and Protection for Palestinian Workers in Israel", in *Haaretz*, 1 May 2019; Histadrut position paper, 10 June 2019.
وقد عنى ذلك أيضاً أن دائرة الأجور ستتوقف عن تجميع وتحصيل الاقتطاعات لشتى الهيئات والمنظمات، من قبيل السلطة الضريبية ومؤسسة التأمين الوطني وتأمين التقاعد ومنظمات العمال وأصحاب العمل وصندوق تشجيع وتنمية قطاع البناء والسلطة الفلسطينية.

[٩٥] انظر: Histadrut position paper, 22 December 2019.

[٩٦] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الفصلي للقوى العاملة، ٢٠١٩.

٤- الإدارة السديدة وبناء المؤسسات في سياق يتزايد هشاشة

١١١. تواصلت جهود السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات الإدارة السديدة طوال عام ٢٠١٩ وأوائل عام ٢٠٢٠، على أساس اتفاقات أوسلو. وشملت هذه الجهود وضع وتعزيز الأطر السياسية والتنظيمية، بما في ذلك المبادرات المتصلة بالعمل، بما يتمشى مع معاهدات حقوق الإنسان والممارسات الجيدة[٩٧]. وفي عام ٢٠١٩، انضمت السلطة الفلسطينية إلى أربعة بروتوكولات اختيارية تابعة لصكوك دولية من صكوك حقوق الإنسان تتصل تحديداً بحقوق النساء والأطفال والأشخاص المعوقين، وتتصل بشكل أعم بالحقوق المدنية والسياسية[٩٨]. غير أن قدرة السلطة الفلسطينية على ضمان الإدارة السديدة الفعالة وإنفاذ التزاماتها الدولية وحماية حقوق المواطنين، ظلت مقيدة بالعمليات السياسية المتعثرة المرتبطة بالاحتلال والانقسام الداخلي على حد سواء.

١١٢. وأدى انخفاض المساعدات الخارجية والخلاف بشأن إيرادات التخليص الجمركي واعتماد تدابير تقشفية إلى خلق قيود مالية صارمة، مما زاد من التحديات القائمة أمام قدرة السلطة الفلسطينية على إدارة الشأن العام. واعتمدت ميزانية الطوارئ اعتماداً كبيراً على الاقتراض من المصارف وعلى تعزيز تحصيل الضرائب، ولا سيما من المهن الحرة (مثل المحامين وكتّاب العدل والأطباء) والعاملين لحسابهم الخاص،[٩٩] إلى جانب استراتيجية لخفض اعتماد السلطة الفلسطينية على إسرائيل وتعزيز علاقاتها مع الجهات المانحة من أجل استعادة المستويات السابقة من المساعدات الخارجية[١٠٠].

١١٣. وواصل العديد من محاوري البعثة ومنظمات المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، الإعراب عن القلق إزاء انخفاض مستويات ثقة المواطنين في الإدارة وتقلص الحيز المدني[١٠١]. وفي سياق عدم تنظيم انتخابات لأكثر من ١٢ عاماً وغياب مجلس تشريعي فلسطيني فعّال منذ عام ٢٠٠٦، واصلت السلطة الفلسطينية التشريع باستخدام القوانين بمراسيم رئاسية، لا يُعترف بها ولا تطبق في غزة، مما يؤدي إلى مجموعات متعددة من القوانين[١٠٢]. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، وافقت غالبية الأحزاب السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية والسلطات الفعلية في غزة على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون أربعة أشهر من تاريخ صدور مرسوم رئاسي يدعو إلى إجراء انتخابات عامة. غير أن هذا المرسوم لم يصدر، حتى وقت كتابة هذا التقرير.

---

[٩٧] قرر مجلس الوزراء الفلسطيني في ٧ آذار/ مارس ٢٠١٧ تشكيل لجنة مواءمة التشريعات، وكلفها بمواءمة التشريعات في فلسطين مواءمة فعالة مع الاتفاقيات الدولية. المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الخارجية، "اللجنة الفلسطينية لمواءمة التشريعات" (اتصال شخصي)، دون تاريخ.

[٩٨] البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، المتعلق بإجراء تقديم البلاغات والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛ لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، "الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين"، ٦ آذار/ مارس ٢٠٢٠، الوثيقة CRC/C/PSE/CO/1، الفقرة ٣.

[٩٩] انظر:
World Bank Group, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 26 September 2019;
السلطة الوطنية الفلسطينية، *أجندة السياسات الوطنية: المواطن أولاً* (ترجمة غير رسمية)، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦.

[١٠٠] انظر: UNSCO, *Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 26 September 2019.

[١٠١] لجنة حقوق الطفل، "الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين"؛ لجنة القضاء على التمييز العنصري، "الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الأولي والثاني لدولة فلسطين"، ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، الصفحة ٤؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "المفوّضية السامية تُطلع مجلس حقوق الإنسان على آخر المستجدّات في مجال حقوق الإنسان وتسلّط الضوء على عدد من المخاوف وعلى التقدم المحرز في جميع أنحاء العالم"، ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٢٠؛
Al-Haq, "Al-Haq Submission to the Committee on the Rights of the Child on the First Periodic Review of the State of Palestine", January 2020.

[١٠٢] لجنة حقوق الطفل، "الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين"، ٦ آذار/ مارس ٢٠٢٠، الفقرة ٨(أ).

إدارة سوق العمل وإدارة العمل: ملاحظة إحراز تقدم طفيف

١١٤. ترسي ثلاث وثائق مترابطة رؤية لإدارة سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة: أجندة السياسات الوطنية[١٠٣] واستراتيجية قطاع العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢[١٠٤] والبرنامج الفلسطيني للعمل اللائق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢[١٠٥]. واستُهل استعراض لمنتصف المدة تناول أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية في أواخر عام ٢٠١٩. ومن المتوقع أن تتضمن الأجندة المنقحة "نهج المجموعات" في التنمية الذي أعلنه رئيس الوزراء، وتحفز الإصلاحات الهيكلية من خلال التخصصات الإقليمية في القطاعات الرئيسية (الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات والتكنولوجيا)[١٠٦]. وسيمثل استحداث العمالة، ولا سيما لصالح الشباب، مجال تركيز في أجندة السياسات الوطنية المنقحة المقبلة، إلى جانب إصلاحات تهدف إلى تعزيز تقديم التدريب المهني[١٠٧].

١١٥. وعلى الرغم من التزام جميع الأطراف بالمشاركة في تنقيح قانون العمل الفلسطيني الحالي (رقم ٧ لعام ٢٠٠٠)، فإن وتيرة عملية الإصلاح ظلت بطيئة. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩، عقد الشركاء الاجتماعيون ووزارة العمل اجتماعات عديدة لتجاوز الخلافات بشأن التعديلات المقترحة. علاوة على ذلك، استُهلت عملية تشاورية وطنية لإدماج اتفاقية العنف والتحرش لمنظمة العمل الدولية، ٢٠١٩ (رقم ١٩٠) المعتمدة حديثاً في الإصلاح الجاري. ويعتبر وضع اللمسات الأخيرة على الإصلاح أمراً حاسماً لمواءمة القانون مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان المصدق عليها ومعايير العمل الدولية المعنية وإدراج مقتضيات المساواة بين الجنسين[١٠٨].

١١٦. وتواصل وزارة العمل تحديث نظامها لتفتيش العمل، مع توقع الرقمنة الكاملة لقواعد بياناتها وإجراءاتها بحلول منتصف عام ٢٠٢٠. ومن المزمع أن تبدأ إدارة جديدة للسلامة والصحة المهنيتين عملها خلال عام ٢٠٢٠. وتتواصل الاستعدادات لإنشاء معاهد معتمدة من أجل "مشرفي السلامة والصحة" في مكان العمل في المستقبل، كما هو منصوص عليه في القانون بمرسوم رقم ٣ لعام ٢٠١٩ بشأن لجان ومشرفي السلامة والصحة المهنيتين في المنشآت. وتلقى ٩٠ مفتش عمل من مفتشي وزارة العمل، من بينهم ٤٦ مفتشة عمل، التدريب وأجروا أكثر من ١٦ ٣٠٠ عملية تفتيش في عام ٢٠١٩ (بارتفاع من ١٤ ٣٥٨ عملية في عام ٢٠١٨) في حوالي ١٠ ٦٠٠ مكان عمل. وأدت عمليات التفتيش إلى اتخاذ ٧٠٠٠ تدبير تقريباً ضد أماكن العمل غير الممتثلة، بما في ذلك إحالة ٣٠٠ قضية إلى المحكمة[١٠٩]. وسُجلت زيادة صافية في عام ٢٠١٩ على السواء في إصابات العمل المبلغ عنها (ارتفعت من ٧٧٦ حالة في عام ٢٠١٨ لتبلغ ٨٨٠ حالة) والإصابات المميتة المبلغ عنها (ارتفعت من ٧ حالات في عام ٢٠١٨ لتبلغ ٢٠ حالة). علاوة على ذلك، لا يزال أكثر من ثلث العمال في الضفة الغربية - رجالاً ونساءً - في القطاع الخاص يحصلون على أجر أقل من الحد الأدنى للأجور؛ وبالمثل، حُرم ثلث العمال من مدفوعات إنهاء الخدمة، ويحصل أقل من ثلث العمال على الإعانات المرتبطة بالعمل، مثل الاشتراك في صندوق للمعاشات التقاعدية يساهم فيه صاحب العمل أو إجازة سنوية مدفوعة الأجر أو إجازة مرضية أو إجازة الأمومة. وفي غزة، يحصل ٩٢ في المائة من العمال في القطاع الخاص على أجر أقل من الحد الأدنى للأجور ونادراً ما يحصلون على إعانات مرتبطة بالعمل، إن حصلوا عليها أصلاً[١١٠].

---

١٠٣ السلطة الوطنية الفلسطينية، *أجندة السياسات الوطنية، ٢٠١٧-٢٠٢٢: المواطن أولاً*، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦.

١٠٤ انظر: PNA, *Labour Sector Strategy 2017–2022: Path to Decent Work and Eliminating Unemployment*, 2017.

١٠٥ انظر: ILO, *The Palestinian Decent Work Programme 2018–2022*, April 2018.

١٠٦ على سبيل المثال، ستشكل قلقيلية وطوباس وأريحا "تجمعات زراعية".

١٠٧ انظر:
UNSCO, *Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 26 September 2019; World Bank Group, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 26 September 2019, para. 11; PNA Ministry of Labour, "National Employment Strategy", 27 February 2020 (personal communication).

١٠٨ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الخارجية والمغتربين وقطاع العلاقات متعددة الأطراف، "اللجنة الفلسطينية لمواءمة التشريعات"، مراسلة شخصية، دون تاريخ.

١٠٩ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، "المديرية العامة لتفتيش وحماية العمل: التقرير السنوي ٢٠١٩".

١١٠ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩.

١١٧. وأكدت وزارة العمل ولجنة مواءمة التشريعات والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين على ضرورة إنشاء محاكم عمل متخصّصة كوسيلة لتحسين وتسريع وتيرة البت في الدعاوى المتعلقة بالعمل[١١١]. وبحلول منتصف عام ٢٠١٩، كان لا يزال ما يقارب ٠٠٠ ٢١ قضية متصلة بالعمل معروضة أمام المحاكم المدنية الفلسطينية دون تسوية[١١٢]. وتجري وزارة العمل محادثات مع مجلس القضاء الأعلى بشأن إمكانية إنشاء محاكم عمل مخصصة.

الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي: حصيلة ضئيلة من النتائج الملموسة

١١٨. أُحرز تقدم في الحوار الاجتماعي الثلاثي بشأن تعديل الحد الأدنى الوطني للأجور، وإن كان تقدماً بطيئاً. وبناءً على طلب وزارة العمل والشركاء الاجتماعيين، أجرت منظمة العمل الدولية دراسة بشأن الحد الأدنى للأجور في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقدمت نتائجها إلى اللجنة الوطنية المعنية بالأجور في تموز/ يوليه ٢٠١٩[١١٣]. وتشكل هذه الدراسة أساس الحوار الثلاثي بشأن التدابير السياسية الكفيلة بأن تحسن النظام الحالي للحد الأدنى للأجور. وفي حين أن هناك توافقاً ثلاثياً واسع النطاق بشأن ضرورة رفع الحد الأدنى للأجور (الذي ظل عند مبلغ ٤٥٠ ١ شيكلاً في الشهر منذ عام ٢٠١٢)، لم تفلح خمسة اجتماعات للجنة الوطنية المعنية بالأجور في عام ٢٠١٩ وأوائل عام ٢٠٢٠ في تقديم توضيح أو موقف مشترك بشأن ذلك، لا سيما في صفوف أصحاب العمل والغرف التجارية[١١٤].

١١٩. وتَواصل الحوار الاجتماعي الثنائي والثلاثي بشأن مشروع قانون تنظيم النقابات في عام ٢٠١٩ وأوائل عام ٢٠٢٠، مع إحراز تقدم طفيف. وفي حين أعربت وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين عن التزامهما الكامل بوضع مشروع القانون في صيغته النهائية في عام ٢٠٢٠ ومواءمته مع اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)، فإن الخلافات بشأنه ما زالت مستمرة. ويواصل أصحاب العمل الاعتراض على خضوع منظماتهم لهذا لقانون، على أساس أنه من المحتمل أن يقوض القوانين القائمة بشأن العضوية في الغرف التجارية وحق أصحاب العمل في تشكيل لجان قطاعية ضمن هذه الغرف[١١٥]. وتم تعليق آخر مشروع من مشاريع القوانين، الذي اقتصرت مناقشته في تموز/ يوليه ٢٠١٩ على الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ووزارة العمل، في غياب توافق ثلاثي.

١٢٠. وليس هناك اتفاقات مفاوضة جماعية قطاعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. غير أن هناك عدداً من الاتفاقات على مستوى المنشأة. فعلى سبيل المثال، تم التوصل في قطاعات الصحة والمصارف والتعليم الخاص والاتصالات إلى العديد من الاتفاقات بين نقابات العمال وفرادى المنشآت الكبيرة. وفي معظم الحالات، تكون هذه الاتفاقات حصيلة عمليات تيسّرها وزارة العمل، بعد تقديم نقابات العمال طلبات لمساعدتها على تسوية نزاعات العمل. وفي عام ٢٠١٩، سُجل ١٨ طلباً من هذا النوع، ولكن لم يُبرم سوى اتفاقين جماعيين اثنين فقط[١١٦].

١٢١. ويتمثل أحد أسباب عدم وجود مفاوضة جماعية أكثر شمولية على المستوى القطاعي، في أن أصحاب العمل والغرف التجارية (حوالي ٩٠ منظمة في ٢٠١٩) غالباً ما يكونون منظّمين حسب المنطقة وليس حسب القطاع. وبدون وجود نظراء قطاعيين من أصحاب العمل يمكن تحديدهم بوضوح، فإن فرص نقابات العمال (٥٣٧ هيئة في عام ٢٠١٩)[١١٧] للمشاركة في حوار قطاعي تكون محدودة، ناهيك عن فرص التوصل إلى اتفاق. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، أطلق الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين حملة لتمكين النساء العاملات في المدارس الخاصة والحضانات الخاصة من التنظيم والتفاوض مع أصحاب العمل على اتفاق جماعي قطاعي كامل بشأن

---

[١١١] السلطة الوطنية الفلسطينية، "المديرية العامة لتفتيش وحماية العمل: التقرير السنوي ٢٠١٩"؛ السلطة الوطنية الفلسطينية، "اللجنة الفلسطينية لمواءمة التشريعات"؛ الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، عرض مقدم في ٣ آذار/ مارس ٢٠٢٠.

[١١٢] أحمد ملحم، "إنشاء محاكم عمّاليّة في فلسطين ... حاجة ملحّة تعيقها قلّة الإمكانات"، في الموقع الإعلامي المونيتور، ٢٣ أيار/ مايو ٢٠١٩.

[١١٣] انظر: ILO, "Technical Review of the Minimum Wage in the OPT".

[١١٤] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، "وحدة سياسية العمل: التقرير السنوي ٢٠١٩"، الصفحة ٢.

[١١٥] مكتب العمل الدولي، *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، التقرير ILC.108/DG/APP، ٢٠١٩، الفقرة ١١٩.

[١١٦] السلطة الوطنية الفلسطينية، "المديرية العامة لعلاقات العمل: التقرير السنوي ٢٠١٩".

[١١٧] السلطة الوطنية الفلسطينية، "المديرية العامة لعلاقات العمل: التقرير السنوي ٢٠١٩".

الأجور وظروف العمل. وتُنظم المحافظة الهيئات الخمس التي تمثل معظم مالكي المدارس (أصحاب العمل) وترى دورها كمجموعات ضغط أكثر من كونها جهات فاعلة في العلاقات الصناعية[١١٨].

١٢٢. وعلى خلفية جائحة كوفيد-١٩، وقع وزير العمل وقيادة المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في منتصف آذار/ مارس ٢٠٢٠ ميثاقاً اجتماعياً ثلاثياً للتخفيف من آثار حالة الطوارئ التي أعلنتها السلطة الفلسطينية. ويجيز الميثاق لأصحاب العمل من القطاع الخاص، المتضررين من الأزمة، أن يدفعوا نسبة ٥٠ في المائة فقط من الأجور (أو ١٠٠٠ شيكل على الأقل) لموظفيهم في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٢٠ مقابل عدم تسريحهم من العمل. وستدفع نسبة ٥٠ في المائة المتبقية في نهاية الأزمة. كما يلزم الميثاق الموقعين بالعمل على إنشاء صندوق طوارئ لتعويض أصحاب العمل والعمال الذين قد تكون حالة الطوارئ ألحقت بهم الضرر[١١٩].

الحماية الاجتماعية: الشواغل والفرص

١٢٣. عُلّق العمل بقانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٦، الذي ساعد من جملة أمور على إنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية في عام ٢٠١٨، بموجب مرسوم رئاسي في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، بعد اندلاع احتجاجات واسعة النطاق على هذا القانون في الضفة الغربية في أواخر عام ٢٠١٨. وانتقد المحتجّون القانون لاشتراطه اشتراكات عالية دون توفير ضمانات كافية في الاستفادة من الإعانات التي يقدمها ولعدم تغطية العمال خارج سوق العمل المنظم تغطية ملائمة. غير أن استحداث نظام ضمان اجتماعي يوفر إعانات الشيخوخة والإعاقة والوفاة، فضلاً عن إعانات إصابات العمل والأمومة، لعمال القطاع الخاص وأسرهم، يظل أولوية رئيسية للسلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين. كما أنه أحد المكونات المهمة في أجندة السياسات الوطنية واستراتيجية قطاع العمل[١٢٠]. وأُحيطت البعثة علماً بمشاورات جارية بين وزارة العمل ومؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين بهدف اعتماد خارطة طريق لإجراء حوار وطني شامل بشأن أي إصلاحات مستقبلية تتعلق بالضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص.

١٢٤. وفي الوقت نفسه، يقتصر الحصول على إعانات الضمان الاجتماعي على عمال القطاع العام - الذين يمثلون تقريباً نسبة الربع من مجموع العاملين الفلسطينيين[١٢١]. وبناء على التقييم الإكتواري الذي أجرته منظمة العمل الدولية للنظم العامة للمعاشات التقاعدية والذي قدمته في شباط/ فبراير ٢٠٢٠، قرر مجلس هيئة التقاعد الفلسطينية - وهي الهيئة المسؤولة عن إدارة هذه النظم - إنشاء لجنة تقنية للعمل بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية على استكشاف خيارات تعزيز الاستدامة المالية الفورية وطويلة الأجل لهذه النظم.

النهوض بالعمالة والمهارات وروح تنظيم المشاريع: إعادة الحياة إلى النظام

١٢٥. في أواخر عام ٢٠١٩، بدأت السلطة الفلسطينية عملية رسمية لوضع أول استراتيجية وطنية للتشغيل لإنشاء إطار متكامل لجميع البرامج والتدخلات المتعلقة بالعمالة، سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل. وكلف مجلس الوزراء فريق عمل ثلاثي مشترك بين الوزارات برئاسة وزير العمل، بوضع هذه الاستراتيجية عن طريق استخدام التوصيات السياسية للدراسة التشخيصية للعمالة، التي أجرتها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٨ [١٢٢].

---

[١١٨] انظر:
Amer Madi, “Study on Current Industrial Relations and Working Conditions in Private Schools and Kindergartens”, 2019 (unpublished).

[١١٩] وزارة العمل في السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، "اتفاق بين الهيئات المكونة الثلاثية أثناء حالة الطوارئ"، رام الله، ١٦ آذار/ مارس ٢٠٢٠ (اتصال شخصي؛ ترجمة غير رسمية).

[١٢٠] وزارة التنمية الاجتماعية في السلطة الوطنية الفلسطينية، "النتائج والمسؤوليات القطاعية: النتائج التي نريد تحقيقها ودور الشركاء"، دون تاريخ (اتصال شخصي).

[١٢١] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

[١٢٢] منظمة العمل الدولية، *الأرض الفلسطينية المحتلة: دراسة تشخيصية للعمالة*، بيروت، ٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٨.

١٢٦. وستؤدي إدارات التوظيف العامة دوراً رئيسياً في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل. ويجري حالياً استعراض هذه الإدارات بهدف تقديم توصيات لتحسين الخدمات وبرامج سوق العمل النشطة المقدمة للباحثين عن عمل[١٢٣]. ويتعلق الاستعراض على السواء بالبعد السياسي للخدمات والبرامج وقدرة المؤسسات العامة على تقديم خدمات التوظيف العامة ورصدها وتقييمها. ومن المتوقع وضع خطة استراتيجية لتحديث وتعزيز قدرة إدارات التوظيف العامة على أساس توصيات الاستعراض.

١٢٧. ويواصل الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية دعم خلق الوظائف من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبناءً على خطته الإستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، موّل الصندوق في عام ٢٠١٩ حوالي ٤٧٠ مشروعاً من المشاريع التي تتعلق بالمنشآت الصغيرة وبالغة الصغر، التي اقترحتها جهات عديدة من بينها الخريجون الشباب العاطلون والتعاونيات. وساعدت المشاريع على استحداث حوالي ٤٠٠ ٢ وظيفة، معظمها ذات طبيعة مؤقتة، بما في ذلك لصالح عدد من الأشخاص المعوقين. وكان حوالي خُمسَي هذه المشاريع المولّدة للدخل يستهدف النساء[١٢٤].

١٢٨. وبالموازاة مع ذلك، يركز برنامج للتمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية ممول من عدة جهات مانحة، ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التنمية الاجتماعية، على ربط الحماية الاجتماعية باستراتيجيات التمكين الاقتصادي لتحسين سبل عيش الأسر الفقيرة والمستضعفة وتمكينها من توليد دخل مستدام. ومنذ عام ٢٠٠٦، استفادت من البرنامج حوالي ٠٠٠ ١٦ أسرة،[١٢٥] واستحدث حوالي ٠٠٠ ٥٢ وظيفة، وفقاً لوزارة التنمية الاجتماعية.

١٢٩. ويمكن أن تمثل التعاونيات وتنظيم المشاريع الاجتماعية وسيلة مهمة لتعزيز فرص عمل الفلسطينيات والفلسطينيين وسبل عيشهم، بما يتمشى مع الاستراتيجية الفلسطينية لقطاع التعاونيات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢[١٢٦]. وبالإضافة إلى الثغرات السياسية والتنظيمية التي تم تحديدها منذ اعتماد قانون التعاونيات في عام ٢٠١٧، كُلفت هيئة العمل التعاوني بتقديم مقترحات لتنقيح استراتيجية قطاع التعاونيات وتعديل القانون، بهدف تعزيز البيئة المؤسسية والتنظيمية للتعاونيات. ولا يزال إنشاء معهد التنمية التعاونية وصندوق تنمية التعاونيات وتعزيز هيئة العمل التعاوني من أولى الأولويات.

١٣٠. ويُنظر على نطاق واسع إلى دعم تنظيم المشاريع في المنشآت المبتدئة في مجال التكنولوجيا على أن ذلك نقطة انطلاق مهمة نحو خفض البطالة في صفوف الشباب في الضفة الغربية وغزة. وعلى الرغم من ذلك، لا يُستحدث في المتوسط سوى حوالي ٢٠ منشأة مبتدئة جديدة سنوياً، بمعدل وسيط قدره ثلاث وظائف فقط لكل منشأة مبتدئة[١٢٧]. وقلة من هذه المنشآت تؤسسها نساء. وتقدّم معجّلات وحاضنات الأعمال، مثل " Gaza Sky Geeks" و"Flow" والحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي اجتمعت البعثة ببعض ممثليها، الدعم إلى هذه المنشآت المبتدئة المحلية في المراحل الأولى من إنشائها من خلال توفير حيز مكتبي ودعم إداري وإرشاد في مهارات مزاولة الأعمال. غير أن هذه المنشآت تعتمد جميعها اعتماداً شديداً على التمويل من الجهات المانحة والأموال العامة. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على مشروع منقح لقانون الشركات ومشروع قانون المنافسة لتهيئة بيئة مؤاتية للمشاريع الناشئة[١٢٨].

---

[١٢٣] تشمل هذه الخدمات والبرامج المشورة بشأن العمالة والتدريب المهني والإرشاد بشأن تنظيم مشاريع الأعمال والدعم في البحث عن عمل والتقدم له.

[١٢٤] السلطة الوطنية الفلسطينية، الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، *موجز عن إنجازات الصندوق الفلسطيني للتشغيل، ٢٠١٨-٢٠١٩*.

[١٢٥] انظر: UNDP, *Palestinian Families Economic Empowerment Programme (DEEP)*.

[١٢٦] وزارة العمل في السلطة الوطنية الفلسطينية، "استراتيجية قطاع التعاونيات في إطار استراتيجية قطاع العمل: الإصلاح والتنمية"، ٢٠١٧.

[١٢٧] انظر: World Bank, *Tech Startup Ecosystem in West Bank and Gaza: Findings and Recommendations*, 2019.

[١٢٨] انظر: World Bank, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, September 2019, para. 33.

تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة

١٣١. تواجه المرأة الفلسطينية حواجز متعددة أمام الحصول على فرص العمل والتحكم في الموارد وإنفاذ حقوقها. وقد حددت الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، الحواجز الرئيسية القائمة أمامها[١٢٩]. ولا يزال التمييز بين الجنسين في مكان العمل شائعاً، في البيئات المنظمة وغير المنظمة على حد سواء. وتتلقى النساء العاملات في القطاع الخاص أجراً أقل من نظرائهن الرجال في المتوسط بنسبة ٢٥ في المائة. وكشفت دراسة مشتركة أجرتها وزارة العمل واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين عن ظروف العمل في قطاع التعليم الخاص، ولا سيما في الحضانات والمدارس حيث تهيمن النساء العاملات على الوظائف، عن ضعف الأجور وعن ثغرات خطيرة في الامتثال فيما يتعلق بالإجازة السنوية والإجازة المرضية[١٣٠]. وفي عام ٢٠١٩، أطلقت وزارة العمل حملة لإنفاذ الحد الأدنى للأجور في الحضانات والمدارس والقطاعات الأخرى التي تتسم بمشاركة عالية للنساء، مثل مرافق السكرتاريا ومرافق النسيج والخياطة[١٣١].

١٣٢. وتمشياً مع ملاحظات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تواصل السلطة الفلسطينية استعراض وتنسيق التشريعات لضمان الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.[١٣٢] وبحلول أوائل عام ٢٠٢٠، ظل قانون حماية الأسرة والتعديلات على قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية وقانون العمل في صيغة مشروع، في حين تم تعليق العمل بقانون الضمان الاجتماعي الجديد (الذي تترتب عنه آثار مهمة على حماية الأمومة). وفي هذا السياق، واصلت اللجنة الوطنية لتشغيل النساء والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ومنظمات نسائية الدعوة إلى إدراج أحكام شاملة بشأن عدم التمييز والأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية وحماية الأمومة والحماية من العنف القائم على نوع الجنس. كما قدمت طلبات من أجل وضع خطة استراتيجية شاملة مشتركة بين القطاعات لتحسين وضع المرأة[١٣٣].

١٣٣. ولا تزال المرأة ممثلةً تمثيلاً ناقصاً في صنع القرار في المجالين العام والخاص، بما في ذلك في الحكومة ونقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل. وفي الحكومة الجديدة التي أدت اليمين في ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٩، تترأس النساء ٣ وزارات فقط من أصل ١٨ وزارة، وهو العدد نفسه الذي آل إلى النساء في الحكومة السابقة. وبعد حملة أطلقها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في عام ٢٠١٩ لاستثارة الوعي بشأن حقوق المرأة، انضمت إلى صفوف الاتحاد حوالي ١ ٧٠٠ امرأة. ومع ذلك، لا تزال عضوية المرأة في النقابات منخفضة، كما تشغل النساء نسبة تقلّ عن ٢٠ في المائة في المناصب القيادية النقابية. ولا تزال المرأة ممثلةً تمثيلاً ناقصاً للغاية في الغرف التجارية، ولا توجد أي امرأة عضو في مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية. وعلى نحو عام، لم يتم بلوغ الحصة التي حددتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والتي لا تقل عن ٣٠ في المائة بالنسبة إلى تمثيل المرأة في جميع المؤسسات،[١٣٤] بما في ذلك المناصب المعيّنة والمناصب المنتخبة في الحكومات المحلية ونقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل.

١٣٤. ولا تزال المرأة تواجه عوائق قانونية وثقافية كبيرة أمام مزاولة الأعمال. وذلك ما يمنعها على سبيل المثال، من ممارسة الحقوق الأساسية في الملكية التي لا غنى عنها في تنظيم المشاريع[١٣٥]. وتصنف قاعدة بيانات البنك الدولي التي تحدد الاختلافات القانونية بين النساء والرجال في مزاولة الأعمال، الضفة الغربية وغزة في المرتبة

---

[١٢٩] وزارة شؤون المرأة في السلطة الفلسطينية، "الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢"، ٢٠١٧.

[١٣٠] انظر: Madi, 2019.

[١٣١] السلطة الوطنية الفلسطينية "المديرية العامة لتفتيش وحماية العمل: التقرير السنوي ٢٠١٩".

[١٣٢] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، *الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين*، ٢٥ تموز/ يوليه ٢٠١٨، الفقرتان ١٤-١٥؛ السلطة الوطنية الفلسطينية، "اللجنة الفلسطينية لمواءمة التشريعات".

[١٣٣] انظر:

General Union of Palestinian Women, “Palestinian Women: Resilience and Steadfastness in the Face of Critical National and Social Challenges”, briefing submitted to the fact-finding mission assigned by the ILO Director-General, 4 March 2020.

[١٣٤] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، *الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين*، الفقرة ٣٠.

[١٣٥] انظر:

World Bank, *Enhancing Job Opportunities for Skilled Women in the Palestinian Territories*, 20 September 2018, p. xii.

الأخيرة من بين ١٩٠ اقتصاداً (استناداً إلى مؤشرات تحدد هذه الاختلافات القانونية في مجالات الحراك ومكان العمل والأجر والحالة الزوجية والحالة الوالدية وتنظيم المشاريع والأصول والمعاشات التقاعدية)[١٣٦]. وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء قرار المحكمة الدستورية رقم ٤ (٢٠١٧) الصادر في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧، الذي قضى بأن تسمو الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على القانون الوطني فقط إذا كانت تتواءم مع الهوية الوطنية والدينية والثقافية للشعب الفلسطيني[١٣٧].

فئات في أوضاع هشة

١٣٥. يمنع قانون العمل الفلسطيني (رقم ٧ لعام ٢٠٠٠) استخدام الأطفال دون سن ١٥ عاماً، ويمنع استخدام الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ عاماً في أعمال خطرة أو لساعات عمل طويلة. ووفقاً لبيانات دراسة استقصائية متاحة بشأن الأسر، فإن عمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٤ عاماً نادر جداً[١٣٨]. وفي عام ٢٠١٩، كشفت زيارات مفتشية العمل لمنشآت بلغ عددها ١٠ ٦٠١ منشأة (تستخدم حوالي ٦٠ ٠٠٠ عامل) عن ١٠٦ أطفال عاملين تتراوح أعمارهم بين ٨ و١٥ عاماً، لا سيما في قطاعي التصنيع والتجارة[١٣٩]. ويبدو أن عمل الأطفال يكون أكثر انتشاراً في المشاريع الأسرية وفي صفوف الباعة المتجولين غير المنظمين[١٤٠]. ووفقاً لوزارة العمل، فإن عدد الأطفال الذين يعملون كبائعين متجولين غير منظمين عند تقاطعات المرور وأولئك الذين يمارسون التسول آخذ في الارتفاع[١٤١].

١٣٦. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، أعيد تفعيل المجلس الوطني للطفل لتصميم ورصد السياسات المتعلقة بحماية حقوق الطفل، بما في ذلك القضاء على عمل الأطفال[١٤٢]. وقررت وزارة التنمية الاجتماعية اعتباراً من عام ٢٠٢٠ إشراك الأطفال بصفة أعضاء في اللجان التقنية لشبكات حماية الطفل المسؤولة عن الكشف عن الأطفال الذين يتعرضون للاستغلال وإحالتهم إلى خدمات الحماية وإعادة التأهيل. وأوصت لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة في ملاحظاتها الختامية، بأن تُعد السلطة الفلسطينية سياسة واستراتيجيات تنفيذ ورصد شاملة بشأن حقوق الطفل[١٤٣].

١٣٧. وفي عام ٢٠١٤، دخلت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز التنفيذ في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا يزال الأشخاص المعوّقون - خاصة النساء المعوّقات - يواجهون الاستبعاد الاجتماعي والعوائق أمام الحصول على فرص العمل والحماية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال لا تضمن السياسات والقوانين الحالية، بما في ذلك القانون رقم ٤ لعام ١٩٩٩ بشأن حقوق الأشخاص المعوّقين، الرصد والتنفيذ الفعالين لالتزام أصحاب العمل بتقديم ترتيبات تيسيرية معقولة للأشخاص المعوّقين حتى يتمكنوا من أداء عملهم بكرامة، أو لحمايتهم من العنف والتحرش[١٤٤].

---

[١٣٦] انظر: World Bank, *Women, Business and the Law 2020*, p. 48.

[١٣٧] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، *الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين*، الفقرة ١٢.

[١٣٨] مكتب العمل الدولي، *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، ٢٠١٩، الفقرة ١٣٤.

[١٣٩] وزارة العمل في السلطة الفلسطينية، "المديرية العامة لتفتيش وحماية العمل: التقرير السنوي ٢٠١٩".

[١٤٠] انظر:
Defence for Children International – Palestine et al., *Children's Rights in Palestine: Joint Alternative Report to the State of Palestine's Initial Report to the Committee on the Rights of the Child*, 20 April 2019, 48–50.

[١٤١] وزارة العمل في السلطة الفلسطينية، "المديرية العامة لتفتيش وحماية العمل: التقرير السنوي ٢٠١٩".

[١٤٢] فريق الأمم المتحدة القطري، "دولة فلسطين - تحديث"، اتصال شخصي، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩.

[١٤٣] لجنة حقوق الطفل، *الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين*، ٦ آذار/ مارس ٢٠٢٠، الفقرة ١١.

[١٤٤] انظر:
Palestinian Alliance for the Employment of People with Disabilities, "Strategic Plan", n.d.; United Nations Population Fund, *Women and Girls with Disabilities: Needs of Survivors of Gender-based Violence and Services Offered to Them*, March 2019, section 4.2.4; Palestinian Disability Coalition, "Developing and Approving a National Policy Regulating the Right of the Persons with Disabilities to Decent Work in Palestine", policy paper, 20 March 2020.

١٣٨. وصدر مشروع تعديل رابع للقانون رقم ٤ لعام ١٩٩٩ في عام ٢٠١٩. وعُمّم المشروع من أجل جولة نهائية من التعقيبات من خلال مشاورة عامة نسّقها الائتلاف الفلسطيني للإعاقة، وهو هيئة مكونة من العديد من منظمات المجتمع المدني ووزارة العمل[١٤٥]. ومن المزمع إحالة مشروع القانون إلى مجلس الوزراء لاستعراضه في عام ٢٠٢٠، قبل الموافقة النهائية من جانب الرئيس. كما يجري إعداد سياسة وطنية بشأن حقوق الأشخاص المعوّقين، تتمشى مع أجندة السياسات الوطنية واستراتيجية قطاع العمل[١٤٦]. ويُتوقع أن تشدد السياسة الوطنية على الوعي العام بحقوق الأشخاص المعوّقين في العمل اللائق وتحسين سبل حصولهم على التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين وتحسين تدابير التوظيف ورصد ممارسات ما بعد التوظيف في مكان العمل[١٤٧].

غزة تحتضر

١٣٩. يواصل القطاع العام وإدارة العمل في غزة العمل في ظل ظروف صعبة وهشة. ومن بين حوالي ٦٠ ٠٠٠ موظف من موظفي الخدمة المدنية الموجودين في غزة والذين يبدو أنهم ما زالوا على كشوف رواتب السلطة الفلسطينية، لا يُسمح لما يبلغ ٤ ٠٠٠ موظف بالعمل في الوكالات العامة التي تتحكم فيها السلطات الفعلية[١٤٨]. بالإضافة إلى ذلك، أُجبر نحو ٦ ٤٠٠ موظف مدني في السلطة الفلسطينية على التقاعد مبكراً منذ عام ٢٠١٧. ولا زالوا يعملون، في حين أنهم يحصلون على ما لا يزيد على٥٠ في المائة من راتبهم الذي يُسحب من معاشاتهم التقاعدية.

١٤٠. وتمثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ثاني أكبر صاحب عمل في غزة، حيث تستخدم حوالي ١٣ ٠٠٠ موظف. ومع انخفاض تمويل الجهات المانحة، طبقت الوكالة بدورها تدابير تقشف، بما في ذلك تقليص عدد الموظفين بفعل التناقص الطبيعي واعتماد العمل بدوام جزئي. ونظراً إلى الندرة البالغة في فرص العمل، يوجد أكثر من ٢٦٠ ٠٠٠ شخص من سكان غزة على قائمة الانتظار للحصول على وظيفة قصيرة الأجل في أحد برامج "النقد مقابل العمل" العديدة التي تديرها الأونروا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو البنك الدولي.

١٤١. وتوفر آلية إعادة إعمار غزة المواد الخام لأنشطة البناء وتدعم بعض فرص العمل في القطاع. ولقد أُعيد بناء حوالي ١٦٠ منزلاً دُمّر خلال العمليات العسكرية في عام ٢٠١٩، في حين أن ١ ٢٦٨ منزلاً مدمراً بالكامل في حاجة إلى إعادة البناء وما يقرب من ٥٦ ٠٠٠ منزل مدمّر جزئياً في حاجة إلى الإصلاح. ويؤدي النقص في المواد والتأخيرات المتكررة في الموافقة على العمليات والتسليم، إلى إعاقة إنجاز مشاريع البنية التحتية الأكثر تعقيداً[١٤٩].

١٤٢. ومن الصعب للغاية إنفاذ قوانين ولوائح العمل التي اعتمدتها السلطة الفلسطينية، خاصة تلك المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين والحد الأدنى للأجور. وبالنظر إلى وجود ١٢ مفتش عمل فقط، بما يشمل أربع مفتشات عمل تم توظيفهن في عام ٢٠٢٠، لا يزال تفتيش العديد من أماكن العمل في غزة يمثل مشكلةً، كما أن المخاطر الملازمة آخذة في التزايد. فوقوع انفجار في مخبز في مخيم النصيرات للاجئين في وسط غزة خلال زيارة البعثة في آذار/ مارس ٢٠٢٠ هو مثال مأساوي على ذلك: تسبب الانفجار في مقتل تسعة أشخاص، بينهم ستة أطفال، وجُرح ستون شخصاً[١٥٠]. وفي موازاة ذلك، قضت إحدى المحاكم في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ بأنه يجب أن تدفع شركة توزيع كهرباء محافظات غزة الحد الأدنى للأجور لما يبلغ ١٠٥٠ عاملاً متعاقداً، وذلك بما يتمشى مع قانون العمل الفلسطيني (رقم ٧ لعام ٢٠٠٠) وكذلك دفع بدل المشقة[١٥١]. ولكن على نحو عام، يحصل جميع

[١٤٥] وثيقة سياسية صادرة عن الإئتلاف الفلسطيني للإعاقة.

[١٤٦] التحالف الفلسطيني من أجل تشغيل الأشخاص المعوّقين، "الخطة الاستراتيجية".

[١٤٧] استعراض منتصف المدة لاستراتيجية قطاع العمل ٢٠٢٠، مصفوفة غير مؤرخة.

[١٤٨] وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يبلغ إجمالي العمالة في القطاع العام في غزة ١١٠٦٠٠ موظف. ولكن يجري حالياً تقييم دقيق لعدد موظفي الخدمة المدنية ووضعهم وأجورهم في كشوف رواتب السلطة الفلسطينية في أعقاب إعلانات رئيس الوزراء في أوائل عام ٢٠٢٠.

[١٤٩] انظر: World Bank, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, September 2019, para. 35.

[١٥٠] انظر: *Haaretz,* "Nine Killed in Gaza As Bakery Fire Spreads through Packed Market", 5 March 2020.

[١٥١] انظر:
Democracy & Workers Rights Center – Palestine, "DWRC Obtains Court Decision That Improves Labor Rights of 1050 Contract Based Workers in Gaza Electricity Distribution Company", n.d.

عمال غزة تقريباً على أجر أقل بكثير من الحد الأدنى القانوني للأجور، في حين تظلّ سبل وصولهم إلى العدالة محدودة للغاية.

١٤٣. ولا يزال الحوار الاجتماعي الثنائي والثلاثي أمراً نادراً، رغم أن وزارة العمل الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين يواصلون دعوة ممثلين من غزة إلى المشاركة في عمليات الحوار الاجتماعي بشأن مشاريع القوانين أو التعديلات المزمعة على القوانين قيد النظر. وعلى الرغم من أن ممثلي الغرف التجارية في غزة قد شاركوا في السنوات السابقة في الحوار الاجتماعي الثلاثي في الضفة الغربية، أُفيد بأن مشاركتهم في الحوار في عام ٢٠١٩ كانت ضئيلة. علاوة على ذلك، لا تزال القيود التي تفرضها السلطات الفعلية على حقوق نقابات العمال تؤثر بشدة على اتحاد نقابات عمال فلسطين، الذي يُمنع من استخدام بنيته التحتية أو زيارة أماكن العمل أو تعيين أعضاء في غزة. وفي موازاة ذلك، تدعم السلطات الفعلية إنشاء نقابات واتحادات جديدة للمتعاقدين والعاملين لحسابهم الخاص، مما يولّد حالة من انعدام اليقين في صفوف العمال وأصحاب العمل بشأن الطبيعة الحقيقية لهذه الهيئات ودوافعها.

٥- الجولان السوري المحتل المنفصل عن جذوره

١٤٤. ما فتئ الجولان السوري المحتل منذ أكثر من نصف قرن والذي ضُم قبل ٣٩ عاماً، يسعى جاهداً إلى الحفاظ على هويته. ويحتفظ العديد من المواطنين السوريين بعلاقات مع الجمهورية العربية السورية، على الرغم من القيود المفروضة على السفر والتجارة. وقد أُغلق معبر القنيطرة الحدودي في عام ٢٠١٣ في سياق النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية. وأعيد فتح المعبر في عام ٢٠١٨، ولكن فقط لعناصر قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي ترصد وقف إطلاق النار منذ عام ١٩٧٤ على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

١٤٥. وممارسة السيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، تخالف القانون الدولي. وينص قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) على أن قرار إسرائيل فرض قانونها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغٍ وباطل وليس له أثر قانوني دولي[١٥٢]. وفي آذار/ مارس ٢٠١٩، "اعترفت الولايات المتحدة بمرتفعات الجولان كجزء من دولة إسرائيل"[١٥٣]. ولم يتخذ أي بلد آخر خطوة مماثلة.

١٤٦. ولا يزال العدد الإجمالي لسكان الجولان السوري المحتل صغيراً - حوالي ٠٠٠ ٥٠ نسمة على الرغم من جهود الاستيطان الإسرائيلية على مدى العقود الماضية. وتتساوى أعداد المستوطنين الإسرائيليين والمواطنين السوريين تقريباً. وهناك خمس قرى سورية و٣٥ مستوطنة إسرائيلية، بما في ذلك مستوطنة افتتحها رئيس الوزراء الإسرائيلي في حزيران/ يونيه ٢٠١٩ ولم يبدأ البناء فيها بعد[١٥٤].

١٤٧. وتبلغ نسبة مشاركة المواطنين السوريين في القوى العاملة في الجولان السوري المحتل ٤٢,٨ في المائة، وهي نسبة منخفضة حسب المعايير العالمية والإقليمية العربية. وكانت آخذة في الارتفاع بشكل مطرد من ٣٨,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٥٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٨. ووفقاً لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، انخفضت مشاركة المواطنين السوريين في القوى العاملة في عام ٢٠١٩ بنسبة ٨ نقاط مئوية تقريباً، احتُسبت بالكامل للمشاركين في القوى العاملة من الذكور. كما انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة بشكل حاد في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً. وعلى النقيض من ذلك، ما فتئت نسبة مشاركة النساء تزداد في السنوات الأخيرة وتبلغ الآن نسبة ٢٨,٨ في المائة، وهي نسبة أعلى بنحو ١٠ نقاط مئوية من المتوسط الإقليمي[١٥٥].

١٤٨. ولقد شهدت أهمية العمل في الزراعة تراجعاً على مدى العقد الماضي، يقيّدها فقدان السوق السورية التي لم تعد قادرة على شراء التفاح وغير ذلك من منتجات الجولان السوري المحتل نتيجة إغلاق معبر القنيطرة. ومع ذلك، حافظت معظم الأسر المعيشية على موطئ قدم في الزراعة صغيرة الحجم، كنشاط ثانوي في غالب الأحيان. غير أن الارتباط الثقافي بالأرض والزراعة لا يزال كما ذُكر ارتباطاً قوياً.

١٤٩. ويعمل الآن مواطن واحد من أصل خمسة مواطنين سوريين في الجولان السوري المحتل في مجال البناء. ويستخدم العديد منهم في المستوطنات الإسرائيلية وفي إسرائيل، أحياناً على أساس موسمي. لكنّ البيانات الموثوقة المتعلقة بالبطالة والأشكال الأخرى لنقص استخدام اليد العاملة، غير متوفرة.

١٥٠. ومن الصعب كذلك تقييم ظروف العمل ومستويات الأجور النسبية للعمال السوريين بسبب عدم توافر البيانات. وهناك مؤشرات مفادها أن المواطنين السوريين أقل وعياً بحقوقهم من نظرائهم الإسرائيليين، ونتيجة لذلك، نادراً ما يحتكمون إلى القانون في قضايا العمل. كما أنهم أكثر عرضة للاستغلال في مكان العمل؛ وقد أُبلغت البعثة بحالات من عدم الامتثال للوائح الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي.

---

[١٥٢] وهو قرار أعاد تأكيده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٩٠/٧٤ في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩: "١- *تطلب* إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تمتثل للقرارات المتعلقة بالجولان السوري المحتل، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، وطالب فيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تلغي قرارها على الفور؛ ٢- *تطلب أيضاً* إلى إسرائيل أن تكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل، وأن تكف بشكل خاص عن إقامة المستوطنات.

[١٥٣] انظر: "Proclamation on Recognizing the Golan Heights as Part of the State of Israel", 25 March 2019.

[١٥٤] انظر: BBC, "Golan Heights: Israel Unveils 'Trump Heights' Settlement", 16 June 2019.

[١٥٥] انظر: CBS, Labour Force Survey, 2019; ILOSTAT.

١٥١. وما فتئت التقارير ترد عن ممارسات تمييزية فيما يتعلق بسبل وصول المواطنين السوريين إلى المياه والأراضي، وقلق واسع الانتشار بشأن الخطط الإسرائيلية لبناء عنفات ريحية يبلغ ارتفاع بعضها أكثر من ٢٠٠ متر، فوق الأراضي الزراعية السورية وعلى مقربة من القرى السورية[١٥٦]. وفي هذا السياق، أعربت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء عدم استشارة أهالي القرى المتضررة وإزاء منع المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل من "الوصول إلى مواردهم الطبيعية والتحكم فيها وتنميتها"[١٥٧].

[١٥٦] انظر:

Al-Haq and Al-Marsad, "Joint Parallel Report on Israel's Violations of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights on the Occasion of the United Nations Committee On Economic, Social And Cultural Rights' Review of the Fourth Periodic Report Of Israel", 6 September 2019, p. 6.

[١٥٧] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، *الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لإسرائيل*، الوثيقة E/C.12/ISR/CO/4، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، الفقرة ١٤.

ملاحظات ختامية

١٥٢. لقد هيمن النزاع والظلم على العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية على مدى ٧٥ عاماً مضى. وترزح الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وغزة حتى الآن تحت نير الاحتلال منذ أكثر من نصف قرن. ولقد تكثّف احتلال الأراضي الفلسطينية بشكل مطرد على مر السنين. واليوم، ازداد عدد المستوطنين في الضفة الغربية بمقدار ست مرات عما كان عليه قبل نحو ٤٠ عاماً عندما اعتمد مؤتمر العمل الدولي قراراً بشأن الأراضي العربية المحتلة، وهو الأساس الذي يُقدّم بموجبه هذا التقرير السنوي. ولكن فرص تحقيق سلام عادل ليست ضائعة، وطريق المضي قدماً نحو تحقيق هذا المسعى متاح منذ أوسلو. وليس من الضروري إعادة رسم خرائط الطريق. ومن شأن إجراء مفاوضات مجدية بين الجانبين، بدعم متعدد الأطراف، أن يضمن مستقبلاً أفضل للعمال العرب ولجيرانهم الإسرائيليين على حد سواء. ولا يمكن تحقيق سلام دائم إلا باستئناف العملية الساعية نحو حل الدولتين.

١٥٣. ولا يزال سوق العمل الفلسطيني، المخنوق بفعل الاحتلال، غير قادر على أداء وظيفته. والمشاركة في القوى العاملة متدنية والبطالة متفشية ونقص استخدام اليد العاملة واسع الانتشار. ولا يزال وضع استخدام الشباب والنساء قاتماً؛ والشابات هنّ من يعانين من هذا الوضع أشد المعاناة. وتتأتى فرصة إيجاد عمل لقلة قليلة منهم. وليس من المستغرب أن تكون حقوق العمال في سياق الاحتلال، معرّضةً للخطر في غالب الأحيان.

١٥٤. وتمثل سوق العمل في غزة ذروة البؤس. والمداخيل آخذة في التراجع نظراً إلى اقتراب البطالة من نسبة ٥٠ في المائة. ويحول دعم المعيشة الإنساني الذي يقدمه المانحون، دون انهيار المنطقة المحصورة ويوفر عدداً قليلاً من الوظائف التي غالباً ما تكون قصيرة الأجل. ويتمثل الخطر في أن تؤدي استطالة غياب آفاق إيجاد فرص عمل وحياة أفضل إلى تغذية التطرف. أما تحقيق أي انتعاش في العمالة فإنه يتطلب رفع الحصار بشكل شامل.

١٥٥. ولا يزال من الصعب تقييم وضع العمل في الجولان السوري المحتل. ويظل الجولان الذي ضمّته إسرائيل قبل عقود، قابعاً في ظل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ولقد تحوّل العمل من الزراعة إلى البناء والخدمات. وما فتئت التقارير تفيد عن أن المواطنين السوريين يواجهون حالات الحرمان وممارسات التمييز. ولقد توقف تسويق المنتجات في الجمهورية العربية السورية منذ بضع سنوات، لكن الروابط بالوطن الأم لا تزال قوية في صفوف المواطنين السوريين في الجولان.

١٥٦. وتحتاج إسرائيل إلى عمال ويستجيب الفلسطينيون للطلب بأعداد متزايدة. ويعمل أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ عامل فلسطيني الآن في مواقع البناء الإسرائيلية وفي المطابخ والحقول. ويمثل ذلك بالنسبة إلى معظمهم متنفّساً مرحّباً به من سوق العمل الفلسطينية المقيّدة. فالأجر يتجاوز في المتوسط مقدارين ونصف مقدار الأجر في سوق العمل الفلسطينية. ولكن الظروف تظل في الغالب سيئةً كما أن المخاطر المهنية قائمة بدرجة كبيرة جداً. أضف إلى ذلك أنه على الرغم من الوعود المقطوعة منذ سنوات بشأن إجراء الإصلاحات، لم ينجز شيء يذكر لإنهاء نظام تراخيص العمل التعسفي وسيء الأداء. ويواصل سماسرة التراخيص أعمالهم دون هوادة؛ وكما يبيّن هذا التقرير، يحقق هؤلاء السماسرة ١١٩ مليون دولار أمريكي على الأقل من الأرباح السنوية. وهذه الأموال ضائعة هدراً من دخل العمال الفلسطينيين.

١٥٧. وفي الوقت نفسه، استمرت الجهود في الجانب الفلسطيني لتعزيز الإدارة السديدة للعمل وتنظيمه. ويجري حالياً تطبيق مبادرات سياسية مهمة، كما هو الشأن في مجال سياسة العمالة. وعلى الرغم من ذلك، يؤدي غياب الزخم والنتائج إلى إعاقة إحراز تقدم في مجالات أخرى، مثل تشريعات العمل والضمان الاجتماعي. وسوف يتعين تعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي من أجل السماح للشركاء الاجتماعيين بأداء دورهم كجهات محرّكة لتحقيق السلم والإنصاف الاجتماعيين.

١٥٨. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت جائحة كوفيد-١٩ تهدد بإشاعة الفوضى في سوق العمل الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء. ومن أجل التصدي على نحو فعال لتأثيرها، من الضروري إجراء الحوار والتنسيق بين الجانبين. ويتعلق الأمر بشكل خاص بوضع العمال الفلسطينيين في إسرائيل. وعلى هذا النحو، فإن الأزمة الحالية توفر فرصاً للعمل معاً عبر الجدار الفاصل والتوصل إلى حلول مفيدة للطرفين عن طريق التنسيق الثنائي والثلاثي. ويمكن أن يؤدي إحراز تقدم في مجال العمل إلى تمهيد السبيل أمام تعزيز الحوار بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية العامة الفاصلة بينهما.

مرفق

قائمة محاوري البعثة

المؤسسات الفلسطينية

وزارة العمل

السيد نصري أبو جيش، وزير العمل

السيد سامر سلامة، وكيل الوزير

السيد عبد الكريم دراغمة، وكيل مساعد، سياسات قطاع العمل

السيد بلال ذوابه، وكيل مساعد، إدارات العمل

السيد أمين المطور، وكيل مساعد، شؤون المديريات

السيد علي الصاوي، مدير عام، مديرية التفتيش وحماية العمل

السيد رامي مهداوي، مدير عام، مديرية العمل

السيد سليم نخله، مدير عام، مديرية علاقات العمل

السيد يوسف زغلول، مدير عام، لجنة سياسة التشغيل

السيد نضال عايش، مدير عام، مديرية التدريب المهني

السيد هاني الشنطي، مدير عام، ديوان الوزير

السيدة بثينة سالم، رئيسة، الوحدة القانونية

السيدة لما عواد، رئيسة، وحدة النوع الاجتماعي

السيدة أسماء حنون، رئيسة وحدة العمالة في الخارج

وزارة الخارجية

السيد عمر عوض الله، سفير، قطاع العلاقات متعددة الأطراف، رئيس مديرية الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة

السيد محمد عيّاد، سكرتير ثالث

السيد أيوب أيوب، ملحق دبلوماسي

وزارة التنمية الاجتماعية

السيد أحمد مجدلاني، الوزير

السيد داوود الديك، وكيل الوزير

السيد أنور حمام، وكيل مساعد

السيدة تغريد كشك، مدير عام، ديوان الوزير

منظمة التحرير الفلسطينية/ المجلس التشريعي الفلسطيني

السيد صائب عريقات، أمين اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، كبير المفاوضين الفلسطينيين، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

السيد أشرف الخطيب، المستشار الإعلامي لدائرة شؤون المفاوضات ووحدة دعم المفاوضات

السيد نبيل شعث، مستشار رئيس دولة فلسطين للشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، رئيس دائرة شؤون المغتربين، منظمة التحرير الفلسطينية

السيد مصطفى البرغوثي، أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية، رئيس جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام

السيد راسم البياري، نائب الأمين العام

السيدة عايشه حموضه، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، عضو الأمانة العامة

السيد محمد جادالله، مستشار

السيد ناصر دمج، رئيس المكتب الإعلامي

السيدة خولة عليان، عضو اللجنة التنفيذية

السيد ياسر طه، عضو اللجنة التنفيذية

السيد ساهر صرصور، عضو الأمانة العامة

السيد بسام يعيش، عضو الأمانة العامة

السيد خالد عبد الهادي، عضو الأمانة العامة

السيد عماد عواجنه، عضو الأمانة العامة

السيد محمود عامر، عضو الأمانة العامة

السيد قائد عواد، عضو الأمانة العامة

السيد محمد كميل، عضو الأمانة العامة

السيد عبد الهادي أبو طه، عضو الأمانة العامة

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد وائل خلف، عضو الأمانة العامة، نائب رئيس نقابة الموظفين العموميين

السيد يحيى أبو العطا، عضو الأمانة العامة، نائب رئيس النقابة العامة لعمال النقل العام

السيد بشير السيسي، عضو الأمانة العامة، الأمين العام للنقابة العامة لعمال الخدمات العامة والتجارة

السيد سلامه أبو زعيتر، عضو الأمانة العامة، رئيس النقابة العامة للخدمات الصحية

اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، رام الله

السيد عمر هاشم، رئيس مجلس مدراء اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، رئيس غرفة نابلس

السيد جمال جوابرة، الأمين العام

السيد أكرم حجازي، مدير وحدة العلاقات العامة

السيد نزيه مرداوي، مدير وحدة المعلومات

السيد موسى سلامه، مدير وحدة النوع الاجتماعي

غرفة الخليل

السيد إيهاب حسونه، الأمين

غرفة قلقيلية

السيد محمد قطقط، مدير

غرفة سلفيت

السيد فواز شحادة، رئيس

غرفة طوباس

السيد وجيه أبو خيزران، عضو مجلس الإدارة

غرفة غزة

السيد وليد الحصري، رئيس غرفة غزة ونائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

السيد بسام مرتجى، مدير

السيد هاني عطاالله، عضو مجلس الإدارة

غرفة شمال غزة

السيد عماد الغول، المدير العام

غرفة رفح

السيد هيثم أبو طه، رئيس

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، غزة

السيد خضر أشنيروة، مدير تنفيذي

السيد محمد المنسي، عضو مجلس الإدارة

اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات، غزة

السيدة ريم الدباغ، مدير تنفيذي

السيد أسامة أبو زبيا، عضو مجلس الإدارة

الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، غزة

السيد مجد أبو مدللة، مدير تنفيذي

اتحاد المقاولين الفلسطينيين، غزة

السيد أسامة كحيل، رئيس

مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)، غزة

السيد محمد سكيك، مدير برنامج

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله

السيد عمار الدويك، المدير العام

الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، غزة

السيد محمد أبو زعيتر، نائب المدير التنفيذي

صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، غزة

السيد محمد أبو شعبان، مهندس مناطقي

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، غزة

السيد علاء الغلاييني، مدير البرنامج، مشروع غزة الطارئ - المال مقابل العمل ودعم العمل الحر

محافظة نابلس

السيدة عنان الأتيرة، نائب محافظ محافظة نابلس

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، رام الله

السيدة رندة سنيورة، المدير العام

الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات، رام الله

السيدة غزالة عرب، عضو في الجمعية العامة

السيدة ختام سعافين، عضو في الجمعية العامة

مركز دراسات المرأة، رام الله

السيدة ساما عويضة، المدير العام

اللجنة التقنية لشؤون المرأة، رام الله

السيدة أريج عوده، رئيسة مجلس الإدارة

السيدة بثينة دكمك، سكرتيرة

السيدة أمل جمعة، منسقة الإعلام المرئي والمسموع

الجمعية الأهلية للمعاقين بصرياً، رام الله

السيد زياد عمرو، الرئيس

جمعية الشبان المسيحية، رام الله

السيدة شذى أبو سرور، مشرفة في مجال المناصرة

الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، رام الله

السيد حمزة ناصر، مسؤول في مجال المناصرة

جمعية نجوم الأمل، رام الله

السيدة صفية خالد، رئيسة الجمعية

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، رام الله

السيدة أنجي عابد، خبيرة لغة الإشارة، عضو في الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة

شركة الاتصالات الفلسطينية (Paltel)، رام الله

السيد عمار العكر، الرئيس التنفيذي

السيدة رانيا مري، مديرة قسم تخطيط العلامة التجارية والتسويق والاتصالات

سنقرط القابضة

السيد مازن سنقرط، الرئيس والمدير التنفيذي

شركة فارمكير (Pharmacare)

السيد باسم خوري، المدير التنفيذي

برنامج تسريع وحضن التدفقات، رام الله

السيدة مجد خليفه، مؤسس شريك

السيد أحمد رماحي، مدير تنفيذي ومؤسس شريك

السيد إمام حثناوي، مدير تنفيذي

السيد الجميل اسماعيل، مدير البرامج

السيدة رند الصافي، مسؤولة البرامج، شركة Gaza Sky Geeks

اجتماعات أخرى

المطران عطا الله حنا، رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس في القدس

السيد وائل قريم، محامٍ

المؤسسات الإسرائيلية

حكومة إسرائيل ومؤسسات عامة أخرى

وزارة الخارجية

السيد ألون بار، سفير، نائب المدير العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية

وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية

السيد أفيكدور كابلان، مدير عام

السيدة ريفيتال كارين سيلا، رئيسة علاقات العمل

السيدة مايا ميلير ميشي، إدارة العمل

السيد افنر عمراني، كبير مديري الأبحاث، دائرة علاقات العمل

السيدة شيري ليف ران لافي، مسؤولة عن حقوق العمال الأجانب

السيد هيزي شوارتزمان، مدير قسم السلامة والصحة المهنيتين ورئيس مفتشي العمل

السيدة ريفكا ويربنير، رئيسة قسم علاقات العمل

السيد ابراهيم الكيلاني، مستشار قانوني في قسم علاقات العمل

السيد غالي ليفي، رئيس الادعاء العام

المؤسسة الإسرائيلية للسلامة والصحة المهنية

السيد سامي السعدي، مدير المحافظة الشمالية

سلطة السكان والهجرة ومنافذ الحدود

السيدة إفرات ليف أري، قسم الشؤون القانونية

وزارة المالية

السيد مايكل ريتوف، خبير اقتصادي أول - كبير الخبراء الاقتصاديين في شعبة أبحاث الدائرة

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي

اللواء ألون شاشام، رئيس فرع العلاقات الأجنبية

الرائد موتي ستولوفيتش، نائب رئيس الفرع الاقتصادي

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

الهستدروت - الاتحاد العام للعمل في إسرائيل

السيد بيتر ليرنر، مدير عام العلاقات الدولية

السيدة أفيتال شابيرا، مديرة العلاقات الدولية

السيدة غيورا والي، مديرة التنفيذ، شعبة السياسات العامة والاقتصاد

السيدة تمر فريدمان - سيبولد، موظفة التنفيذ، شعبة السياسات العامة والاقتصاد

المحامية تيهيلا بينيشو، الخدمة القانونية للنقابات

السيد وائل عبادي، مدير مركز المعلومات والاتصالات

مركز ماكرو للاقتصادات السياسية

السيد روبي ناتانسون، مدير عام

السيد ياناي ويس، مدير الأبحاث

"لا للحواجز" - نساء ضد الاحتلال ومن أجل حقوق الإنسان "ماتشسوم واتش"

السيدة سيلفيا بيترمان، متطوعة

جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال

السيد عبد داري، منسق ميداني، دائرة العمال الفلسطينيين

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد جيمي ماكجولدريك، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة/ منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية/ المقيم

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيدة سارة موكسروفت، رئيسة المكتب

السيدة ميليسا فرناندیز، منسقة ميدانية في الضفة الغربية

السيد راي دولفين، باحث

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيدة غوين لويس، مديرة عمليات الأونروا، الضفة الغربية

السيد ماتياس شيميل، مدير عمليات الأونروا، غزة

مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

السيد جيمس هينان، رئيس المكتب

صندوق النقد الدولي، بعثة الصندوق في الضفة الغربية وغزة

السيد روبرت تشادزي، الممثل المقيم، الضفة الغربية وغزة

السيدة هانيا قسيس، خبيرة اقتصاد

البنك الدولي

السيدة سميرة حلس، مديرة البرنامج، مديرة حافظة التنمية البشرية وفريق المهام

السيد كريستوبال ريداو - كانو، كبير خبراء الاقتصاد ومدير شريك لفريق المهام

السيدة فريديريك روتر، كبيرة أخصائيي الحماية الاجتماعية ومديرة شريكة لفريق المهام

السيد خافيير سانشيز - ريازا، كبير خبراء الاقتصاد

السيدة مها بالي، محللة العمليات

الجولان السوري المحتل

المرصد، المركز العربي لحقوق الإنسان في أعالي الجولان
السيد وائل طربيه، مدير البرنامج
السيد كرامة أبو صالح، محامٍ

اجتماعات إقليمية

اجتماعات في دمشق، الجمهورية العربية السورية

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - دمشق
السيدة ريما قادري، الوزيرة
السيد محمود الكوا، مدير التعاون الدولي والتخطيط
السيدة لجين يونس، مديرة قسم العلاقات العربية
السيدة هناء ديب، المكتب الصحفي
السيد ناصر الأحمد، المكتب الصحفي

وزارة الصناعة - دمشق
السيد محمد معن زين العابدين جذبة، الوزير

وزارة الخارجية والمغتربين - دمشق
السيد عمار عواد، نائب المدير، مدير التنظيم
السيد شاكر زيتون، خبير لدى دائرة المنظمات الدولية

الاتحاد العام لنقابات العمال - دمشق
السيد جمعة حجازي، مدير عام المرصد العمالي للدراسات والبحوث

غرفة صناعة دمشق وريفها
السيد عبي رشن، رئيس وحدة شؤون العمل
السيد محمد أيمن مولوي، عضو في مجلس الإدارة

غرفة التجارة
السيد عبد الهدى لحام، عضو في مجلس الإدارة

محافظة القنيطرة
السيد حسين إسحاق، نائب المحافظ
السيد محمد هشام الطباع، عضو في لجنة الاستثمار
السيد صالح سويد، عضو المكتب التنفيذي

اجتماعات في القاهرة، مصر

منظمة العمل العربية، القاهرة
السيد فايز المطيري، المدير العام
السيد مروان عثمان، مكتب المدير العام
السيد عماد شريف، مدير دائرة العلاقات الخارجية والعلاقات الدولية

جامعة الدول العربية، القاهرة

السيد سعيد أبو علي، الأمين العام المساعد، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

السيد حيدر طارق الجبوري، وزير مفوض، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، مدير إدارة شؤون فلسطين

السيد محمد فتحي شقورة، مسؤول عن قسم التنمية والإعمار والشؤون الاجتماعية والمؤسسات الرسمية الفلسطينية، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة